



مشروع
توعية وتثقيف النساء قانونيا وحقوقيا



جمعية الدراسات
النسوية التنموية
الفلسطينية

دراسة عن

المعوقات التي تواجه النساء
للمشاركة في صنع القرار السياسي
والاجتماعي

تقديم

بكل فخر واعتزاز تتشرف جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية بإصدار كتابها الأول بعنوان "معوقات مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .. من خلال مشروع "توعية وتنقيف النساء قانونيا وحقوقيا".

هذا العمل نتاج طبيعي لعملا وسط النساء الفلسطينيات ويعكس اهتمام الجمعية بهذه الفئة الهامة التي تمثل نصف المجتمع الفلسطيني انطلاقا من أن تمكين النساء ومعرفة نقاط الضعف بالتأكيد ستجعلنا قادرين على المعالجة الصحيحة والتركيز على الاحتياجات الضرورية بشكل عملي وعلمي.. وهذا ما طمحنا إليه.. ليكون هذا تقليدا سنويا نبني عليه في كل عام محاور جديدة نكتشفها من خلال العمل والبحث والدراسة... وبدورنا نهدي هذا العمل للمرأة الفلسطينية الباسلة.. ولكل النساء التلميحات.. نهديه لكل المؤسسات النسوية التي تعمل من أجل رفعة مكانة المرأة ودورها .. نهديه لأرواح الشهداء الأبرار والشهيدات البطلات .. ولكل أسرانا وأسيراتنا البطلات.. ولكل جرحانا وجريحاتنا .. لكل من يدعم الإنسان والإنسانية ... نهدي هذا الكتاب الأول لجمعية الدراسات ويلفنا عزم وإصرار على متابعة العمل والمثابرة من أجل المزيد من الأعمال المفيدة للمرأة وللمجتمع...

ونقول رغم الحصار .. رغم الدمار .. رغم كل التحديات سنشق دائما الطريق لغد أفضل للمرأة وللمجتمع من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية، ومن أجل الحرية والديمقراطية. كما ونتقدم بالشكر والعرفان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على تمويلها لإظهار هذا الجهد الثمين والشكر موصول للباحثين الذين بذلوا جهدا كبيرا لنرى هذا الإنجاز ولكل العاملات والعاملين في جمعية الدراسات الذين عملوا كل ما يستطيعون لإنجاز هذا العمل العام.

د. مريم أبو دقة

رئيس مجلس إدارة

جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية

كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / UNDP برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني / PAPP

تواجه النساء في قطاع غزة والضفة الغربية قدرا كبيرا من التمييز الاجتماعي ومن عدم المساواة. وقد أسهم النضال الفلسطيني ضد إسرائيل في نشوء حركة نسائية نشطة وقوية شكلت جزءاً جوهرياً من النضال الوطني. وقد شاركت نساء كثيرات في أثناء الانتفاضة، في المقاومة وفي التظاهرات ضد الحكومة الإسرائيلية. ومنذ اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ أخذت الحركة النسائية بالتوسع في نشاطها ليشمل التصدي للتمييز ولللعنف ولقضايا أخرى تمس حياة النساء الفلسطينيات. ولكن طاقة هذه الجماعات النسائية ظلت محدودة نتيجة لنقص الموارد وبفعل مقاومة الثقافة السائدة للتغيير الاجتماعي.

يولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني أهمية كبيرة لقطاع المرأة ويحفز العمل على تنمية قدرتها وواقعها ومكانتها ليتلاءم مع حجم دورها الفاعل في شتى المجالات الحياتية، لما تقدمه المرأة من أهمية في تقدم معدلات التنمية البشرية كونها عنصر مهم وفعال في تطوير عملية التنمية في بلدنا، ولما لها من تأثير حقيقي في كافة نواحي الحياة المدنية والسياسية.

هذه المطبوعة ضمن فعاليات مشروع (توعية النساء قانونياً وحقوقياً) المنفذ من قبل جمعية الدراسات النسوية التنموية وهو أحد مشاريع برنامج الدعم الطارئ المقدم لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تفعيل الأنشطة المجتمعية التنموية، أوراق العمل الخمسة المقدمة هو جهد طيب لرصد واقع المرأة الفلسطينية في محافظات غزة، ويأمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون هناك جهود مستمرة في قراءة واقع المرأة والعمل على تطويره وتفعيله داخل المجتمع الفلسطيني مما يساهم في تعميم المعلومة والعمل على رفع مستوى ومكانة المرأة بشكل فعال يضمن لها المكانة المميزة التي تستحقها بحجم معاناتها ونضالاتها.

مقدمة

إن مشاركة المرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار تتمثل بإتاحة المجال أمام النساء للمشاركة الفاعلة في وضع الخطط والبرامج والسياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقييمها وهذا يعود بالفائدة ليس على النساء فحسب بل على المجتمع بشكل عام.

تعمل جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية على المساهمة في تمكين المرأة بمختلف فئاتها وتعزيز دورها في المجتمع عن طريق المشاركة الفاعلة في القطاعات المختلفة بما فيها القطاع السياسي الذي يوفر لها فرصة المشاركة في صنع القرار والذي من خلاله يمكنها تغيير ثقافة سائدة في المجتمع تدعم تهميش المرأة.

قامت جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية بتنفيذ مشروع "توعية و تثقيف النساء قانونيا وحقوقيا" بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، استهدف هذا المشروع النساء في مختلف محافظات قطاع غزة مع التركيز على المناطق المهمشة وذلك بتنفيذ سلسلة من ورشات عمل بعنوان "حقوق المرأة والقانون" ساهمت في رفع مستوى وعي النساء بحقوقهن وتعريفهن بقانون الأحوال الشخصية المطبق في قطاع غزة من منظور جندي .

وقد تم إعداد هذه الدراسة "المعوقات التي تواجه النساء للمشاركة في صنع القرار السياسي والاجتماعي" ضمن هذا المشروع وانقسمت محاور الدراسة إلى ٥ محاور رئيسية على شكل أوراق عمل قام بإعدادها عدد من الباحثين والباحثات .

محاور الدراسة:

١- حال المرأة الفلسطينية

ورقة عمل ترصد حال المرأة الفلسطينية عموما وفي قطاع غزة على وجه الخصوص في ظل الأوضاع السائدة خلال العامين المنصرمين، وتستخدم هذه الورقة الأطر التحليلية التالية: منهجية سبل العيش المستديم، منظور الأمن الإنساني، والمنظور الجندي في التنمية.

٢- الفرص المتاحة لدى النساء للمشاركة الفاعلة في التعليم والعمل والتربية السياسية

ورقة عمل تتحدث عن الفرص المتاحة لدى المرأة للمشاركة الفاعلة في مجال التعليم والعمل، كما تتطرق إلى تحديد آليات التحفيز والدعم التي من خلالها يمكن رفع مستوى مشاركة المرأة في مجال التعليم والعمل والتربية السياسية.

٣- المشاركة السياسية للمرأة بين الشكل والمضمون

هذه الورقة تبحث في فاعلية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ومدى قدرتها على التغيير المجتمعي من خلال هذه المشاركة مع ذكر الأسباب التي تحول دون تحقيقها ذلك.

٤- دور المرأة الفلسطينية في إدارة الصراع وصنع السلم

تتحدث هذه الورقة عن المعايير الدولية المتعلقة بإشراك المرأة في إدارة الصراع وصنع السلم، ومدى مشاركتها الفعلية في هذا الميدان، والدور الذي تلعبه المرأة في منع الصراع وتشجيع المصالحة.

٥- واقع المؤسسات النسوية- حقائق وأرقام

تقدم هذه الورقة معلومات وحقائق عن المؤسسات النسوية في قطاع غزة، الجانب النظري للدراسة يبحث في تطور العمل النسوي المؤسسي وانعكاس أزمة المجتمع على عمل المؤسسات النسوية، أما الجانب العملي فيشمل دراسة ميدانية توضح بشكل إحصائي حقائق واقع المؤسسات النسوية من حيث البرامج التي تعمل عليها والفئات النسوية المستهدفة والمعوقات التي تواجهها في الفترة الأخيرة "منذ ٢٠٠٧".

المحتويات

مقدمة

حال المرأة الفلسطينية

الفرص المتاحة لدى النساء للمشاركة الفاعلة

المشاركة السياسية للمرأة بين الشكل والمضمون

دور المرأة الفلسطينية في إدارة الصراع وصنع السلم

واقع المؤسسات النسوية .. حقائق وأرقام

المحور الأول

حال المرأة الفلسطينية في قطاع غزة

إعداد

تيسير محيسن

مقدمة

تشير الوقائع والمشاهدات اليومية، علاوة على نتائج الدراسات والكتابات الرصينة إلى أن الحالة العربية تعاني من قصور واضح وفاضح، حددت تقارير التنمية البشرية العربية ثلاثة أوجه له، هي: فساد أنظمة الحكم، تردي مجتمع المعرفة ومعاونة النساء العربيات من التمييز وانعدام المساواة الكاملة. يشير هذا الأمر بوضوح إلى ما آلت إليه النظم الاجتماعية العربية من ضعف وخلل في سياق كوني شديد التعقيد يفرض مزيداً من التهديدات والتحديات (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢). وإذا كانت الحالة الفلسطينية جزءاً من الحالة العربية تشهد ما تشهده من ظواهر وتعاني مما تعاني منه، غير أنها تتجاوزها من حيث درجة القصور وأثاره المدمره وفرص التغلب عليه. فمع استمرار المواجهة مع المشروع الصهيوني، تفاقم في السنوات الأخيرة قصور الحالة الفلسطينية إلى حد مكن إسرائيل من إدامة نفي إمكانية تبلور كيان فلسطيني سيادي، علاوة على الخراب الداخلي الناجم عن ممارسات الاحتلال من جهة وبعض سلوك الفلسطينيين السياسي والعملي من جهة ثانية.

ولذلك، ليس غريباً أن يأخذ النظام الاجتماعي المتشكل في الضفة الغربية وقطاع غزة إثر عملية التوحيد القسري للفلسطينيين في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ بالتفكك التدريجي. وإذا كان الاحتلال يشكل العامل الأبرز في تشغيل ديناميات التفكك وتحريض مسببات اختلال توازن النظام الاجتماعي، فإن عجز النظام السياسي الفلسطيني وولوجه أزمة هوية وشرعية -الانقسام الداخلي- يعد بمثابة العامل الأبرز الثاني (محيسن، ٢٠٠٧، ص ٧-٨). يمكن رصد العديد من مظاهر تفكك النظام الاجتماعي، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. المظهر الرئيس انحراف أجندة الكفاح الوطني من الصراع ضد الاحتلال إلى الصراع على مكاسب موهومة تحت مظلة الاحتلال. المظهر الثاني يتمثل في أزمة الهوية والتمثيل وتضرر عملية بناء الهوية الوطنية وتطويرها. المظهر الثالث اندلاع العنف الذاتي بصورة غير مسبقة واستخدامه كأداة في الصراع. المظهر الرابع بلوغ حد غير مسبوق من الانكشاف بمنظور الأمن الإنساني وأبعاده السبعة. وأخيراً، ثمة مظهر غير منظور يتعلق باستمرار التمييز ضد النساء وتهميشهن، علاوة على أنهن صرن الأكثر تضرراً من جراء عملية التفكك وتداعياتها الاقتصادية والنفسية والأمنية. ويزيد تصاعد التيارات الأصولية التي تتبنى منظوراً محافظاً تجاه النساء وتجاه قضاياهن من وطأة هذا الأمر.

إشكالية الورقة:

إذا كان رهان المراهنين عشية توقيع اتفاقية أوسلو على أن الحالة الفلسطينية آنذاك ستلج مسار الإزدهار المحتوم، فإنها تبدو بعد عقد ونصف وكأنها ولجت مسار الخراب المشؤوم. وعليه، ففرضية هذه الورقة مفادها، أن حال المرأة الفلسطينية عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، وفي ظل القصور الكبير الذي يسم مجمل الوضع الفلسطيني، حال متردية بالمفهوم التنموي والإنساني، فعلاوة على توقف عملية تطورها، هناك تآكل في المكتسبات العديدة التي حققتها بفضل نضالاتها ونضالات الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً.

إلى جانب ذلك، تستخدم الورقة في رصدها لحال المرأة الفلسطينية في قطاع غزة خلال العامين المنصرمين، الأطر التحليلية التالية: منهجية سبل العيش المستديم، منظور الأمن الإنساني والمنظور الجندي في التنمية (وزارة التنمية الدولية، الدليل الإرشادي). كما تنطلق من حقيقتين: مفاد الأولى أن التداخل بين مهمات البناء على الجبهة الداخلية مع مهام النضال الوطني، يجعل من إقامة مجتمع ديمقراطي فلسطيني رافعة نجاح للنضال ضد الاحتلال. والمجتمع الديمقراطي يشترط بالضرورة تعزيز المشاركة وتوسيع قاعدتها الاجتماعية، كما يفترض تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية وهو مالا يمكن أن يتأتى مع تعطيل قدرات النساء وتهميشهن. وأما الحقيقة الثانية فتري أن التميز الكفاحي الذي حظيت به المرأة الفلسطينية، لا يزال يفتقد إلى الأساس الاجتماعي العادل والمتساوي بما يضمن حقوقها الاجتماعية والسياسية في مجتمع تقليدي وانتقالي مجهض الحداثة.

الحالة الفلسطينية: أزمة أم مأزق؟

رأى المفكر الفلسطيني الراحل هشام شرابي أن الخروج من أزمة المجتمعات العربية يكمن في قيام الحركات الاجتماعية بتجسيد خطاب النقد الحضاري في نشاطاتها وأهدافها وممارساتها، وفي تبني المحاور التالية لمشروعها السياسي: الحداثة، الديمقراطية، تحرير المرأة. وشدد شرابي على دور المجتمع المدني دون الإقلال من أهمية دور الدولة. وإلى حد ما، جاءت تقارير التنمية البشرية العربية لتؤكد مدى الحاجة لتطوير أنظمة الحكم وتأكيد الحرية كضامن أساسي، على قاعدة بناء مجتمعات ديمقراطية حقيقية، ولبناء مجتمع المعرفة، أي الحداثة، بمضامينها العقلية والعلمية، وتحرير المرأة وتمكينها من حقوقها وإدماجها بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في كافة مناحي حياة المجتمع (محيسن، ٢٠٠٧، ص ٧٦).

في الحالة الفلسطينية، تشكل هذه المحاور روافع أساسية واستراتيجيات لا بديل عنها لاستنهاض مجمل الحالة في مواجهة خطرين: الخطر الأول الذي مثلته الحركة الصهيونية ولا زالت من حيث سعيها الدؤوب نحو بناء دولة يهودية خالصة على أرض فلسطين. والخطر الثاني يتمثل في تراجع قدرة الفلسطينيين على مواجهة الخطر الأول. استندت المواجهة، أولاً إلى الاستمرار في الوجود المادي للفلسطينيين على أرضهم أو على ما تبقى من أجزاء منها ومنع أي محاولة أخرى لطردهم منها، وثانياً إلى محاولة ترميم ما تبقى من مجتمع وإعادة بنائه كقاعدة ضرورية لقيام كيان سياسي مستقل لهم وتطوير هوية خاصة بهم. ولعل التعبير الأكثر فجاجة اليوم عن الخطر الثاني يتمثل في الانقسام السياسي بين الفلسطينيين ومحاولات تكريس الانفصال النهائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالرغم من ظروف الحرمان والتمييز والتهميش التي عاشتها النساء الفلسطينيات في كل المراحل، ولأسباب سيأتي بيانها لاحقاً، ساهمت النساء بفعالية لا تقل عن مساهمة الرجال في تعزيز شروط مواجهة الخطرين معاً. وتبدو التعبيرات الشائعة حول المرأة المناضلة والشهيدة والمعتقلة قاصرة عن بيان جوانب المساهمة الحقيقية للنساء في مواجهة محاولات الاقتلاع والتشتيت. فالمرأة الفلسطينية، حافظت من خلال اضطلاعها بعمليات التنشئة الاجتماعية، على دوام الثقافة الفلسطينية بوصفها أنماطاً من طرق العيش والسلوك والتفكير، ونقلت جوانب كثيرة من الموروث الشعبي المتمثل في الأمثال والحكايا والمشغولات، كما شكلت ملاذاً دافئاً بالرغم من كل أشكال القمع والخوف والملاحقة لأطفال مذعورين، ولرجال مطاردين. في الانتفاضة الأولى، كانت النساء تخبئ راشقي الحجارة تحت أثوابهن الفضفاضة وفي أيام منع التجوال ولياليه كانت النساء يقطعن وحشة الوقت ويعوضن غياب الزوج والولد بقص الحكايا على الأطفال همساً في زوايا البيوت المعتمة. وفي مجال الاقتصاد المنزلي، الذي شكل أحد استراتيجيات الصمود ومواجهة الفقر وضيق أسباب العيش، تولت المرأة الإدارة والإشراف والتنفيذ والتوزيع والبيع وتحمل معظم جوانب المسؤولية.

لم يقتصر دور النساء في مسيرة الكفاح الوطني وفي القلب منها محاولة بناء مجتمع جديد، على دور إعادة الإنتاج، بل إنهن تعدينه إلى الأدوار الأخرى بكفاءة عالية وبجدارة فاقت جدارة الرجل في مجالات عدة، كالتعليم على سبيل المثال. انخرطت المرأة في حياة مجتمعها، وتعاظت مع القضايا العامة، وشاركت في محطات الكفاح والبناء بجهود كبيرة، فحققت إنجازات عديدة أبرزها الإقرار الوطني العام بدورها وبحقوقها وبمساهماتها وبجدارتها كما جسدهته وثيقة الاستقلال. الانجاز

الثاني هو بروز حركة نسوية نشطة تضم جمعيات واتحادات وأطر نسائية مختلفة. هذه الأطر تعنى بقضايا النساء ويتمثل مصالحهن والدفاع عن حقوقهن، وتؤمن حاضنات لبناء الوعي وتنسيق الجهد على طريق بناء مجتمع ديمقراطي متعدد يرفض التمييز على أساس النوع الاجتماعي ويكفل الحريات لجميع مواطنيه. الانجاز الثالث تحقيق مكاسب جزئية هنا وهناك، على سبيل المثال إقرار حصة إلزامية للنساء في المجلس التشريعي والمجالس البلدية، وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم في كافة مستوياته، والانخراط في عالم العمل والإبداع، وغيرها كثير.

ومع كل ذلك، فالنساء في بلادنا مازلن بالإجمال ضحايا مجتمع أبوي وبطريكي. وضحايا ثقافة ذكورية مهيمنة، وضحايا نظام يقوم على الاستبعاد والتهميش. والأهم من كل هذا، أن الانجازات التي تحققت لصالح النساء يجري تهديدها اليوم في إطار حالة التفكك التي يشهدها الوضع الفلسطيني بشكل عام.

السياق المجتمعي العام: نفي فرص التمكين

بالإجمال لا يمكن اعتبار السياق الفلسطيني الراهن بمثابة بيئة تمكينية ملائمة ليس فقط بالنسبة للنساء وإنما لجموع الفلسطينيين وخصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالاحتلال وممارساته المتواصلة، وأبرزها الحرب على غزة، من جهة، والتفكك الاجتماعي والسياسي من جهة ثانية يعملان على تسريع وتائر الإضعاف والانكشاف للمرأة ولبقية الفئات الاجتماعية. اكتسب مفهوم التمكين في السياق الفلسطيني مضموناً تحريراً بالأساس، فالحرية شرط التنمية الأول وغايتها الأسمى. وبالنسبة للمسألة النسوية أضيفت مضامين أخرى له كالتمكين السياسي والاقتصادي وغير ذلك.

لمصطلح "التمكين" معان ودلالات متعددة بتعدد السياقات. وثمة مصطلحات قريبة من حيث المعنى يجري تداولها في أدبيات التنمية، التقوية الذاتية، التحكم، الاختيار الشخصي، القدرة على النضال من أجل حقوق الفرد، الاستقلالية، الاعتماد على الذات، وغير ذلك كثير. والتمكين، كما تظهر هذه الأدبيات يكون على المستوى الفردي كما على المستوى الجمعي، وله أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، ويستخدم لتوصيف العلاقات داخل الأسرة والمؤسسة والمجتمع، كما يستخدم بالمقدار ذاته لتوصيف العلاقة بين الفقراء والفاعلين الآخرين على المستوى الكوني. التمكين من منظور القوة عبارة عن عمليات مستمرة من المقاومات والتحديات من قبل المجموعات الأقل قوة أو القطاعات المهمشة وهو ما يؤدي إلى إحداث تغيير في درجات

الاستحواذ على القوة. وهو لا يعالج النتائج السلبية الناجمة عن التسلط والهيمنة فقط، بل يستهدف، أيضاً، تغيير طبيعة القوى النظامية التي تعمل على الإقصاء والتهميش والظلم وتبديل اتجاهها، أي أنه تغيير شامل في علاقات القوة (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٨، ص ٢-٨). في الأعوام الأخيرة تعرض قطاع غزة إلى مؤثرات أنتجت بيئة شديدة الانكشاف. فمن انهيار اقتصادي غير مسبوق، إلى ضعف السلطة العامة وانبثاق سلطات متعددة، ومن استقطاب سياسي حاد أرخى بظلاله على مجمل ساحات الفعل الاجتماعي والسياسي إلى انفصال شبه تام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ممارسات احتلالية نافية للتنمية إلى حصار خانق شل حركة الأفراد والبضائع. في هذه البيئة لم يعد بمقدور الناس خوض النضال من أجل تعديل وتصويب الخلل القائم في علاقات القوة والاستحواذ عليها، بل انصب جل اهتمامهم على تأمين لقمة العيش ودرء المخاطر المباشرة. السياق المجتمعي سياق غير تمكيني، وأحد أبرز المتضررين منه النساء على كل المستويات: في البيت وفي العمل وفي المشاركة وفي تلقي الخدمات الأساسية.

البيئة الثقافية والمجتمعية: تفجر أشكال العنف

تشير الأحداث الجارية في بلادنا اليوم إلى تصاعد الفكر الأصولي وتناميه وتحوله إلى ممارسات. ومع هذا التنامي، تزداد البيئة الثقافية والمجتمعية ذكورةً وبطيريركية وأبوية، وتصبح النساء، جسداً وروحاً، حقل الاستهداف الأول لهذه الاتجاهات والممارسات، لتصل حد القتل كما حدث في قطاع غزة في ظروف غامضة وملتبسة.

البطيريركية تتضمن نسفاً من البنى والممارسات الاجتماعية يقوم الرجال فيه بإخضاع النساء وقمعهن واستغلالهن وممارسة التمييز ضدهن: على مستوى الأسرة (العنف الذكوري المعبر عن درجة كبيرة من الإحباط الناجم عن تردي الأوضاع العامة، دفع النساء إلى العمل في أي مجال ليغطين حاجات الأسرة في ظل بطالة الزوج ورفضه القيام بأعمال تقبل بها المرأة مضطرة.. إلخ). وعلى مستوى العمل، يُمارس إقصاء النساء عن أنواع معينة من العمل، أو دفع أجور أقل لهن، وما يفاقم ذلك عدم دفع الرواتب والاستغناء عن عمل النساء في ظل البطالة المرتفعة، وامتهان كرامتهن مقابل عوائد مادية.. إلخ). وعلى مستوى المؤسسات الثقافية (وسائل الإعلام، الدين، التربية.. إلخ) تتجسد البطيريركية في مجموعة من الممارسات التي تعيد إنتاج نماذج المرأة وأدوارها بالشكل الذي ترغبه النزعة البطيريركية. وإذا كان الرجل يستحوذ على السلطة داخل

الأسرة كليا، فإن البطيريركية العامة لازالت تضع حدوداً صارمة تفصل النساء عن الثروة والقوة والمكانة في مجتمعنا.

عزز انتشار ثقافة الموت واندلاع موجات العنف والاقنتال من هيمنة الذكورة بشكل لافت. وأمام الإحساس بالعجز الذي يمتلك الرجال فاقدى القدرة على السيطرة والتحكم في زمام كثير من القضايا والفشل في تحقيق الأهداف، يميل الرجل إلى تأكيد رجولته بزيادة جرعة التسلط على جسد المرأة وفضائها، ويمارس أشنع أشكال العنف عليها. يمتهن المسكونون بهذه الميول والنزعات كرامة النساء ويسحقون إنسانيتهم. وتزيد نزعات التسلط الذكوري من تعرضهن وانكشافهن، وتُستهدف منجزاتهن بالتدمير، وتتسلف أي فرصة لتمكينهن وإدماجهن وتعزيز مشاركتهن في العملية الكفاحية والتنمية على حد سواء. تشير الإحصائيات إلى أن النساء كن ضحايا عنف سياسي مزدوج يضاف إلى عنف ناجم عن طبيعة المجتمع (عنف الاحتلال الذي ينتهك كرامة الفلسطينيين - ذكوراً وإناثاً - وعنّف داخلي يحمل موروثاً ثقافياً واجتماعياً ضد النساء مبني على أساس النوع الاجتماعي في إطار مجتمع تسود فيه علاقات قوة غير متوازنة أو متساوية في المجالين العام والخاص). قتلت ١٩ امرأة جراء الاجتياحات الإسرائيلية والقصف في الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠٠٨ (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨). كما أسفرت الحرب الاسرائيلية على غزة عن سقوط ١٠٨ امرأة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩). هذا بينما قتلت ٣٩ امرأة في أحداث الاقنتال الداخلي بالإضافة الى ٦ نساء قتلن في إطار حوادث الفوضى والفلتان ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، وتسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في وفاة ١٣ امرأة نتيجة حرمانهن من السفر لتلقي العلاج في الخارج (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨). أشارت نتائج مسح العنف الأسري للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نصف نساء قطاع غزة ممن سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي خلال العام ٢٠٠٦ وقرابة الربع للعنف الجسدي وحوالي ١٠% للعنف الجنسي (٢٠٠٦). إلى ذلك، لا يخلو سجل العنف الممارس على النساء من القتل على خلفية الشرف، أو التعرض للاغتصاب والإساءة الجنسية أو محاولة الانتحار وضرب الزوج والعنف الأسري عموماً.

البيئة السياسية والقانونية: انقسام وانفصال

مع التفكك السياسي واندلاع العنف بكافة أشكاله، ينهار النظام، وتفقد الحكومة شرعيتها وفعاليتها، وتتخفف الروح المعنوية المدنية. توقفت المؤسسة التشريعية بعيد الانتخابات مباشرة، فلم تجتمع سوى أربع مرات، ثلاثاً منها ذوات طابع بروتوكولي. لا يمارس المجلس وظائفه في التشريع والرقابة. وكذلك تعطلت مؤسسة القضاء، فتعرضت سيادة القانون إلى ضربات قاتلة. والمؤسسة التنفيذية، الأمنية والمدنية، عاجزة ومنقسمة وغير قادرة على القيام بوظائفها بالشكل المطلوب.

النساء في مثل هذه الحالة هن أكثر ضحايا التفكك السياسي وانعدام سيادة القانون وانتشار العنف. وهذا الأمر لا يحتاج إلى برهان. فالشواهد تقول إن المرأة أكثر عرضة من غيرها في حالة انعدام الأمن في الحقلين الخاص والعام، باعتبارها، وفق الثقافة السائدة، كائناً ضعيفاً. والمرأة تخسر أكثر من أي فئة اجتماعية في غياب القانون وتراجع مستوى المشاركة السياسية وتغليب المصالح الفئوية لهذا التنظيم أو ذلك. تشكل النساء ٤٩,٣% من تعداد سكان قطاع غزة، وتعاني كباقي السكان من ظروف بالغة القسوة جراء الاحتلال والحصار حيث تتأثر حياتهن وظروفهن المعيشية، كالحق في الحياة والحركة والتنقل والحصول على الخدمات الصحية والحق في الأمن والسلامة. ويأتي ذلك منافياً للاتفاقيات الدولية مثل السيداو والاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومنافياً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ والذي يطالب باحترام أحكام القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان بوصفهما يشكلان حماية للمرأة والفتاة في النزاعات المسلحة.

البيئة الاقتصادية والتنموية: انهيار مادي وإفقار روحي

لن نتحدث عن الإحصائيات التي تشير إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني ومدى الضرر الناجم خلال الأعوام الأخيرة عن تدمير البنية الإنتاجية واستهداف القطاع الزراعي ومن ثم فرض الحصار الاقتصادي والمالي وبرزت مشكلة الرواتب. كما لن نتحدث عن نسب الفقر والبطالة. فهذه أمور باتت معروفة للجميع، وتشهد بها التقارير المحلية والدولية على حد سواء. ويمكن الاكتفاء بالإشارة إلى أن من بين نتائج الفقر على الأسرة الفلسطينية الميل نحو إعادة إنتاج علاقات القوة والتحكم في الموارد القليلة لصالح الرجال. ومن مظاهر ذلك، توقيف البنات عن التعليم بحجة الوضع الاقتصادي والأمني الصعب، وإرغامهن على الزواج المبكر بدعوى توفير الستر والحماية لهن، وممارسة أشكال التمييز داخل الأسرة، في المصروف اليومي ووجبات الطعام، وشراء الملابس. الظاهرة الأسوأ تتمثل في دفع النساء للعمل في مجالات، يعد العمل فيها، عملاً متدنياً أو قدراً من منظور اجتماعي أو اقتصادي أو أخلاقي.

تشير بعض الدراسات إلى أن عبء التكيف مع الفقر يقع بالأساس على النساء. فتقليل المصروف ينعكس عليهن أكثر مما على الرجال، واستهلاك المدخرات أو بيع الممتلكات يطال ما يعود لهن قبل أن يطال ما يعود للرجال (بيع حلي المرأة مثلاً). كما تتعرض النساء إلى مزيد من الأعباء الناجمة عن تربية الدواجن مثلاً أو زراعة مساحات خلف المنازل. وتتأثر المرأة أكثر من أفراد الأسرة الآخرين من تقليل الوجبات التي تتبعها الأسرة في مواجهة الفقر. وتعرض الاستدانة والبحث عن أماكن المساعدات ومصادرهن النساء لذل السؤال، وامتهان الكرامة، وأحياناً الابتزاز والمس بالعفة (التقرير الوطني لتقدير الفقر بالمشاركة في فلسطين، ٢٠٠٢).

(١) في مجال العمل:

تاريخياً، حدث الفصل بين النشاط الإنتاجي والبيتي مع تطور الصناعة الحديثة، كما حدث الفصل بين المجال الخاص والعام مع التطورات السياسية. وقد أدى هذا وذاك إلى استئثار الرجال بالعمل خارج المنزل، وارتباط النساء بالعمل البيتي. بعد الحرب العالمية الثانية، تزايدت أعداد النساء المنخرطات في سوق العمل (الضغوط والمسؤوليات الاقتصادية الأسرية، ارتفاع تكلفة المعيشة اليومية، الرغبة في تحقيق الاستقلال الشخصي،..إلخ). ولقد أصبح العمل خارج المنزل بالنسبة للنساء القضية المركزية وأحد أهم مستلزمات تحقيق الاستقلال والمساواة في المجتمع. وتتعرض النساء عموماً إلى الفصل المهني على مستويين: مستوى عمودي حيث يتم التركيز على المهن الوسطى والمتدنية في الترتيب المهني بعيداً عن مراكز وضع السياسات واتخاذ القرارات. ومستوى أفقي، حيث ينصب التركيز على الوظائف التي تتطلب مهارات أقل وتخصص أقل. هذا، ولا تعود أنماط العمل للنساء في كافة المجتمعات إلى خيارات النساء أنفسهن بالضرورة، بل كثيراً ما تتحكم فيها الترتيبات والمعايير الاجتماعية.

فلسطينياً، تعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية، فهي لا تتجاوز ١٢%، في حين أن نسبة أرباب العمل من النساء في غزة للعام ٢٠٠٧ بلغت ١% (مسح القوى العاملة، ٢٠٠٨). وتزداد نسبة المشاركة بزيادة السنوات الدراسية (أي بدرجة التعليم). وينحصر عمل النساء في قطاع الخدمات على الأغلب. فهذا القطاع ضم حوالي ٥٥% من إجمالي النساء العاملات عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال. وتظهر البيانات المختلفة وجود فجوة واسعة في الأجور بين الجنسين. تلعب عدة عوامل كمحددات لعمل المرأة في القطاع المنظم (ضعف الصناعة والزراعة، عوامل ثقافية واجتماعية، مستوى التعليم..إلخ). ولذلك، يعتبر العمل غير الرسمي أكثر

الخيارات المتاحة بالنسبة للمرأة الفلسطينية، وقد أظهر مسح القوى العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي والعمل غير المنتظم ١١,٣% (٢٠٠٨). هذا، وتعاني النساء من فجوة كبيرة في فرص التدريب المهني ومجالاته. وتشير الإحصاءات أن معدل البطالة بين النساء بلغ ١٧% في عام ٢٠٠٧، في حين أن البطالة بين الإناث اللواتي أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر أعلى منها بين الرجال حيث بلغت ٣٨,١% للإناث مقابل ١٨,١% للذكور (مركز المرأة للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٨).

(٢) المرأة وسبل العيش:

تشكل النساء في قطاع غزة محور عملية تأمين سبل عيش الأسر، ولهذا السبب كن -ولا زلن- الأكثر تعرضاً وانكشافاً. في سياق الظروف القهرية التي مر بها قطاع غزة خلال العقد المنصرم أظهرت النساء قدراً هائلاً من التحمل والمخاطرة والسعي الحثيث وتحقيق نجاحات يعتد بها. تجسد ذلك على مستوى الإدارة الصارمة للموارد، وعلى مستوى الخروج إلى سوق العمل غير الرسمي وعلى صعيد توسيع فضاء الدعم الاجتماعي وإدارة مشاريع صغيرة ناجحة. ومن اللافت أن مخرجات سبل العيش السلبية غالباً أثرت بشكل واضح على النساء من حيث الصحة النفسية والبدنية ومن حيث التعرض لصور شتى من المضايقات وتحمل مزيد من الأعباء.

تبدو وطأة الفقر ثقيلة على النساء، فمعاناتهن مضاعفة ودرجة الحساسية تجاه الفقر والانكشاف لديهن أعلى بكثير من الرجال، وقد انعكست هذه القضايا في الكلمات التي تستخدم من قبلهن في تعريف فقرهن وفقر أسرهن، وكذلك في الطاقة الانفعالية المصاحبة من ترقق الدمع في عيونهن إلى ارتعاش أيديهن وشفاهن. النساء لا يعايشن الفقر فحسب وإنما يرونه في وجوه أطفالهن المصابين بسوء التغذية وفي عيون أزواجهن المتهمين بالعجز وقلة الحيلة، وفي وجوم أبنائهن وبناتهن الكبار. الفقر بكلماتهن "العجز عن تأمين الطعام للأولاد" والفقر "ضيق صدر وإحساس بالحرمان الشديد" يتجاوز الفقر لدى النساء فقر الدخل وفقر القدرات وفقر الحاجات ليمس جوهر الوجود الأدمي "الإحساس الدائم بالجوع وبانعدام الأمن والطمأنينة وضياح المستقبل" ولذلك فالأسرة الفقيرة هي التي "لا تستطيع توفير الطعام لأبنائها" وهي التي تصل حد التفكير "ببيع أطفالها" للتخلص من نفقاتهم من ناحية ولضمان وضع أدمي أفضل لهم. وبالرغم من ذلك، لم تسه النساء عن التذكير بأبعاد أخرى لفقرهن وفقر أسرهن، من قبيل كثرة الأفراد وقلة التعليم وسوء التدبير وهي أمور تشي بنزعة نقدية وبدرجة من الوعي بالمسؤولية الذاتية للفقراء عن فقرهم (مجموعة نسوية مركزة، ٢٠٠٩).

(٣) الفقر المركب:

تشير الدراسات الميدانية إلى أن عوامل التهديد المتمثلة في الاحتلال والحصار والانقسام قد أسفرت عن تآكل واستنزاف واضح وخطير في موارد الأسرة الفلسطينية، سواء المادية منها أو البشرية والمالية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص تضررت قوة العمل، أي القدرة عليه والرغبة فيه وفقدان المهارات اللازمة له. كما تضررت الأرض بوصفها أحد أهم الموارد المتاحة سواء بتقليص المساحات المتاحة أو بانعدام القدرة على الوصول إليها بسبب موانع أمنية، هذا إلى جانب عناصر أخرى مرتبطة بها كمصادر المياه. وأيضاً تضررت قدرات النساء ضرراً بالغاً تمثل في اهتزاز مكانتها وزيادة تحملها للمسؤوليات والأعباء الإضافية، علاوة على التأثيرات النفسية والتمييز الاجتماعي وكذلك الأمر ذاته بالنسبة لقدرات الشباب. هذا الضرر البالغ في الموارد أنتج فقراً مركباً تعيشه الأسرة الفلسطينية في قطاع غزة، وتعاني منه على وجه الخصوص النساء الفلسطينيات. يمكن تفكيك هذا الفقر إلى ثلاثة أبعاد:

(أ) الرفاه المادي وجوهره أن نسبة عالية جداً من الفلسطينيين في القطاع لم يحصلوا على ما يكفي. وهناك ثلاثة نواح للرفاه المادي: الطعام حيث تعاني مختلف الأسر من نقص واضح في الطعام كماً ونوعاً، الممتلكات وخصوصاً الأرض وعدم القدرة على الوصول إليها، وأخيراً الحاجة إلى العمل لمن باتوا محرومين منه وتقلصت فرصه إلى الحد الأدنى.

(ب) الرفاه الاجتماعي ومن مؤشرات: انعدام القدرة على رعاية الأبناء، الافتقار إلى الإحساس بالكرامة الذاتية، الشعور بانعدام الأمن المدني والشخصي، وأخيراً في الإجحاف بحرية التصرف والاختيار.

(ج) إفقار القدرات ومن مؤشرات: توقف عملية الإنتاج وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي قضى تدريجياً على الخبرات والمهارات العملية المكتسبة، تدمير العملية التعليمية، تدمير قدرات الشباب والنساء.

البيئة المؤسسية: ضعف الاستجابة وقلة الفعالية ومحدودية التأثير

تنطوي علاقة النساء في قطاع غزة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية والأطر والشبكات الاجتماعية غير الرسمية على مفارقة واضحة: فمن جهة شكل اللجوء إلى هذه المؤسسات على اختلافها واحدة من أهم خيارات التكيف في مواجهة مصادر التهديد التي تتعرض لها النساء، ومن جهة أخرى، تشكو نسبة كبيرة منهن فساد هذه المؤسسات أو عجزها أو قصورها عن تقديم الدعم والعون لهم أو ضعف كفاءتها أو ارتهاؤها لأجندات خارجية أو تسببها في إفقارهن وتهميشهن. كما تنطوي هذه المفارقة على تناقض واضح بين نزعة الشكوى والموقف النقدي من جهة وبين التعصب الحزبي أو العائلي أو الفئوي من جهة ثانية. في الأصل، المؤسسات منوط بها أساساً القيام بعملية التوسط والتمثيل، أي عقلنة المطالب والمصالح للفئات الاجتماعية ورفعها

إلى جهة القرار والدفاع عنها، بالإضافة إلى عمليات التعبئة الاجتماعية وتقديم الخدمات والعون حيثما تقصر الدولة أو القطاع الخاص. تتسم الحالة الفلسطينية باختلاط الأدوار والصلاحيات، وبغياب واضح للمؤسسة وتقسيم العمل اجتماعياً، فعضو المجلس التشريعي ينخرط على سبيل المثال في عملية توزيع الطرود الغذائية، بينما يتطلع السياسي لإصدار التشريعات، ورجل الأعمال يدخل في ائتلافات سياسية وعضو التنظيم السياسي "يراقب" مدى التزام هذه الجمعية أو تلك بمعايير النزاهة والشفافية!

تضم الخارطة المؤسساتية في قطاع غزة طيفاً واسعاً من المؤسسات والجمعيات والمراكز، يمكن تصنيفها لأغراض هذه الدراسة كما يلي: مؤسسات رسمية وشبه رسمية، مؤسسات أهلية وطنية وقاعدية، مؤسسات دولية، تنظيمات سياسية وشبكات وأطر ولجان مختلفة. ولما كان معيار العضوية لا ينطبق على جميع هذه التصنيفات، فإننا نحدد معيار **الثقة** عموماً للحكم على علاقة النساء بهذه المؤسسات، ويشتمل المعيار على معايير فرعية من قبيل مدى الالتزام بقضايا النساء وحاجاتهن، مدى المعرفة بطبيعة المؤسسة وخدماتها وأهدافها، أشكال التواصل والتفاعل، سهولة الوصول إلى الخدمات والمنافع التي تقدمها المؤسسة. إلى جانب ذلك، تستخدم الدراسة معيار **الكفاءة والفعالية** لتقييم هذه المؤسسات.

ترى معظم النساء أن البيئة المؤسساتية هي بيئة هشة ومفككة وغير داعمة أو مناصرة لقضاياهن، تخرقها ظواهر الفئوية والفساد وضعف التشبيك وإهدار الموارد وضعف القيادة والتعصب، وأنها بيئة نافية للتنمية محكومة بأجندات التمويل الخارجي أو بارتباطاتها الحزبية. وتفسر النساء عزوفهن عن المشاركة في المؤسسات بانشغالهن في أمور حياتية أخرى، وبعدم جدوى هذه المؤسسات تحديداً في تلبية حاجاتهن الأساسية ومساعدتهن في مواجهة مشاكلهن الحقيقية وبعدم قدرة هذه المؤسسات على إحداث تغيير حقيقي في واقع النساء (معهد دراسات التنمية، ٢٠٠٧).

الثقة: تتدنى نسبة النساء اللواتي يثقن بالمؤسسات عموماً، وذلك بسبب عدم مراعاتها حاجاتهن وتهميشهن عن عمليات صنع القرارات ومحاولات استغلالهن وانصياعها لأجندة الممول أكثر من التزامها بقضايا المجتمع الحقيقية. القائمون على هذه المؤسسات يسعون وراء مصالحهم الذاتية، الافتقار للشفافية وخصوصاً ما يتعلق بمعرفة التفاصيل حول برامجها ومشاريعها وموازناتها. وبالتالي ليس غريباً أن تتراجع ثقة النساء في حكومتي الأمر الواقع وتسيير الأعمال، وأن تتعدم الثقة في قدرة التنظيمات السياسية على إحداث أي تغيير يذكر.

الكفاءة والفعالية: ترى غالبية النساء أن عمل المؤسسات يقتصر على توزيع المعونات والطرود الغذائية، وأنها غير قادرة على إحداث تغيير حقيقي، وأن نفوذها وتأثيرها محدود للغاية، وأنها محكومة بجهات التمويل أو بجهات سياسية توجه عملها وهو ما يحد من إمكانية وصول النساء

إلى خدماتها والمساهمة في عملياتها، البرامج والمشاريع مفيدة وخصوصاً تلك التي تلبي الحاجات النفسية والاجتماعية، لكنها قليلة. بعض البرامج تتوقف قبل أن تتجزأ أهدافها. اقتصار الأنشطة على الترفيه والتدريب. هناك تكرار في الأنشطة والمشاريع نظراً لضعف التنسيق والتشبيك. بعض النساء يرين أن المؤسسات تمارس الابتزاز والاستغلال ضدهن وخصوصاً تحت ذريعة التطوع يتم استغلال قدرات النساء "دون مقابل" وسرعان ما تلفظهن هذه المؤسسات وتتخلى عنهن. غير أن البعض يرى عكس ذلك، حيث تأخذ هذه المؤسسات إلى حد ما برأي النساء لكنها لا تشركهن في عمليات تخطيط الأنشطة وتنفيذها وتقصيها عن عمليات صنع القرار، وتكتفي باستهدافهن والعمل معهن، وبالرغم من أن رؤى المؤسسات وأهدافها غالباً ما تركز على النساء، غير أنها لا تلبي جميع طموحاتهن وتقتصر عن الإفصاح الكامل لهما عن قضاياهن الحقيقية.

مؤشرات التنمية البشرية:

(١) في مجال الصحة:

تؤثر الظروف المادية في وضع المرأة الصحي. ويميل المجتمع لتصنيف النساء وفقاً للطبقة الاجتماعية أو لمكانة أزواجهن، مما يعطي صورة مشوهة عن أوضاعهن الصحية. قد تسهم بعض العوامل البيولوجية في الفجوة الصحية بين الجنسين، إلا أن ذلك لا يفسر جميع الفوارق. تتجم أنماط الصحة في كثير من جوانبها عن عوامل اجتماعية وشروط مادية مختلفة (الفقر، العمل المنزلي، وأعباء رعاية الأطفال التي تزيد الضغط النفسي وتورث النساء الأمراض)، هذا بالإضافة إلى تأثير ممارسات الاحتلال في النواحي النفسية والصحية للأطفال وللنساء كما للرجال على حد سواء. تزيد نسبة الخصوبة بين الفلسطينيات عن أي دولة في العالم، فهي تبلغ تقريباً ٦,٣٤%. ومما لاشك فيه أن الحمل والإنجاب المتكرر يؤثران على صحة المرأة وفرصها في تطوير نفسها وشخصيتها. هذا، إلى جانب الضرر الصحي والنفسي الناجم عن ممارسة العنف ضد النساء (العنف الأسري، أو العنف المجتمعي). أشار التقرير النهائي لصحة المرأة الصادر عن وكالة غوث اللاجئين أن نسبة المتزوجات في قطاع غزة أقل من ١٨ سنة ٣٤,٧% وهو ما يعني زواجاً مبكراً رائجاً بصورة كبيرة وما ينجم عنه من مشاكل وأعباء (الأونروا، ٢٠٠٧). كما أظهر التقرير أن نسبة النساء اللواتي يتلقين الرعاية الصحية بعد الولادة فقط ٣٠% وأن نسبة الأنيميا بين الحوامل من النساء اللاجئات في غزة ٣٥,٦%. إلى ذلك أفادت نسبة ٥٨,٧% من نساء قطاع غزة أن الحصار تسبب في عدم قدرة أحد أفراد أسرهن على العلاج

بالخارج عام ٢٠٠٨. وأن نسبة ٥٧,٧% منهن كانت غير قادرة على توفير تكاليف العلاج لمرضها.

(٢) في مجال التعليم:

حققت الفلسطينيات قفزة في مجال التعليم، وخصوصاً في الفترة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية. فقد تقلصت الفجوة بين الجنسين في نسبة الأمية، واختفت هذه الفجوة تماماً في نسبة الالتحاق بمرحلتى التعليم الأساسي والثانوي. كما تشير المعطيات المختلفة إلى تقلص الفجوة بين الجنسين في نسب الالتحاق بالجامعات والكليات المتوسطة. غير أن نسب التسرب من المدارس في نهاية المرحلة الأساسية تزيد بين الإناث عن الذكور (تفضيل تعليم الولد، الزواج المبكر،.. إلخ). هذا، ويميل النظام التعليمي ومناهجه في المراحل الابتدائية والثانوية عموماً إلى ترسيخ جوانب التفاوت واللامساواة، ولاسيما في مجال رسم أدوار وتقديم صور للمرأة لا تتفق ومبادئ المساواة بين الجنسين بالرغم من التفوق الواضح للإناث على الذكور. وهذه بعض المؤشرات الإحصائية حول الوضع التعليمي للنساء:

- أظهر المسح الفلسطيني لصحة الأسرة أن نسبة الأمية بين النساء ٧,٨% وأن ما نسبته ٢٢,٦% أنهين الدراسة الابتدائية، ٢٦,٨% أنهين الاعدادية، ٢١,٦% أنهين الثانوية، وأن ما نسبته ٨,٨% حصلن على دبلوم متوسط فأعلى (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٦)

- بلغت نسبة النساء اللائي يستخدمن الحاسوب في غزة ١٨,٧% في حين أن نسبة الخريجات في علوم التكنولوجيا ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ وصلت الى ٥٠% من مجموع الخريجين، في حين ٣% فقط يعملن في هذا الحقل (الدقيقي، ٢٠٠٥)
- أفادت نسبة ٥٦,٨% من نساء قطاع غزة عن اعتقادهن أن نسبة الرسوب بين الطلاب قد ازدادت بينما أعربت أن ٦٤,٢% منهن عن اعتقادهن أن الحصار تسبب في حصول الطلاب على معدلات دراسية متدنية في فترة الحصار (جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، ٢٠٠٨)

(٣) في مجال المشاركة السياسية:

بينما لم تمثل المرأة أبداً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فقد تراوحت نسبة مشاركتها في المجلس المركزي حتى عام ١٩٩٤ ما بين ٢% إلى ٥,٧%. وقد تشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ليعكس التقدير العام لدورها، دون أن يتحول هذا التقدير إلى وعي وممارسة جدية

تجاه تعزيز المشاركة السياسية للفلسطينيات. وحدث الشيء ذاته في الأحزاب والتنظيمات، إذ تشكلت هنا دوائر خاصة بالنساء، دون أن يتحسن مستوى مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار وتمثيلها في الهيئات القيادية لهذه الأحزاب. فازت خمس نساء في انتخابات المجلس التشريعي الأول، ثم ارتفع العدد إلى سبع عشرة في المجلس الثاني. وقد ارتفع معدل مشاركة المرأة في الوظيفة العامة فبلغ ٣٠% من مجموع الوظائف و ١٥% من الوظائف الإدارية العليا (الغنيمي، ٢٠٠٧). سجل أعلى تمثيل للنساء في الهيئات المحلية في العام ٢٠٠٦، حيث وصلت نسبة تمثيل النساء في غزة ١٧% (كوتا مقعدين في كل مجلس بلدي وقروي)، في حين فازت ٦ نساء من غزة من مجموع ١٧ امرأة في عضوية المجلس التشريعي ٢٠٠٧ (لجنة الانتخابات المركزية، ٢٠٠٦). بلغ تمثيل النساء في سلك القضاء ٩% من مجموع القضاة (دعيبس، ٢٠٠٨). هذا وقد أشار رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٦ أن نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب سفير في الحكومة الفلسطينية ٧,٤% من مجمل السفراء. ولعله من اللافت أن ثلاث نساء فقط شاركن في جلسات مؤتمر الحوار الوطني بالقاهرة مارس ٢٠٠٩، من بينهن واحدة فقط كانت ضمن وفود الأحزاب والتنظيمات السياسية بينما الأخرى مستقلتان.

خلاصة:

تتمثل المهمة المركزية أمام الفلسطينيين في استمرار عملية الكفاح الوطني حتى نيل الاستقلال. تتطوي هذه العملية على ركنين: تحرري وآخر مجتمعي. ويشكل تجاوز حالة الانقسام الراهنة شرطاً ضرورياً لنجاح هذه العملية. في الجانب المجتمعي للعملية الكفاحية، تحتل استراتيجية نهوض المرأة أولوية قصوى. تتكون هذه الإستراتيجية من جناحين: (١) الإصلاح المجتمعي المطلوب. (٢) حركة مجتمعية قادرة على إنجاز مهمة النهوض. وكنقطة انطلاق، يقتضي النهوض بأوضاع النساء أولاً إتاحة الفرص الحقيقية والكاملة لجميع النساء لاكتساب القدرات البشرية، الصحة والمعرفة تحديداً، وثانياً، إتاحة الفرصة الكاملة للمساهمة الفعالة في جميع صنوف النشاط البشري، خارج نطاق العائلة، وعلى قدم المساواة مع نظرائهن الرجال. من المفيد اعتبار هذا المسار جزءاً من المشروع الديمقراطي العلماني المقترح في مواجهة مشروع "حماس" و"فتح". وربما من المفيد، أيضاً، التذكير بأن المحافظة على المكتسبات والإنجازات المتحققة لصالح النساء عبر نضالات طويلة، ينبغي أن تحتل سلم الأولوية أمام القوى المرشحة لحمل المشروع الديمقراطي البديل. إلى ذلك، تقترح الورقة ما يلي:

- تعميق مجرى التحول الديمقراطي وعمليات المؤسسة ومراكمة النجاحات والبناء عليها، على سبيل المثال الكوتا النسوية يمكن الضغط من أجل رفعها وهكذا.

- تعديل مفهوم العمل ليشمل تلك الأعمال غير المقدرة والتي تقوم بها النساء وإدخالها في تعدد الاقتصاد الوطني.
- دعم إقامة شبكة من الأندية والمؤسسات النسائية القاعدية لتعزيز فرص التعلم والتمكين وكفنوات للتعبئة الاجتماعية وتعظيم تأثير نفوذ النساء على مستوى القرارات والسياسات، وعبر تدريب وتأهيل قيادات شابة نسائية.
- صياغة قانون للأحوال الشخصية يتلاءم مع التطور الاجتماعي والتموي لمجتمعنا، وينسجم مع المواثيق والمعاهدات الدولية.
- تعميق وتوسيع المضمون الوطني الديمقراطي في مناهج التعليم. تخصيص صناديق لدعم الطالبات المتفوقات وتشجيعهن على مواصلة استكمال تعليمهن.
- تعزيز فرص المشاركة في هيئات الأحزاب السياسية ذات التوجه الديمقراطي وإعطاء نموذج للقيادة النسوية المميزة ورفع الوعي لدى أعضاء هذه التنظيمات بالثقافة الديمقراطية واليسارية التي تؤمن بقضية المرأة وتدافع عنها.
- التشديد على أن التميز الكفاحي للنساء في مراحل النضال المختلفة يؤكد قدرة المرأة على المساهمة الفاعلة في عمليات البناء. ثمة ضرورة لتعميم وتظهير نماذج وحالات من واقعنا في ظل مواجهة الاحتلال ومكافحة الفقر والدور الأساسي الذي تقوم به النساء في استراتيجيات التكيف وضمان سبل عيش الأسر بصورة آمنة ومستدامة.

توثيق المراجع:

- (١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢. *تقرير التنمية البشرية العربية*، (الانترنت). على الرابط: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf>
- (٢) محيسن، تيسير، ٢٠٠٧. *النظام الاجتماعي الفلسطيني: جدل التحول والتفكك*. رام الله: تحالف السلام الفلسطيني
- (٣) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٨. *تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية*. على الرابط: http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge72.pdf
- (٤) وكالة التنمية الدولية (DFID) *الدليل الإرشادي لسبل العيش المستدام*، (الانترنت). على الرابط: <http://community.eldis.org/.59c21877/Arabicsection7.rtf>
- (٥) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨. *بيان اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة*. غزة
- (٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. *يوميات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة*، غزة، ٢٨ يناير
- (٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. *نتائج مسح العنف الأسري*. رام الله
- (٨) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢. *التقرير الوطني لتقدير الفقر بالمشاركة*. رام الله
- (٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨. *مسح القوى العاملة*. رام الله
- (١٠) مركز المرأة للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٨. *تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل*. رام الله
- (١١) معهد دراسات التنمية بغزة (IDS)، ٢٠٠٧. *دراسة سبل عيش الأسر الفقيرة في قطاع غزة*. غزة
- (١٢) الأونروا (UNRWA)، ٢٠٠٧. *التقرير النهائي لصحة المرأة*. غزة

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. *المسح الفلسطيني لصحة الأسرة*

(التقرير النهائي). رام الله

(١٤) دقيقي، مجدي ٢٠٠٥ مجلة FOCUS العدد الرابع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -

برنامج مساعدات الشعب الفلسطيني

(١٥) جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، ٢٠٠٨. *استطلاع رأي*. غزة

(١٦) الغنيمي، زينب، ٢٠٠٧. *مشاركة المرأة السياسية: الواقع والرؤى المستقبلية*، ورقة

عمل، غزة مارس/أذار

(١٧) لجنة الانتخابات المركزية ٢٠٠٦. *نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية*. رام الله

(١٨) دعبس، خلود، ٢٠٠٨. *مؤتمر صحفي بمناسبة الثامن من آذار* - وزارة شؤون المرأة.

رام الله

مراجع إضافية:

١. شبانة، لوي، ٢٠٠٧. مشروع تعداد السكان. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني

٢. أبو حمد، د. بسام ٢٠٠٧. دراسة مؤسسة التعاون حول الأوضاع الصحية (أولويات).

غزة. فلسطين

٣. مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان ٢٠٠٨

٤. د. الرفاعي، عايشة ٢٠٠٨. العنف ضد النساء في فلسطين " نحو استراتيجية وطنية " رام

الله

٥. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف، ٢٠٠٧. بيان اليوم العالمي لمناهضة العنف

ضد المرأة . رام الله ، فلسطين

٦. أبو نحلة، لميس ٢٠٠٧. جرائم قتل النساء في فلسطين ما بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ - منتدى

المنظمات الأهلية لمناهضة العنف

٧. أورد، ٢٠٠٨. استطلاع رأي حول اتجاهات العنف في الأراضي الفلسطينية.

٨. العجرمي، أشرف ٢٠٠٦. ورقة عمل المرأة والمشاركة السياسية - طاقم شؤون المرأة -

غزة. فلسطين.

٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥. قضايا وإحصائيات - حول التعليم في

فلسطين

١٠. شبانة، لؤي ٢٠٠٧ - وكالة الأنباء الفلسطينية وفا - بيان الثامن من آذار.

المحور الثاني

الفرص المتاحة لدى النساء للمشاركة الفاعلة وآليات التحفيز والدعم

التعليم ، الوضع الاجتماعي ، فرص العمل ، النظام السياسي ،
التربية السياسية

إعداد

د. مريم أبو دقة

مقدمة

الإنسان هو ابن بيئته والوعي الاجتماعي هو انعكاس للوجود الاجتماعي والإنسان هو المرأة والرجل ولا يوجد مجتمع حقيقي ممكن أن يكون دون هذا الثنائي (رجل وامرأة). وحتى يكون لتحليلاتنا مصداقية لا بد من الإشارة إلى العامل الموضوعي (الوجود الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة) لفهم المشكلات التي تواجهها ومن ثم النظر في الطرق والوسائل التي يمكن دعم المرأة من خلالها لتذليل هذه العقبات.

المرأة الفلسطينية مثلها مثل كل نساء العالم تشكل نصف المجتمع الفلسطيني، والبنية الأساسية للمجتمع الفلسطيني هي الطبقات وهذا التشريح الأول للبنية الاجتماعية للمجتمع والمحدد من قبل أسلوب الإنتاج بقواه المنتجة وعلاقاته الإنتاجية تعتبر أساساً محددًا . أما التشريح الثاني والمرتبط بالعلاقات المتبادلة من أجل مواصلة الجنس البشري فنعتبره مشتقاً وفق هذا المنظور لا يمكن عزل مجموعات اجتماعية في البنية الاجتماعية في المجتمع من قبيل المرأة والرجل.

إن جنس الناس يمثل سمة ديمغرافية هامة ولكنه بنفسه لا يستطيع تحديد الانتماء الطبقي للناس، فالاختلافات الجنسية من خلال ارتباطها بسمات اجتماعية تدخل كعنصر في البنية الاجتماعية للمجتمع ، وهي تمتلك بنية داخلية معقدة ، فهذه المجموعة تعتبر في المجموعة الأولى غير متجانسة في تشكيلتها الاجتماعية وبالتالي ينبغي تفصيل النساء فيما بينهم إلى عاملات و فلاحات و موظفات و مثقفات وهناك موقع متميز تشغله تلك المجموعة من النساء من قبيل الفتيات، أما انتماء المرأة إلى طبقة محددة أو فئة اجتماعية فهو الذي يعطي بالطبع صبغة على نشوء هويتها الروحية وبالتالي وبعيها السياسي ، وفي النهاية نستطيع أن نعطي التعريف التالي للمجموعة الاجتماعية من النساء.

إن النساء تمثل مجموعات ديمغرافية اجتماعية منفردة طبقياً تشغل موقعاً متميزاً في المجتمع وفي العائلة ، وتتميز بخصوصيات اجتماعية نفسية معينة ، إن السمات والخصائص الأساسية للمجموعات الاجتماعية بما في ذلك مجموعات النساء تتحد في نهاية المطاف بالظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة في حياة مجتمع ما ومن إحدى هذه الخصوصيات في وضع المرأة هي ضرورة الجمع بين العمل الاجتماعي والواجبات العائلية ، وهنا يبرز التناقض وترتفع حدته بسبب الدور الاجتماعي والدور العائلي للمرأة.

وهناك أهمية كبرى لحماية الجنس البشري والذي تعطيه مسألة تلك الوظيفة الاجتماعية المعقدة للمرأة وهي الأمومة ، فواجب الأمومة عند المرأة يستلزم منها بذل جهد إضافي وصرف وقت، ويستلزم من المجتمع أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات البدنية لجنس المرأة لدى اجتذابها في ميدان الإنتاج و النشاط الاجتماعي السياسي.

وحسب المنطلقات المنهجية الأساسية عند دراسة قضية نشوء الوعي السياسي لدى المرأة ، هي فكرة ماركس حول (الناس المتغيرين هم نتاج لأوضاع أخرى وتربية متغيرة)، وعند الانطلاق من هذه الفكرة نستطيع التوصل إلى استنتاج مفاده أن الوجود الاجتماعي أساس لنشوء الوعي السياسي للفرد بما في ذلك المرأة وهو يتغير بعد تغير ظروف الحياة والتربية وهناك تأثير آخر على نشوء الوعي السياسي للمرأة تتركه ظروف وأوضاع الوسط العام والوسط الجزئي فالأفكار السائدة في المجتمع إنما تستوعب من قبل المرأة بشكل غير خامل ، حيث لا يجري ذلك بشكل انتقائي ، أي أن المرأة ليست مجرد موضوع بل هي ذات أيضاً في العملية التاريخية كما أكد "ماركس" .

"إن الأوضاع تتغير من قبل الناس بالذات، فعلى المربي أن يكون مربياً" وبالتالي فإن الحديث عن القوانين والخصوصيات في نشوء الوعي السياسي للطبقة أو المجموعة المعنية بما في ذلك المرأة هو شيء ضروري في أن يوضع موضعها في البنية الاجتماعية للمجتمع . ويستلزم ذلك الانطلاق من تحليل هذه البنية عند تحديد هذه الاختلافات في الهوية الروحية ، وعند الحديث عن قوانين نشوء الهوية الروحية وبشكل خاص الوعي السياسي للمرأة يترتب الانطلاق من الظروف المعاشة في المجتمع لتطوير قواها وخصائصها .

فالرأسمالية نصت شكلياً على حق كل فرد بما في ذلك المرأة في الحرية ولكنها لم تحقق ذلك من الناحية العملية مع العلم أن هذه المحدودية المصطنعة لعالم المرأة الروحي التي أنشأها المجتمع الرأسمالي يحاول المنظرون البرجوازيون إرجاعها إلى القصور البيولوجي لدى المرأة ، وبهذه الطريقة تعمل الرأسمالية في نظرتها إلى الجماهير النسائية على المساعدة من الناحية الموضوعية وإلى تحرير المرأة اقتصادياً وبالتالي روحياً ، وإضعاف تابعيتها للرجل وعلى توسيع رؤياها ، ومن ناحية ثانية تبقي على ظلم المرأة الذي يتميز به كافة المجتمعات الطبقيّة التنافسية.

ولدى دراسة مسائل نشوء الوعي السياسي للمرأة ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار حمل التنوع في روابطها وعلاقاتها وطبيعة النشاطات وأنواعها التي تقوم المرأة بإنجازها وكلما كانت الحيوية أكبر لدى الفرد في مختلف مجالات الحياة كانت روابطه وعلاقاته الاجتماعية أغنى وكان عالمه الروحي الداخلي أغنى ومعتقداته ومواقفه السياسية أمتن ، ولهذا من غير الممكن الحديث عن نشوء الوعي السياسي للمرأة من دون دراسة دورها الاجتماعي ككادحة ولشخصية اجتماعية وسياسية وثقافية ووظائفها كأم وكمنظمة للحياة العائلية "الأساس النظري للتمييز بين النساء" وإدراك أن شخصية المرأة نفسها تمتلك نظرة ومثلاً علمياً وترتبط بالعمل الاجتماعي وتسعى بنشاط نحو بلورة الوعي والثقافة السياسية ، كما أنها تتميز بالإنسانية والوطنية والجماعية والأهمية

إن الخطأ الرئيسي للمفكرين ما قبل ماركس كونهم حاولوا تفسير العلاقة بين الرجل والمرأة وبالعكس تجاهلوا أن يأخذوا بنظر الاعتبار الوضعية الرئيسية للجنسين في البنية الاجتماعية للمجتمع ومن خلال تقييم الصفات الروحية للمرأة وخصوصيتها، كتبت كلارا زتكين قائلة "إن المرأة هي إنسان من الجنس الآخر" وهي لا تستطيع أن تتطور بشكل شامل وتفيد المجتمع فائدة كبيرة كامرأة فقط أو بشكل إنساني فقط فما هو إنساني ونسائي منها يتطوران في وقت واحد وأن ضرب ما هو إنساني إنما يضر في تطورها كامرأة أيضا وإن استثناء ما هو نسائي حقيقي إجمالا يشل تطورها كإنسان ويؤدي ذلك إلى تحطيمها كامرأة".

إن الاختلاف الطبيعي ما بين المرأة والرجل يحاول المنظرون الرجعيون استخدامه لإثبات أن المرأة في قدرتها الذهنية تقف في مرتبة أدنى من الرجل وبغية مقارنة الهوية الروحية والصفات الفكرية السياسية للمرأة مع الرجل يتطلب الأمر ظروفًا اجتماعية متساوية لتطورها ولم تكن هذه الظروف قائمة طيلة قرون بكاملها حتى لو وجدت هذه الظروف فإنه من غية الممكن مطابقتها مع مميزات الجنسين، والإدعاء بأن مميزات الرجل والمرأة متباينة فيما بينها وهذا يعني أنها في مرتبة أدنى من الرجل، وتجيب كلارا زتكين على إدعاءات المنظرين البرجوازيين حول "إن المرأة لم تبرز لا في العلم ولا في الفن ولا في السياسة بقولها ". "إن ذلك شيء طبيعي تماما وذلك لأنه لم تظهر تلك الظروف الاجتماعية بعدما يتيح للمرأة أن تتطور بشكل شامل ولهذا فإنه عند مثل هذه المقارنة يستلزم الأمر أن تؤخذ بنظر الاعتبار غالبية النساء المتوسطات، ولا يجوز في المعتاد مقارنة النساء بأفراد من النساء القويات جدا من اللواتي حتى وإن كانت الظروف الاجتماعية غير مناسبة لها بإمكانها أن تبرز ككادحات بارزات وشخصيات سياسية كأمهات أو زوجات جيدات بثمن كبير تدفعه من خلال الجهود المعنية التي تبذلها من أجل ذلك" ومن خلال

كل ما تم طرحه بالإمكان التوصل إلى استنتاج مفاده أن المرحلة الحالية التي يجري فيها انجاز مهمة الارتفاع بالوعي السياسي الثوري للمرأة الفلسطينية وتكيفها لمثل النضال التحرري الوطني بتوفر الممهّدات الضرورية لاكتساب تحررها وتساويها مع الرجل وفي ظل هذه الظروف يكون من الضروري جدا احتساب المميزات الخاصة لدى الجنسين .

إن الخصوصيات المميزة للظروف الاجتماعية القائمة التي تعمل المرأة في إطارها ونضال المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني يؤثر تأثيرا متناقضا على عملية نشوء وعيها السياسي وذلك ارتباطا بانتمائها إلى طبقة معينة أو شريحة أو مجموعة اجتماعية ومن جهة أخرى يستلزم الأمر دراسة خصوصيات المرأة في استخدامها للإمكانات المقدمة لها من قبل المجتمع لإبراز نشاطها في كافة ميادين الحياة الاجتماعية وبلورة صفات وخصال سياسية معينة .

تطور الوعي السياسي والتربية السياسية للمرأة:

إن الوعي السياسي ككل يمثل جزءا فكريا من البناء الفوقي ينعكس على القاعدة الاقتصادية للمجتمع والعلاقات الاقتصادية بين الطبقات ومصالحها الجذرية وأن تعيين طابع الوعي السياسي للقاعدة الاقتصادية ولطبيعة الطبقات التي تحمل هذا الوعي إنما تلعب دورا محددًا في نشوئه، ويلعب الوعي السياسي دورا هاما في التطور الاجتماعي فهو يدخل في كافة جوانب العلاقات الأيدولوجية ويؤثر عليها ويضفي عليها وجها حزبيا وسياسيا ويؤثر على تطور القوى المنتجة وعلى الظواهر الاجتماعية الأخرى.

وتشكل العوامل الداخلية بأكملها منظومة من الدوافع كتحديد ذاتي داخلي للتوجهات من القيم الاجتماعية ونشوء الهيئة الوضعية وهذه الهيئة الوضعية تتميز كاستعداد لدى المرأة لإنجاز نشاط معين موجه نحو تلبية احتياج أي معين.. أو أن الهيئة الوضعية تعبر عن وجهة قيمة لدى المرأة نحو هذه القيم أو تلك من الثقافة المادية والروحية وإن وجود وجهة قيمة ثابتة في نشاط المرأة الحيوي إنما يميز درجة نضجها السياسي.

إن القناعة الفكرية السياسية للمرأة الفلسطينية يستلزم بالدرجة الأولى وجود هيئة وضعية لتحقيق الأهداف والمثل المتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والحرّة وبالتالي يستلزم توضيح الآليات المرتبطة بنشوء وظهور الوعي السياسي للمرأة توضيحا للحركات في نشاطها الثوري من قبيل الاحتياجات والمصالح كما هو معروف حيث أن النشاط الأساسي للناس يعكس احتياجاتهم

ومصالحهم المحددة من قبل وجودهم الاجتماعي والجسماني على حد سواء وكما قال انجلز "لقد تعود الناس أن يوضحوا أعمالهم الذاتية بأفكارهم بدلا من توضيحها باحتياجاتهم حيث لا وجود لأية أفكار خارج الاحتياجات" ولا يمكن لأية شعارات أن تدفع المرأة نحو العمل والنضال لأن في عملية العمل ينشئ الإنسان نفسه وتتضاعف وتتطور احتياجاته التي تستدعي في الحياة أشكالاً جديدة من النشاط الذي يقوم به وأن تلبية احتياجات المرأة الحاصلة في عملية الاستهلاك يغير المرأة بنفسها كذات ويطور قدراتها الجسدية والروحية ويولد لديها احتياجات جديدة وتمثل هذه الولادة والاحتياجات الجديدة فعلاً تاريخياً أولاً ومن خلال التطوير اللاحق في تطور المجتمع وأن تطور الاحتياجات وعلى أساس تطور قدرات الإنسان لا يعني ذلك أن شخصية وهذا ينطبق على شخصية المرأة أيضاً يمكن أن تتطور فقط في إطار الاحتياجات منظور المرأة يستلزم في المرتبة الأولى تركيزاً للاحتياجات في مجال الإبداع الذي لا يعرف حدوداً ولهذا فإن عملية نشوء الوعي السياسي للمرأة يستلزم الانطلاق من احتياجات الكفاح التحرري الثوري للشعب الفلسطيني كأساس أولي لبلورة الآراء والمعتقدات السياسية إليها ونشاطها السياسي الثوري .

إن احتياجات نضال الشعب الفلسطيني من أجل الدولة الوطنية المستقلة يجري تبنيها واستيعابها من قبل المرأة الفلسطينية من خلال تناميها إلى مصالح وتنامي المصالح إلى محفزات والمحفزات إلى دوافع للسلوك، من هنا ينشأ بشكل مشروع التساؤل حول ماهية العلاقة المتبادلة والترابط بين الاحتياجات والمصالح وماهية دور المصالح كمحرك للنشاط الثوري للمرأة الفلسطينية. كل ما يناضل من أجله الإنسان يرتبط بمصالحه وتتبع مصلحة المرأة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها وتناضل، ويشير إنجلز إلى "أن العلاقات الاقتصادية لكل مجتمع تظهر في المرتبة الأولى كمصالح" وتمثل المصالح المصدر الفعلي الذي يدفع المرأة للنشاط الفكري وتولد على أساسها وتتبلور الأفكار السياسية الثورية التي تمثل القوة الوحيدة التي تضمن تحقيق المصالح والمثل الوطنية ولهذا بالذات نجد أن المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأكمله في نضالهم الثوري ينطلقون من مصالحهم الحيوية، إن المصالح الحيوية للمرأة الفلسطينية تقف بين الاحتياجات والسلوك الثوري وتتحول احتياجات النضال إلى سبب لنشاطها الثوري في هذه الحالة عندما تكون مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية التي تتحول بدورها إلى مصالح للأمة والطبقة والمجموعة الاجتماعية أو المرأة على انفراد ومن الضروري هنا طرح العوامل التي تؤثر على نشوء الوعي السياسي لدى المرأة الفلسطينية بشكل منظم وهو ما يمثل في الوقت نفسه منهجاً نحو تبلور شخصيتها ويمثل ذلك مجموعة من القضايا التي يمكن أن يكون حلها نتيجة جهود العديد من جانب العلوم، وعند متابعة آلية التأثير من جانب المعلومات على وعي المرأة وعلى وجه التحديد وعيها السياسي فإننا نرى أن هذه المعلومات تتضمن في داخلها معرفة للنظرية التي

تعتبر نواة للنظرية السياسية وسويا مع ذلك تكون المعلومات الأيدلوجية الاجتماعية دائما مرتبطة من خلال النفسية ومن خلال الوعي اليومي للمرأة، فهي تؤثر على إحساسها وأيضاً على مجالها العاطفي وإذا كانت المعلومات الاجتماعية الواصلة متضمنة للخبرة الاجتماعية للأجيال ولمستوى الأفكار والنظرات والآراء السياسية من دون أن تمس المشاعر والإرادة فإنه لن تكون أية قناعة سياسية لدى المرأة ، فالمشاعر الاجتماعية المرتبطة بعلاقات اجتماعية اقتصادية معينة والمحورة في مصالح الأمة والطبقات إنما تتغلغل بالنشاط الفكري.. وعي، عواطف، ومعايشات المرأة فمثلاً يمثل الشعور بالوطنية أحد المشاعر العميقة للحب، والاستشهاد والاحترام والحد والقوة والكرهية للمحتلين وللمضطهدين ويخدم بشكل عاطفي مثل الشعب الفلسطيني في كفاحه، ولقد لعبت المشاعر الاجتماعية دائماً ولا زالت تلعب دوراً هائلاً في تاريخ الشعب الفلسطيني وفي نضاله من أجل الحرية والاستقلال .

إن الخلق الروحي للمناضلة لا يمكن أن يتحقق من دون تطوير لقدراتها الذهنية وللمشاعر الاجتماعية الرفيعة ليس في مجال التفكير وحده بل وفي المجال العاطفي أيضاً ، وبهذه الطريقة يمثل الوعي الفكري السياسي والقناعة الفكرية لدى المرأة نتيجة عن المعرفة العلمية والعلاقات العاطفية .. وإن تقديمها للحقائق الثورية يتضمن حتماً علاقة عاطفية للواقع الثوري الجديد ، ويساعد المسلك الثوري إزاء العمل الفكري التربوي على إنشاء المشاعر الاجتماعية لدى المرأة وعلى تبنيتها الأفكار لتحويلها ليس إلى مادة للتأمل فحسب بل إلى مصدر للعواطف وإلى قوة محرّكة للقيام بنشاطات ثورية جديدة .

إن الأفكار تتحول إلى شيء مقدس لا يمكن تدميره ولكن ليس عندما يجري حفظها، بل عندما تجري معاشتها في أفكار وحسابات في الوعي وفي الخطوات التي تقوم بها المرأة، ولقد أثبتت كفاحاتنا التحررية الوطنية بطريقة دامغة مدى أهمية أن يتم التواصل في التربية السياسية للمرأة إلى وحدة بين العوامل العقلانية والعاطفية وبالجمع بينهما بصواب وهذا يمثل مهمة صعبة للغاية.

وحتى تتحقق تلك الغاية ينبغي أن نحصل على معارف وعلى مهارة عالية بالإضافة إلى أخذ المميزات الاجتماعية النفسية للمرأة بنظر الاعتبار في الوضع الثوري المعاصر من قبل العمر، المشاركة في الإنتاج وفي الأعمال المنزلية وفي رعاية الأطفال و المستوى العلمي وفي المشاركة في الفصائل الثورية ، تبين خبرتنا الثورية أنه كلما كانت النساء أكبر عمراً كلما كانت الخبرة الاجتماعية لديهم بدرجة أكبر وكلما كانت تميل للتفكير التحليلي .

أما الفتيات فهناك إمكانية أكبر في استخدام العواطف والحماس الثوري والجمع بين الجانبين في تطور الوعي السياسي للمرأة يعتمد على مستوى التحصيل العلمي الأمر الذي يوفر إمكانية التوضيح المدعوم بالحجج بشكل شامل .

إن تحليل العمل الفكري السياسي المرتبط بنشوء الوعي السياسي والقناعة لدى المرأة في الفصائل وفي المعسكرات والمناطق المحتلة يبين المدى الذي يتم التوصل معه إلى الجمع الأمثل بين العقلاني والعاطفي، وبين مثل هذه الأشكال الوطنية البطولية والأهمية في التربية، فالاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات والعمليات والأعمال الثورية الأخرى الهادفة للكفاح العادل قد حصلت جميعها على بعد واسع وشهرة كبيره بين النساء الشباب وذلك بفضل توجهاتهم العاطفية بالذات .

هناك أهمية كبرى لتحويل الأفكار السياسية إلى قناعة شخصية لدى المرأة من خلال معرفة الأعمال البطولية والتعرف على الأجيال السابقة، أي يساعد ذلك على بلورة القناعة الفكرية السياسية والإحساسات الوطنية القوية لدى المرأة الفلسطينية وأن تشعر بأنها مشاركة في نشوء الفكر الثوري وفي تخطيطها على حد سواء.

وتعتبر مثل هذه النساء بتحريضها ورعايتها ليس مجرد موضوع للتربية بل كذات للفعل الثوري أيضا وأن الإلمام بالمثل الثورية السياسية المصحوبة بالتفحص العميق بمآثر العديد من النساء البطلات إنما يخلق لدى المرأة في أن تطرح أفكارها ومشاعرها على الآخرين وأن تقنعهم بعدالة وواقعية تحقيقها عمليا وبهذه الطريقة يتم انجاز عملية التربية على المشاعر الوطنية والأهمية العميقة باعتبارها سمة لا يستعاض عنها للوعي الفكري السياسي للمرأة الفلسطينية وقناعتها ولهذا بالذات فإن العمل التخصصي التربوي الذي تقوم به الشخصيات في منظومة التعلم وفي المنظمات السياسية والاجتماعية الأخرى، في العمل وسط النساء وفي وسائل الإعلام إنما يكتسب أهمية أكبر من خلال المناخ النفسي المتوفر فهو يؤثر في المجموعات والفصائل المقاتلة تأثيرا قويا على جدوى الفعاليات التربوية جميعها ويحدد وجهتها .

وهناك تأثير إنساني وأيدلوجي هائل يمكن أن يتحقق لخلق الوعي السياسي لدى المرأة من جانب وسائل التأثير العاطفي من قبيل السينما والفن والأدب والرسم والموسيقى وغيرها، فاستخدامها يدمج بنجاح بين التربية السياسية الفكرية والجمالية للمرأة ويقوي الإحساسات الجمالية والأخلاقية لديها وسويا مع ذلك تعتبر هذه الوسائل ضمانة أكيدة ضد تحجر الفكر لديها وتجعلها تطور من خيالها الإبداعي والسياسي.

على قاعدة المعارف المكتسبة العلمية السياسية التعليمية العامة والخاصة يتبلور نمط معين من التفكير السياسي والتعليم الصائب للأحداث والعمليات ، إذا كانت المعارف السياسية تحدد الأساس الفكري النظري للثقافة السياسية فإن التفكير السياسي هو الأداة الملائمة التي بفضلها يكتسب الإنسان وينظم المعارف السياسية وتغلغل الثقافة في التفكير السياسي فيما يتعلق بتقييم العمليات الاجتماعية، وهو مقدمة هامة لتولد المسؤولية السياسية لدى المرأة الفلسطينية ورفع مساهمتها في الحركة الفلسطينية التي تكون قوية حين يكون لا للرجال فقط، بل والنساء أيضا يقيمون كل شيء ومستعدات لعمل كل شيء بصورة واعية .

كلما كانت المرأة الفلسطينية أكثر تعلمًا وإطلاعًا من الناحية السياسية كلما أدركت بصورة أعمق سياسة المنظمات المختلفة ووعت بصورة أوضح مكان جهودها في الحركة وتؤكد تحويل الأهداف الاجتماعية إلى قناعات شخصية لها في نشاطها السياسي الواعي والهادف ويكتسب أهمية كبيرة تكوين وتطوير الميل إلى التعليم السياسي الذاتي والمستمر والمقدرة على استخدام المعارف السياسية كمقياس لتقييم العمليات الاجتماعية وتشكيل الوعي السياسي الذاتي لدى المرأة الذي يظهر في وجهة معينة من تطورها حين تتعامل مع ذاتها كموضوع لتأثيراتها التربوية الخاصة .

إن المكونات الأساسية للتربية الذاتية هي التعرف الذاتي، التقييم الذاتي والممارسة الذاتية، إن الوعي الذاتي يفترض تقييم المرأة لقدراتها الذاتية (الجسدية والروحية) ولنشاطاتها الشخصية والنتائج المترتبة عليها بمعنى أن التقييم الذاتي يقوم بوظيفة العلاقة العكسية، يتيح للمرأة أن تعبر عن آرائها، أفكارها، مشاعرها، قناعاتها، ومواقفها استنادًا إلى مبادئ وأهداف النضال الوطني التحرري . غير أن الإعداد النظري الجيد والإطلاع السياسي والتعليم ليست كافية لتكوين ثقافة سياسية راقية للمرأة الفلسطينية، ثمة حاجة إلى أن تتحول هذه المعارف والإطلاع إلى قناعات داخلية معيارية قيمية ومسؤولية سياسية وموقف نشط وإلى دوافع وقواعد للسلوك، وهذه هي الدرجة الثانية في تكوين الثقافة السياسية .

إن الاتجاهات الاجتماعية تجد تعبيرها في الوعي النظري الأيديولوجي وضمنه الوعي السياسي والثقافة السياسية الرفيعة وتستبعد أي نوع من الابتذال والتسطيح ولا تكون عفوية وميكانيكية بل بتأثير الظروف الموضوعية والوسط الاجتماعي إنها ليست نتيجة لنظرة يقظة إلى الأشياء (الحس السليم) .

إن النشاط النظري والسياسي المنعزل عن التجربة اليومية وعن التأثير المباشر للمحيط الاجتماعي وعن العمليات الاجتماعية النفسية التي يولدها كذلك لا يقود إلى تكوين ثقافة سياسية موازية ولا يمكن الوصول إليها عندما يكون النشاط النظري منقطعاً من الجانب الواقعي الاجتماعي النفسي لأسلوب الحياة وفي هذه الحالة تخص حياة النساء الفلسطينيات.

وإن السعي إلى تجسيد المبادئ السياسية والأهداف والمعايير دون مراعاة الشروط الموضوعية والذاتية لا يؤدي إلى النتائج المرجوة في النتائج المتوقعة . وإن التعامل المتبادل بين العمليات الاجتماعية النفسية التي خلالها تتكون التصورات والدوافع والميول القيمية والحياتية وأنماط السلوك والحياة الثقافية . وإن نشاط النفسية الاجتماعية تمتلك استقلالاً نسبياً ولها تأثير معاكس ليس فقط على الايدولوجيا بل وعلى الوجود الاجتماعي للناس .

لا يمكن تصور إمكانية الوصول إلى فرحة ومشاعر وميول وقناعات بالتوصية من فوق، إن هذا تأويل مسطح لهذا الجانب من الوعي الاجتماعي، وهذا الموقف يقلل من شأن التحديد الموضوعي للتطور الروحي من قبل الإنتاج والبنية الاجتماعية، ونمط الحياة وثقافة المجتمع .

إن المستوى العلمي للقناعات هو محصلة التجربة العملية، وجميع المعارف و المهارات وتحويل المعارف السياسية إلى قناعات وإلى نوازع إرادية عميقة و اتجاهات تقييم و دوافع وحوافز لهذه النشاطات أو تلك وهي الحلقة الأهم في الآلية العامة في تكوين الثقافة السياسية.

إن القناعات السياسية الفكرية للمرأة الفلسطينية تفترض قبل كل شيء قابلية لتحقيق الأهداف والمثل : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وإذا كانت المعارف السياسية لا تنعكس في تجربة الفرد و لا تحتل الميدان العاطفي الإداري له فإن هذه المعارف لا تكون شيئاً آخر غير معلومات ميتة، مثل هذه المعارف ليست مؤهلة لدفع نشاط الأفراد والفئات الاجتماعية والجماهير. لذلك فإن هذه المعارف ينبغي إعادة النظر فيها و إعادة (صياغتها) بحيث ترتبط بالتجربة العملية و بالمصالح.

وفي المجال الذي نبهته أن ترتبط مصالح النساء الفلسطينيات، كي يتم تمثيلها ذاتياً و أن تتحول إلى قناعات داخلية و مقاييس لمعرفة و تغيير الواقع، فإن المشاعر الاجتماعية الراقية والإرادة الصلبة تتيح للمرأة أن تصمد و تتغلب على الصعوبات و تتعامل مع أوضاع ومواقف لا تخضع

تماما للعقل و لا يمكن حصرها في إطار منطقي. إن حقل الثقافة و المشاعر والإرادة هي مقدمة هامة لتكوين قناعات حياتية و ميول وأهداف و مثل للفرد، فليس كافيا إدراك القوانين الاجتماعية والوقائع السياسية ومن الضروري توفر الرغبة والاستعداد والقدرة على النشاط الفعال بموجبها وثمة حاجة إلى تشكيل نظام من الحوافز التي تدفع الشخص أو الفئة إلى النشاط أي ذات النشاط التاريخي. في الواقع إن إرادة المرأة تساعد في تحويل توجهاتها وقناعاتها إلى مواقف حياتية وكي يبدأ الشخص الفرد وكل القوى الحية أن تكون في فكرة تشكل محفز لإرادته .

العامل الموضوعي والذاتي للمرأة الفلسطينية:

إن قضية المرأة و وضعها مرتبط بشكل طبيعي بوضع المجتمع - والمرأة الفلسطينية كذلك تعيش في ظل مجتمع يقع بكامله تحت الاحتلال الصهيوني فهي تعاني مع أبناء شعبها مشاكل وتعقيدات الاحتلال وفي نفس الوقت تعاني من ظلم و اضطهاد طبقي واجتماعي كامرأة ... كجنس.

وللمرأة الفلسطينية خصوصيتها بحكم خصوصية الواقع الذي تعيش ... رغم نقاط التقاطع والتوافق في المشاكل و المعوقات للنساء العربيات وعلى مستوى العالم، ويرتبط وضع المرأة الفلسطينية اجتماعيا بعلاقة دور المرأة في الهيكل الاقتصادي من ناحية و مدى حصولها على التعليم... فتمتع المرأة في التعليم بكل فروع و لا شك تفسح المجال للمرأة للمشاركة الإنتاجية بشكل يتساوى مع قوة العمل ، حيث نصف الخريجين من الجامعات بين النساء و الشباب متقارب و لكن نظرة بسيطة على مجالات تعليم المرأة نرى السبب في النسبة الهابطة لمشاركة النساء في المجال الإنتاجي الصناعي أو الغير تقليدي، و هو يفسر استمرار النظرة الدونية للمرأة في المجتمع حيث انحصر العمل الغالب للنساء في قطاع غزة إلى ٧٠% في قطاع الخدمات ، ٦٦% تمريض نساء ، ١٣% تمريض رجال، والأنشطة السياحية للمرأة غائبة بشكل شبه كامل وصناعة المرأة غائبة.

العالم في القرن الواحد والعشرين دخل في الحداثة ولكن بقيت شكلائية المرأة في واقعها تفتقد المواطنة - المساواة و الحريات وقد دخلنا عصر الحداثة والتنوير بعيدا عن الشكلائية يمكن عند ذلك الحديث عن توازن في العلاقة بين المرأة و الرجل و المساواة أمام القانون وفي القانون وإلغاء كافة أشكال الاضطهاد و هذا بدوره يكون وسيلة لإلغاء المعوقات أمام المرأة وتقديمها ومشاركتها الفاعلة.

نلاحظ أن مظاهر التخلف ضاربة بجذورها منذ قرون و حل هذه الأشكال بضرورة الحداثة ومنها نستطيع تفكيك مظاهر التخلف، ولا يمكن لنا فصل التخلف عن التبعية - حيث كلما اشتد التخلف تعمقت التبعية والتبعية نتيجة طبيعية للتخلف.

هذه العوامل الموضوعية المتعلقة بغياب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في بعض البلدان تميزت بها المرأة ولكنها تميزت بشكل فردي لم يشكل حالة جماعية : في بلدان مختلفة بنظامها السياسي ، الأوروبية والإسلامية: باكستان (بنازير بوتو)، ليفني في دولة الكيان الصهيوني، جولدا مائير والمستشارة الألمانية ميركل - وزيرة الدفاع - وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ... وغيرها ولكن هي وصلت لأسباب طبقية و ليست لأسباب دينية أو عرقية أو غير ذلك. مجموعة النساء لسن متجانسات ... هناك النساء الكادحات - والبرجوازيات والعاملات وغير ذلك، أي امرأة تتميز ينظر لها نظرة إعجاب خاصة أو غير مرضية حسب خلفية من ينظر لها.

معوقات أمام مشاركة المرأة السياسية:

هناك مفارقة حيث أن المرأة المبدعة في العلم أو النضال يعجب فيها الجميع و لكن في اللحظة التي تخرج فيها إلى الشارع سافرة ينظر لها المجتمع نظرة مختلفة وينسى جوهرها ويكون التقييم هو الشكل الذي تبدو عليه الفتاة. والمرأة نفسها تربي أطفالها ..والأسرة نفسها تعيد إنتاج كل المفاهيم التي ترتبت عليها بما فيها الأم و كذلك نرى الأطفال يكررون كلمات تربوا عليها و تعلموها في منازلهم عندما يروا أي فتاة دون غطاء "احترمي حالك وغطي على راسك" هذا الطفل ذو العشرة أعوام و الأصغر منه و الأكبر ، هذا المناخ الذي تعمل فيه الناس و تعيش - وهو يعكس التخلف الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي و هو يزيد من الإشكاليات التي تقف حجر عثرة في طريق تحرر النساء و مشاركتهم ...

أهمية التعليم والعمل للمرأة:

لو انتقلنا إلى الجوانب الذاتية التي تتعلق بالكفاءة و التعليم و القدرات الذاتية - حيث نجدها قد انحسرت في شريحة طبقية (الأغنياء حيث أعطيت فرص ٥% للنساء) ولكن باقي المجتمع لم يوفر فرص لتعليم النساء لا من حيث المال أو المؤسسات حيث هناك فرص تقترضها المرأة بعملها وعلمها وفرص يعملها المجتمع - حيث فرص العمل السنوية لا تتجاوز سبعة آلاف

فرصة عمل لكن بالمقابل يضخ سوق العمل سنويا ما بين ٣٥-٤٠ ألف عامل ، ٧٠٠٠ فرصة عمل، الرجال أكثر من النساء و ذلك لأن النظام قائم على التمييز والمحسوبية وهذا قد يفسر النسبة الضئيلة لمشاركة المرأة في القوى العاملة، وفي عام ٢٠٠٨ ميلادي ١٥% نسبة المرأة العاملة معنى ذلك أن لدينا ١٣٥ ألف امرأة عاملة في الضفة وغزة، منهم ٤٥ ألف في قطاع غزة و ٩٠ ألف في الضفة.

الواقع الاجتماعي و الاقتصادي المتخلف هو أحد الأسباب الرئيسية في نسبة مشاركة المرأة حيث نلاحظ في الوقت نفسه دولة الكيان الصهيوني الصغيرة تزيد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة ٤٥% وفي الغرب متساوية في العمل و البطالة - نسبتنا قريبة من الأردن، لذلك فإن هذه النسبة ١٥% توضح مدى الفرص غير المتاحة أمام المرأة بشكل موضوعي، فإذا كانت المرأة تمثل ٥٠% أي أن نسبة مشاركتها لا بد أن تكون ٤٥% على الأقل و لكن ظروفنا تشكل عائق أمام نسبة مشاركة المرأة.

فرص التعليم أمام المرأة في السنوات العشر الأخيرة أصبحت أكثر بكثير و الحصول على شهادات جامعية عليا و لكن هذا هو المظهر العام فنسبة التعليم الجامعي في - العلوم الإنسانية هي السائدة - الآداب - الشريعة - كلية المجتمع وغير ذلك وهنا انحسرت النساء بالأغلب في هذا المجال، بينما الشباب في التكنولوجيا و الفروع العلمية المختلفة.

في عام ٢٠٠٧ في الوضع الاجتماعي كان هناك حوالي ٣٧ حادث قتل على خلفية الشرف، في الضفة ١٣، و الباقي في غزة، مجتمع قطاع غزة تاريخيا واحد مع الضفة و أرض ال٤٨ ولكن غزة كما هو واضح هي محكومة بعوامل التخلف و اجتياز التخلف أكثر من الضفة الغربية، يمكنني القول أن قطاع غزة يغلب عليه الصفة المدنية إلا أنه مدينة مترفة.. والضفة هي عبارة عن ريف متمدن، وتخلف قطاع غزة ارتبط بالفقر التاريخي والعوز وقلة الموارد.

الخريجات الجامعيات عموما وبعد ذلك في كل الأقسام في الوظائف الحكومية نجد تكديس في عمل النساء في الوظائف التقليدية وكلما ارتفعت إلى الأعلى قلت نسبة وجود النساء وخلت تماما من الوزارات المهمة ونجدها الأكثر في وزارة الشؤون الاجتماعية، الصحة، والتعليم.

الدارسات البحثية قياساً بعدد الخريجات ما زال هناك قصور لدى المرأة بدورها في الدارسات البحثية، الجانب الاقتصادي وغيره، ١٣% من الأسر تعيلهم نساء يعود ذلك إلى نسبة

الاعتقالات والاستشهاد الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني وخاصة في العدوان الهجمي الأخير على قطاع غزة.

عدد النساء اللواتي اعتقلن منذ عام ١٩٦٧م حتى الآن هو ١١٠٠٠ امرأة ومازال حتى اللحظة في المعتقلات ٧٠ امرأة-٣ من غزة و٥٨ من الضفة الغربية و٧ من أراضي ٤٨، ونلاحظ أن أهم فترة تعرضت فيها المرأة للاعتقال ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣...

المعيقات :

- ١- نجد أن هناك موانع كثيرة تقف في وجه المرأة أي لديها كل الموانع حيث الظروف لا تساعد على الخروج والتحرر.
- ٢- لا تتجاوز ١٠% نسبة مشاركة المرأة في العمل السياسي ، ٥٥% في الكوادر القيادية.
- ٣- كل الدوافع تقتل المرأة - من الأسرة - من المجتمع - من القانون - العادات والتقاليد - وغير ذلك.
- ٤- قانون العقوبات - قانون الأحوال الشخصية - قانون العمل.
- ٥- المواطنة و كل ذلك عوامل تكبل قيود المرأة و تزيد الضغوط التي لا تمكنها من التقدم والمساهمة الفاعلة في المشاركة و صنع القرار... حيث نلاحظ أن الخطط التنموية مشوهة ولا تراعي دخول ومشاركة المرأة في الهيكل الاقتصادي وهنا نستطيع القول أنه علميا لا يمكن أن يكون هناك تنمية دون مشاركة المرأة و الشباب.
- ٦- قوة انتشار الأحزاب التقدمية الديمقراطية الحاملة للمفاهيم التنويرية والحداثة حيث لا بد أن تقتنع المرأة أن الحزب الذي تنتمي إليه هو الذي يوفر لها الحماية و هو الذي يملك القوة إذا تمرت بشكل إيجابي و لا تكون قضية المرأة هي عرضة للمساومات تحت مبررات ووقائع ، إننا في مرحلة تحرر وطني لأن نجاح وسرعة نجاح مرحلة التحرر الوطني يعتمد على نشاط المرأة و ليس على قمعها أو إضعافها.
- ٧- هناك انفصال داخل الأحزاب السياسية بتباين بحسب البرنامج و الفكر الذي يتبناه هذا الحزب أو ذاك حيث نلاحظ أن هناك تناقض بين فكر الحزب أو الحركة وبرنامج وسلوك أفرادها.
- ٨- التطور المحتجز لدى مجتمعاتنا المرتبطة بالتبعية والتخلف تقف حجرة عثرة أمام تطور المرأة حيث أن تطور المرأة مرتبط بتطور المجتمع وتطور المرأة في أي مجتمع يعكس صورة تطور المجتمع نفسه وكما هو معروف لا خير في مجتمع نصفه في المطابيح.

٩- لا يوجد طليعة نسوية مفكرة و الخلل ليس في المرأة بل في المؤسسات التي لا تظهر وتساعد في النقاط الكفاءات النسوية.

١٠- كل الأحزاب و المنظمات النسوية لم تساهم في إحداث النقطة النوعية للمرأة و لم تشكل حالة جماهيرية ضاغطة مؤثرة في تغيير الثقافة السائدة والضغط المطلوب على أصحاب القرار، رغم ما حققته في مجالات متعددة، و هذا يعود لعدم وحدة الحركة النسوية ... والدور القيادي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي لم يتطور ليشكل الوعاء لكل الفعاليات وحاجة الاتحاد إلى التجديد والديمقراطية وأن يرتقي ليشكل القاسم المشترك لمصالح و تطلعات المرأة الفلسطينية.

١١- غياب و تغيب دور المرأة في الإنتاج و الإبداع الفكري والمسرح وغير ذلك والتعاطي معها بشكل شكلي.

١٢- رغم أن المجلس التشريعي السابق نسبة مشاركة المرأة فيه ٨% والحالي ١٧% إلا أن هذا لا يعني أن هناك تقدم في دور المرأة حيث أنه ليس بالضرورة المرأة تعكس مصالح النساء أو الرجل يعكس مصالح الرجال لكن أية امرأة صاحبة أي برنامج يخدم مصالح النساء.

نلاحظ أن هناك بعض الانجازات مثل الكوطة ولكنها ليست مناسبة لدور و عطاء المرأة ولذلك لا بد من زيادة حصة المرأة والعمل على تطبيق قانون التمثيل النسبي الكامل لأنه الأكثر ديمقراطية والذي يمكن كل القوى والمجموعات أن تأخذ ما تستحق من نسبة الأصوات.

النقابات:

ليس المهم وضع قوانين ممتازة ولكن الأهم هو تطبيق ومراقبة القوانين خاصة تلك المتعلقة بحقوق النساء لأن ذلك يخلق توازن مجتمعي... ويساعد في مشاركة النساء ويؤثر إيجابيا في التنمية وبدوره يجلب التقدم والرخاء للمجتمع ويغني المجتمع وليس كما يدعي أعداء المساواة... بأن مشاركة المرأة تكون على حساب الرجال.

النضال و تحرر المرأة هو نضال مجتمعي و مسؤولية خوضه ليست مهمة المرأة وحدها بل هي مسؤولية المجتمع بكامله ولن يتقدم المجتمع دون مشاركة المرأة حيث بمشاركة المرأة يستفاد من طاقات ومهارات وإمكانات نصف المجتمع وبالقدر الذي تتحول فيه حركة المرأة إلى حركة جماهيرية واسعة بالقدر الذي تقترب فيه من تحرر المرأة .

البحث العلمي

إن الحجر المقذوف من يد المرأة في وجه العدو هو في ذات الوقت حجر مقذوف ضد العادات والتقاليد الشائخة، وبطبيعة الحال النساء الفلسطينيات لا يناضلن منذ أمس من أجل حقوقهن الاجتماعية (ضد الزواج المبكر، الطلاق التعسفي، تعدد الزوجات ... وغير ذلك) بل منذ عام ١٩١٧ - وعد بلفور - يعود تاريخ نضال المرأة الفلسطينية حيث لم يمنعها الحجاب ولا العادات من الخروج والمطالبة بإلغاء وإيقاف الهجرة اليهودية إلى أرض الوطن.

إن الخاص والجديد اليوم يتمثل في أن عمل المرأة، قد تحول إلى جزء عضوي من الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث تتبلور ثقافة جديدة، ووعي اجتماعي جديد، قوانين جديدة غير مكتوبة ويتشكل أسلوب جديد للسلوك في ظل الظروف التي تعيشها المرأة الفلسطينية، حيث الاستعمار الاستيطاني العنصري، الهادف إلى إنهاء الشعب الفلسطيني واقتلعه من جذوره، فإنها تعتبر نفسها جزءاً عضويًا من هذا الشعب، ترتفع إلى مستوى مسؤوليته ومهامه الوطنية وهي تعي أن نضالها من أجل تحرر المرأة يرتبط عضويًا بنضالها من أجل التحرر الوطني والاستقلال وفي معاناة المرأة الفلسطينية من نير الاحتلال سوية مع الرجل بل وحتى بدرجة أشد، بأنها وصلت إلى استنتاج بأنه عدا نضالها لانتزاع حقوقها في المساواة مع الرجل وحقوقها كشخصية لها دورها في المجتمع، فإنها تحمل مسؤولية أخرى في اللحظة التاريخية الراهنة وهي النضال مع شعبها من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير لذلك فإن نضال المرأة الفلسطينية له طابع مزدوج، سياسي واجتماعي، بالنسبة لها المرحلة الراهنة، فإن النضال السياسي له أولوية إزاء النضال الاجتماعي وهو انعكاس للتناقض الرئيسي الذي يتعين من العلاقات بين قواها وطاقتها في حركة التحرر الوطني ذلك لأن المرأة الفلسطينية تضع مهمة تحرر وطنها فوق كل شيء، وهي تعي أن تحرر الوطن سيحررها هي أيضا، ومن جهة أخرى فإن انعتاقها من الأعراف والتصورات الشائخة سيخدم قضية تحرر وطنها .

إن مسألة دورة المرأة الفلسطينية في النضال التحرري هي غاية في الأهمية لفهم مشكلاتها وتحققها كامرأة، في سياق هذا تتغير وضعيتها، رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة، واستمرارية سيادة ووعي جماهيري تقليدي حول طبيعة خضوع المرأة وتبعيتها في المجتمع، ورغم نمط التفكير الذي لا يتناسب مع إسهامها الحقيقي وتضحياتها في النضال من أجل بقاء الشعب الفلسطيني مع هذا فإنه بفعل العمليات السياسية ذاتها وبنتيجة انتشار الأفكار التقدمية حدثت تغيرات واعية في وعيها وفي وعي الناس، أكثر فأكثر لدورها الواقعي.

لقد بدأت وإن كان ببطء وتدرج عملية انهيار المعتقدات التقليدية حول المرأة ككائن ناقص يحتاج دائماً إلى توجيه ولا يمكن أن يخرج عن نطاق منهج الحياة المقرر لها سلفاً من موروثات الفكر السلفي والذي لا يتجاوز السقف الذي حدد لها للتطور، هذه التصورات المحافظة والمتغلغلة عميقاً في وعي كافة الشرائح الاجتماعية بدأت شيئاً فشيئاً تبتهت وتتبدل بصورة البطولة للمرأة الفلسطينية عاملة، مناضلة، وأماً للوطن.

في السعي إلى التغلب على التصورات المحافظة الشائعة حول مكانة ودور المرأة في المجتمع ظهر حظر من تطرف آخر، التجاهل التام للأصول والتقاليد القائمة، إن هذه النظرة المتطرفة "العصرية" حول الوضع الجديد للمرأة، واعتبار كل عادة محافظة يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تشوهات في سلوك المرأة وفي وعيها الذاتي في الوثيقة التاريخية لإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ في الجزائر، مع إيراد برنامج قيام دولة فلسطينية (لا مكان فيها للتمييز بين الحقوق القائمة على دوافع عرقية أو دينية أو جنسية أو أي نوع من أنواع التمييز) ، ورد أيضاً فيما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل كهدف أخلاقي سامي للنضال الثوري وتعتبر هذه الوثيقة محصلة لمعارك مريرة متصلة وتضحيات كبيرة لم تغب المرأة عنها، بل كانت في وسطها، وهكذا لم يكن ما ورد هدية وإن كانت تستحق، بل انجازاً للمرأة انتزعتة بنضالها.

من الواضح أن الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل في إعلان الاستقلال للشعب الفلسطيني لن يتمظهر جوهره دون التحسن العملي لحقوق المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني الذي تعتبر قيام الدولة الفلسطينية مقدمة ضرورية له.

ومن الواضح أن حالة الانقسام التي نعيشها الآن وما حدث من حسم عسكري في قطاع غزة عمل بشكل كبير على تهديد المشروع الوطني من زاوية والمرأة جزء هام منه، وفي ذلك الوقت فهو يهدد منجزات المرأة التي تحققت بنضال مرير وذلك نتيجة انحسار الديمقراطية التي دفعت المرأة والشعب الفلسطيني ثمناً غالياً من أجل هذه المنجزات، إن أبرز معاناة المرأة هو الجانب الاجتماعي (المشاركة في القرار).

الفرص المتاحة:

- تطوير النظام السياسي بشكل عام فلو كان قانون التمثيل النسبي الكامل المعمول به لزدت نسبة المرأة للضعف في البلديات وتطوير النظام السياسي هو الذي يساعد المرأة في التقدم .
- مراقبة على القوانين التي تضمن مساواة المرأة في سياق العمل.
- إتاحة الفرص للمرأة في الكليات العلمية، مجمل الكليات العلمية ..وتحفيز الثناء فيها.
- إقرار قانون أحوال شخصية متقدم .
- تطوير دور المرأة في النقابات المختلفة حيث نجدها في تجدد لا بأس به في النقابات إما شكلية أو معدومة.
- الجانب الآخر.
- تطوير المجتمع اقتصاديا هو الذي يفسح المجال للمرأة للتقدم في موقعها في صناعة القرار والعمل والتعليم.
- حركة المرأة ذاتها (تحويل قضايا المرأة إلى الجماهير والتأثير في تغيير المفاهيم والأفكار الخاطئة في المجتمع ومن خلال التشبيك والضغط لحماية حقوق النساء).
- وحدة الحركة النسوية (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واعتماد قانون التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات).
- تشجيع المرأة على العمل المنتج وتمكينها ورفع قدرتها وزيادة نسبتها وهي بذلك تضمن لها حقوقها.
- نسبة المرأة في الحزب تعكس قوة أو ضعف للمرأة يجب أن يكون هناك نسبة للمرأة في كل المواقع.
- لابد أن يكون هناك فعاليات نشطة للمرأة.
- لابد للمرأة أن تحافظ على مكتسباتها وتتطور للأمام لأن منجزات المرأة كما هي منجزات الشعب الفلسطيني تتعرض للتبديد.
- التقدم بوحدة اليسار والخيار الديمقراطي سيعكس نفسه على تقدم المرأة.
- ضمان الحريات العامة.
- طرح البرنامج الخاص والذي يمكن المرأة من تحقيق مكتسباتها.
- قوى اليسار لابد لها من التمسك بحرية المرأة وحمايتها والدفاع عنها والتصدي للتحديات التي تمارس بحقها بدءاً من القوانين وغير ذلك وحماية منجزاتها ومكتسباتها وعدم العودة بوضعها إلى الأوضاع السابقة المتخلفة وتعزيز دور المرأة في صنع القرار.
- لابد من إعطاء المرأة حيز للعمل والقيادة في المجتمع وليس فقط في الأحزاب.

عوامل تحفيز لمشاركة المرأة سياسيا:

- خلق وضع جماعي لتنمية الوعي النسوي للعمل الموحد.
- حل مشاكل النساء واهتماماتهم المختلفة والدور التكاملي بالتخصص غير موجودة لذلك يجب توفير ذلك.
- لدينا طاقات كبيرة ولكن الإمكانيات محدودة ويؤجل العمل بسبب ذلك.
- لا بد من توفير بيئة عمل مناسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفافية القضاء على كافة أشكال التمييز، فقد أكدت المادة العاشرة من اتفاقية سيداو على أهمية أخذ التدابير المناسبة واللائمة من أجل ضمان حقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم في جميع مراحلها وجميع أشكاله ولذلك مطلوب توفير الإجراءات والسياسات لإصدار القوانين الضرورية لضمان هذا الحق، لأن التعلم كما سبق الحديث مهم للإنسان الفلسطيني بشكل عام وهو من أهم الوسائل لتمكين النساء ومن أهم الحقوق التي يؤدي الاستثمار فيها إلى تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي والموروث السائد الذي ينظر للمرأة نظرة دونية وتقليدية، وهو في الوقت ذاته يعتبر أداة تمكن المرأة من الارتقاء بوضعها ودورها في صنع القرار من أجل إحداث التغيير لصالحها وصالح المجتمع بمجمله .. لأن تقدم دور المرأة ومشاركتها في الهيكل الاقتصادي (التممية) هو مصلحة للمجتمع ككل ... ولا وجود لتنمية بدون مشاركة المرأة.

والتعلم هو عبارة عن الطريق الأسهل لحصول النساء على عمل وهو وسيلة للقضاء على الفقر والعوز، لأن الفقر هو مؤنث كما أظهر ذلك تقرير التنمية البشرية .
النساء هن الأكثر فقرا والأكثر بطالة ... والأقل تعليما وأقل تنوعا في التعليم بسبب الثقافة والتمييز بالدور الاجتماعي.

رغم التقدم النسبي لدور المرأة إلا أن مسيرتها لم تتفك تعاني من اضطهادات عدة بل إنها مضطهدة المضطهدين كما قال المفكر الثوري بيل وهي البرولتاريا في البيت فيما الرجل هو البرجوازي الاستغلالي كما ذكر إنجلز "حيث تتعرض المرأة لاضطهاد قومي وطبقي مع كل أبناء شعبها إضافة إلى ذلك تتعرض لاضطهاد اجتماعي ذكوري".

وهذا يقع عليها وحدها ويمارسه الرجل ضدها من خلال قيم بالية ونزعة متسلطة وتعامل دوني

معها، وتجليات هذا الاضطهاد عديدة جدا ووطأتها على المرأة لا تقل عن الاضطهاد القومي والطبقي والمطلوب منا نحن الذين نحمل توجهات طليعية ونزعات ثورية ونتسلح برسالة تحريرية لكل الإنسانية لإنهاء الظلم أن نعمل مع المرأة لتثق بنفسها وأن نعزز لديها ومعها الفكر الثوري المحجوب عنها وعليه فإن الباب الرئيسي لوصول المرأة إلى نهاية مظفرة نحو التحرر للتخلص من كل الأشكال الاضطهادية هي اكتساب الوعي الذي يدعو لتحريرها كشريك كامل في بناء المستقبل والتصدي لهموم المجتمع وبالتالي انخراطها في العملية النضالية سواء كانت اجتماعية كاللجان والأطر والجمعيات النسائية أو الحركات السياسية ونشاطاتها النضالية جنباً إلى جنب مع انخراطها المتزايد في العملية الاقتصادية أي حقوق العمل الإنتاجي والتعليمي والطبي والخدماتي وليس "غريباً أن تكون أبرز الزعامات النسائية في مجتمعنا من نسوة نشيطات اجتماعياً وسياسياً كذلك بارزات أكاديمياً وثقافياً وهذا يجب احترامه بعمق وتشجيعه بمثابرة".

إن تحرر المرأة على نطاق شعبي وعلى نطاق كل بيت فيه منفعة متبادلة وراحة بيتية للجميع فأم أو زوجة أو أخت لها شخصية وبأي عمل ووزن وأقل تأثيراً بالعادات والقيود الظالمة هي بلا شك تكون فاعلة في الحياة وشريك حقيقي وسند حقيقي لكل واحد فينا "أي أن أي نجاح للمرأة فيه فائدة لها وهذا ينبغي دعمه بقوة مثلما أن ذلك يعود بفائدة على المجتمع عموماً أيضاً".

إن مشاركة المرأة في العمل مطلب تنموي هام في عملية التنمية الشاملة، وهو الطريق لتمكين النساء لتوسيع فرصهن في المشاركة في عمل مأجور حيث إن الإحصائيات تشير إلى أن واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة تعكس أقل نسبة مشاركة على المستوى الإقليمي والعالمى .. وهذا يعود إلى منظومة القيم الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة ومحدودية القطاعات التي تعمل بها وعدم قدرة السوق على استيعاب العمالة إلى جانب تدني الأجور وتدهور الوضع الاقتصادي بفعل الاحتلال وقلة فرص العمل المتاحة للجنسين، خاصة في ظروف الانقسام البغيض وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وفي العمق منه تطور عمل النساء . وهناك علاقة جدلية بين التعليم للمرأة وفرصها في المشاركة في القوى العاملة فكما ارتفعت الشهادة العلمية للمرأة كلما كانت فرص إيجاد عمل أكثر... وكما انخفض مستوى التعليم للمرأة كلما كانت المرأة عرضة لفقدان العمل.

رغم ملاحظة أنه ليس بالضرورة أن زيادة نسبة المتعلّقات من النساء قد تؤدي إلى زيادة مشاركتها في القوى العاملة حيث أن الوضع العام هو استثناء البطالة بين الجنسين بسبب الاحتلال من زاوية وبسبب الحصار من ناحية أخرى وبسبب عدم التخطيط الرأسي لحاجة السوق، وتفشي البطالة بين المتعلّقات تعليم عالي أكثر من التعليم الأدنى بسبب تكديس التخصصات التقليدية والتي تم إشباعه مثل قطاع التعليم والقطاع العام والقطاع الصحي ، حسب جهاز الإحصاء المركزي.

النساء هن أفقر الفقيرات أو الأسر التي ترأسها نساء أكثر سوءاً من وضع الأسر الفقيرة التي يرأسها ذكور، فنحو ٧٣% من الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء تعاني من الفقر الشديد أي غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية مقارنة بـ ٦٣% من الأسر التي يرأسها الرجال وفق دراسة حول ظاهر تأنيث الفقر علما بأن نسبة الأسر التي ترأسها نساء وصل إلى ١٠%، حيث أن هناك علاقة وثيقة بين معدلات ارتفاع البطالة واتساع قاعدة الفقر والنوع الاجتماعي وخاصة حين انكشاف محدودية قدرة النساء على الحصول على فرص متكافئة في العمل وفي الأجور والمناصب، "فالنساء هن أكثر عرضة لحالات الإقصاء عن العمل أو التركيز في قطاعات محددة أو الالتحاق بفائمة العاطلين أو الباحثين عن عمل".

ونستطيع القول بأن التعليم هو أداة تمكين هامة ووسيلة الحماية من الفقر بمعناه الاقتصادي والثقافي والمعرفي والحقوقى.. حيث أنه يحو الأمية القانونية للنساء وهو الطريق لتحقيق مكانة في المجتمع لتأخذ دورها بجانب الرجل لتولي أعلى المناصب ويمكنها من اتخاذ القرارات داخل وخارج الأسرة .

ومن أجل الارتقاء بالوضع التعليمي للنساء لابد من عمل الآتي:

١. رفع سن الزواج .
٢. مجانية والزامية التعليم.
٣. منع الزواج المبكر وإطلاق حملات توعية شاملة لأهمية تعليم الفتاة وأخطار الزواج المبكر (توعية الجنسين).
٤. دخول المناهج التعليمية بقضايا النوع الاجتماعي .
٥. وضع إستراتيجية واضحة لتطوير الموارد البشرية وتطور العاملين/ات . في المدارس .

- ٦- توحيد وتطوير الجهود المؤسساتية لكي تدعم تواجد النساء في مواقع عمل غير تقليدية (محاسبين . محامين . أطباء).
٧. دراسة احتياجات السوق للقوى العاملة والتخصصات المطلوبة وتوجيه النساء للحصول عليها لإيجاد فرص عمل .
- ٨- تعميق وتوسيع المضمون الوطني الديمقراطي في مناهج التعليم (تخصيص صناديق لدعم الطالبات المتفوقات وتشجيعهن على مواصلة استكمال تعليمهن .
- ٩- دعم إقامة شبكة من الأندية والمؤسسات القاعدية لتعزيز فرص التعليم أو التمكين وكقنوات للتعبيئة الاجتماعية وتعظيم تأثير نفوذ النساء على مستوى القرارات والسياسات وعبر تدريب وتأهيل قيادات شابة .

البيئة التي تعمل فيها المرأة:

هناك خصوصية لوضع المرأة الفلسطينية حيث يوجد منطلقين :

- ١ . تداخل بين مهمات التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وهذا بدوره يفرض بالضرورة إقامة مجتمع فلسطيني ديمقراطي رافعة لنجاح للنضال ضد الاحتلال والمجتمع الديمقراطي يشترط بالضرورة تعزيز المشاركة وتوسيع مميزتها الاجتماعية، كما يفترض تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يأتي مع تعطيل قدرات النساء وتهميشهن.
- ٢ . أن الدور الكفاحي الذي تميزت فيه المرأة الفلسطينية عبر تاريخ النضال الوطني الفلسطيني مع شعبها غيرها واتسمت بسمته لا يزال يفتقد إلى الأساس الاجتماعي العادل والمتساوي بما يضمن حقوقها الاجتماعية والسياسية وفي خضم النضال فقد ربطت المرأة نضالها وتحررها الاجتماعي بتحررها السياسي حيث لا يمكن أن تتحرر دون مشاركة فاعلة للمرأة، والمشاركة الفاعلة للمرأة لا يمكن أن تكون دون تعميق مجرى التحول الديمقراطي والبناء عليه وليس التشتت والبدء في كل مرحلة من نقطة الصفر.

إن الوضع المعقد الذي تعيش فيه القضية الفلسطينية عامه والمرأة كجزء لا يتجزأ منها بصفة خاصة ناتج عن طبيعة العدو الصهيوني الإجلائي ومنهجه الذي يتعمد في كل خطوة ضرب المشروع الوطني، آلية تفكيك لكل مقومات المشروع الوطني منها (وقف التطور الاقتصادي - الاجتماعي - الحصار - وقف كثير حيث لا تنمية في ظل احتلال - العمل على الانقسام الفلسطيني وتعزيزه - تدمير للبنية، للمجتمع الفلسطيني بشكل عام وكذلك ضرب الجانب النفسي - القتل - الخوف - القلق - تفكيك النسيج الاجتماعي - الدور التخريبي في تفرغ المحتوى

التعليمي - وجذب الشباب للعمل كأيدي رخيصة في أراضي ٤٨ - واقع اقتصادي تابع، متخلف، قبلي، استهلاكي، النسيج الاجتماعي مضروب ويعمق الشرخ من خلال الصراع بين مشروعين متناقضين (فتح وحماس).

المعيقات :

- عدم وجود حوامل لتراكم التجارب الناجحة والفاشلة للاستفادة منها.
- تفكك في الأفكار التنويرية المجتمعية كانعكاس للواقع.
- عدم وجود مساعدات للمرأة من أجل التقليل من العوائق (رياض أطفال مجانية - مغاسل جماعية رخيصة - مطاعم شعبية وصحية) توفر على المرأة العاملة كثير من الوقت والجهد.
- عدم وجود نقابات حديثة (هشة).
- ضعف وجود المرأة في الأحزاب.
- ضعف وجود المرأة في البلديات.
- ضعف وجود المرأة في التشريعي.
- ضعف وجود المرأة في المؤسسات كافة، يعكس عدم الاهتمام وحتى مع وجود برامج ممتازة
- الحرب الإجرامية الأخيرة على قطاع غزة وما كدسته من أعباء جديدة على النساء.
- حالة الانقسام السوداء، المتضرر الأكبر والأخير هم النساء.

المراجع

١. لقاء انترفيو مع الباحث غازي الصوراني .
- ٢- مقابلة مع أ. تيسير محيسن / عضو مكتب سياسي حزب الشعب.
٣. لقاء انترفيو مع الرفيق صالح زيدان عضو . م . السياسي للجبهة الديمقراطية .
٤. برنامج حزب الشعب الفلسطيني .
٥. رسالة الماجستير ل د . مريم أبو دقة / تطور الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية في العصر .
٦. رسالة الدكتوراة ل د . مريم أبو دقة / حرية المرأة والعادات والثقافة العربية .
٧. صوت المرأة / مجلة صادرة عن اتحاد لجان المرأة الشعبية- عدد ٩ سنة ١٩٨٨ (التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر) لجان المرأة الفلسطينية - فرع سوريا (عام ١٩٩٠).
٨. ورقة عمل (آمال صيام) لمؤتمر الفقر ابريل ٢٠٠٥ .
٩. مؤتمر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ .
١٠. مداخل لصياغة البديل المفكرة (أحمد قطامش) .
١١. مجلة الفكر الديمقراطي (قبرص) .
- ١٢- المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث المعاصر (مسودة ورقة أولية) -غازي الصوراني (٢٠٠٥) .
١٣. كارل ماركس انجلز المؤلفات مجلد (٣ / ص ٢) .
١٤. لينين مجلد (٤١ / ص ٧٠) .
١٥. وضعية المرأة الفلسطينية، دراسات وتقارير (المجلد الأول) .
١٦. ورقة نقدية حول الانتخابات، المجلد الثاني .
١٧. وجه نظر الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية .
١٨. المرأة في الدول العربية تشكل ٢٥% من القوى العاملة (تقرير اقتصادي متخصص صادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي .
١٩. الأوضاع الاقتصادية والتنموية - غازي الصوراني .
٢٠. إعلان الاستقلال (الجزائر ١٩٨٨م) ، ص ٦ .
٢١. ماركس انجلز المؤلفات المجلد ١ .
- ٢٢- بيل أ. الاشتراكية والمرأة ، صوفيا ١٩٥٨م .
- ٢٣- نزيكين .ك. القضية النسائية ١٩٠١م .
- ٢٤- الكسندرا كولنتاي أ. محاضرات حول تحرر النساء ١٩٨٠ بيروت .
- ٢٥- نشرة داخلية ل ج ش حول القضية النسائية .

- ٢٦- الإستراتيجية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- ٢٧- التقرير التنظيمي للجبهة نيسان ابريل, ١٩٨١
- ٢٨- النظام الداخلي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- ٢٩- الحياة الجديدة (نشرة داخلية لـ ج ش / العدد ٣٤).
- ٣٠- بحث حول وضع الطبقة العاملة في الأراضي المحتلة - الجبهة الشعبية ١٩٨٦ م.
- ٣١- مجلة الهدف / لسان حال ج.ش.
- ٣٢- ماركس انجلز المؤلفات مجلد ٢٠ صفحة ٤٩٣.
- ٣٣- ماركس انجلز المؤلفات مجلد ٣ صفحة ٩,
- ٣٤- معاشتي الشخصية وتجربتي في النضال.

المحور الثالث

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون

قراءة في التداخيات والأسباب

إعداد

دنيا الأمل إسماعيل

مقدمة

تعد المشاركة السياسية واحدة من أهم مؤشرات ودلالات التنمية في أي مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرق لموضوع المشاركة السياسية، في الوقت الذي لا يمكن فيه الحديث عن التنمية دون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية، وسعيها من أجل التأثير في خطط ومشروعات التنمية من خلال قنوات المشاركة السياسية، وعليه فإن درجة مشاركة المرأة وفعاليتها تنعكس إيجاباً في السياسات التنموية، مع ضرورة التأكيد على أن أية محاولة لفهم ودراسة التغيير الاجتماعي لا يمكن عزلها عن دور المرأة .. باعتبارها تمثل أكثر من نصف المجتمع.

وفي مجتمعنا الفلسطيني حيث يتسم بالمحافظة، واحتفاء أقل بإمكانات النساء في ظل هيمنة ذكورية، تستأثر بالنصيب الأكبر من فعاليات الحياة المختلفة، يتوقع من النساء أن تبذل جهوداً مضاعفة من أجل إدماجها في عملية صنع القرار، وفي هذا المجال يجب التذكير بأن التغييرات السياسية التي مرت على مجتمعنا الفلسطيني أتاحت للنساء - في ظل ظروف كثيرة - فرصة تاريخية من أجل تطوير أوضاعهن إيجاباً، من خلال الانخراط في العمل النضالي والجماهيري. ففي فترة الانتفاضة على سبيل المثال استطاعت النساء الفلسطينيات فرض أنفسهن بقوة على الوعي الجماعي الفلسطيني، الشعبي والرسمي، لتقود بعد سنوات قليلة الكثير من المنظمات الأهلية والخيرية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأسيس مجتمع مدني في ظل غياب الدولة.

هذه الورقة تحاول أن تبحث في فاعلية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ومدى قدرتها على التغيير المجتمعي من خلال هذه المشاركة مع التآني أمام الأسباب التي تحول دون تحقيقها ذلك، وتنقسم الورقة إلى:

- ١- المؤشرات الأولى للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مدخل تاريخي).
- ٢- أشكال ممارسة المرأة لحقوقها السياسية.
- ٣- أسباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية، وتنقسم إلى:
 - أ- أسباب تعود إلى المجتمع.
 - ب- أسباب تعود إلى المرأة نفسها.
 - ج- أسباب تتعلق بمفهوم المشاركة.

٤- مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

٥- النتائج والاستخلاصات.

٦- التوصيات.

أولاً: المؤشرات الأولى للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مدخل تاريخي):-

منذ بداية القرن الماضي والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة الفلسطينية نحو الاندماج في قضايا مجتمعتها .. الحياتية .. لتتبلور فيما بعد ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين إلى بؤر سياسية، عبرت عن نفسها في شكل اعتصامات ومظاهرات وعرائض احتجاج، وتذكر المصادر في هذا السياق أن أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في العفولة عام ١٨٩٣، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت، وفي معركة البراق عام ١٩٢٩، التي شكلت نقطة تحول مهمة في حياة المرأة الفلسطينية، إذ وقعت تسع نساء قتلى برصاص الجيش البريطاني، مما دعاها إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بها خاصة بعد أن وجدت نفسها أمام المسؤولية الملقاة على عاتقها بعد عمليات الإعدام والاعتقال والمطاردة والسجن وهدم البيوت، التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني، فنظمت جهودها وجندت كل الإمكانيات المتوفرة لديها لمواجهة الظروف المستجدة، فعقدت أول مؤتمر نسائي فلسطيني، في مدينة القدس عام ١٩٢٩، وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في القدس وآخر في نابلس، حيث قاما إضافة إلى اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات بأدوار متعددة اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً ووطنياً، متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب.^١

خلال الفترة من ٤٨ وحتى ١٩٦٧، نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كدور الأيتام ومراكز المسنين وغيرها في إغاثة الأسر المنكوبة، وإعداد المرأة وتأهيلها مهنيًا، لتتوج نضالات المرأة في

^١ انظر: ليما شفيق، (حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي)، مجلة المرأة العربية / العدد (٢)

هذه الفترة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥ ليكون تنظيمًا شعبيًا نسائيًا يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي بين صفوف النساء في المناطق المحتلة وهذا يدلنا على أن الوعي السياسي النسائي نشأ في أحضان حركة النضال الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً.

فيما وفر إنشاء م. ت. ف عام ١٩٦٤، بديلاً سياسياً شكل مرجعية للحركة الوطنية الفلسطينية التي نمت في أحضانها الحركة النسوية مما جعلها تتقابل مع استراتيجية م. ت. ف الهادفة إلى تسييس الجماهير وزجها في النضال الوطني.

ويبرز هذا التوجه السياسي للمنظمات النسوية الفلسطينية يوماً بعد آخر وتتصاعد الحركة القومية النضالية .. لتنشأ أول حركة نسائية في الريف عام ١٩٧٨، وبحلول عام ١٩٨٢ كان هناك أربع تنظيمات نسائية تتبع الأحزاب السياسية الفلسطينية الأربعة. وقد اقتصر نشاط هذه المؤسسات (التنظيمات) فقط على تقديم الخدمات الاجتماعية غير أن تلك التجمعات النسائية التي خلقتها الحاجة إلى تقديم الخدمة الاجتماعية لفتت أنظار الأحزاب السياسية التي استخدمتها في حشد النساء للعمل السياسي وهكذا تدريجياً حملت المنظمات النسوية ملامح الأحزاب التي تولدت منها، حتى غلب عليها العمل السياسي.. دون الالتفات إلى أهمية إبراز قضيتها المجتمعية، ناهيك عن أن تلك الأحزاب لم تعط الحركة النسوية الفلسطينية حقها من الظهور وحمل قضاياها الذاتية مما انعكس سلباً على الحركة النسوية فشنت قدراتها ونقلت فتوتها إلى داخلها.. وهذا أدى في النهاية إلى غياب الأجندة النسوية التي تحمل هموم الحركة النسوية الفلسطينية.

مع دخول الانتفاضة عادت الحركة النسوية إلى طابعها الخدماتي في ظل غياب الدولة لتسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية في تلك المرحلة - نتيجة ازدياد الحاجة إلى الخدمات - وتم إزاحة العمل السياسي ليتوارى قليلاً خلف العمل الاجتماعي، فيما صعدت أعمال الإغاثة وخدمات رعاية الأطفال، وتعليم النساء المهارات التقليدية جنباً إلى جنب مع مقاومة الاحتلال من قبل المنظمات النسوية التابعة للفصائل السياسية، حتى أنه لا يمكن تفرقة نشاطها عن أية جمعية خيرية سوى تبعيتها وتركيزها على فكرة الحشد السياسي للنساء. وقد شكل هذا فيما بعد دعماً للأحزاب ووسيطاً مهماً بين الفصيل والجماهير العريضة فقد عملت النساء على توثيق العلاقة بين التنظيمات والجماهير من خلال النشاطات المجتمعية التي كانت تقوم بها.

وتشير الإحصاءات هنا إلى أن ٧% من الشهداء الذين سقطوا خلال الفترة من ٨٧ - ١٩٩٧، كانوا من النساء، فيما شكلت النساء ٩% فقط من الجرحى المبلّغ عنهم خلال الفترة نفسها^٢، وفي عام ١٩٩٦ زاد عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي يقين رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي عن أربعين امرأة.

غير أنه في تلك الفترة اتسم عمل تلك المنظمات بعدم وجود استراتيجية عمل واحدة تجمع بينها حتى جاء العام ١٩٩٠ أي بعد ثلاث سنوات من بدء الانتفاضة ليعقد مركز بيسان في القدس مؤتمراً بعنوان (الانتفاضة وبعض القضايا الاجتماعية للمرأة) شاركت فيه نساء من مختلف التوجهات السياسية حاولن فيه تقييم المنجزات التي حققتها النساء خلال المراحل السابقة ووضع تصور لمستقبل الحركة النسوية، وقد مثل هذا المؤتمر فاصلاً - في مسيرة الحركة النسوية الفلسطينية لأنه جاء مترافقاً مع بدء مفاوضات مدريد والتوجه نحو عملية السلام .. التي على إثرها .. عقد اتفاق غزة أريحا ودخلت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى البلاد، وعليه فقد بدأت مرحلة جديدة ليس في حياة النساء فقط بل في حياة الشعب الفلسطيني بأسره، إذ مع دخول السلطة وما صحب ذلك من تغيرات سياسية ومجتمعية، تزايد الاهتمام بترسيخ أسس مجتمع مدني، يضمن مشاركة كل من المرأة والرجل في عملية البناء، وكانت الآمال معقودة على توسيع قاعدة مشاركة المرأة من خلال توفير أجواء ديمقراطية تتيح لها طرح نفسها من منطلق معيار الكفاءة وأولوية التعبير عن احتياجاتها ومشكلاتها، غير أن هذه الصورة المشرقة، المتخيلة، تراوحت بين الصعود والهبوط، إذ لم يبرز لدى السلطة الوطنية أي توجه رسمي من أجل إدماج النساء في عملية التنمية والبناء، سوى إلحاق عدد غير قليل من قيادات العمل النسوي الأهلي في إطار العمل الحكومي، وهذا ترك أثره على المنظمات الأهلية التي استوعبت جل النساء الفلسطينيات خلال فترة الاحتلال، وقبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، من ناحيتين:

أ- الخسارة الفادحة التي لحقت بهذه المؤسسات من جراء فقدانها لخبرات وكفاءات نسوية (عامل سلبي).

ب- دأبت هذه المؤسسات على خلق وإفراز قيادات بديلة بتوجهات ورؤى مختلفة (عامل إيجابي).

في الوقت الذي سعت فيه المؤسسات النسوية إلى الحصول على استقلال نسبي عن التنظيمات التي نمت في كنفها رافقه وعي نسوي نتيجة الخبرات السابقة خاصة بعد الانقسام الذي شهدته

^٢ أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات المرأة والرجل، غزة ٩٨، من ص ١٦٢، ١٦٣.

تلك التنظيمات إزاء العملية السلمية وعدم بلورة رؤية عمل واضحة لها تستند على المتغيرات التي جرت، ناهيك عن الهيمنة التي كان يفرضها الحزب على برامج وعمل تلك المؤسسات مما دعاها إلى النضال ضد هذه الهيمنة وتخفيفها إلى الحد الأدنى مع بلورة أهداف وبرامج جديدة بعد قناعة وصلت إليها الناشطات من النساء بأن الأساس التنظيمي القديم الذي قامت عليه المؤسسات النسوية لم يعد صالحاً في ظل المتغيرات الجديدة.

ثانياً: أشكال ممارسة المرأة لحقوقها السياسية:-

١ - الانتخابات:

تعد مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت في ٢٠/١/١٩٩٦، ثم الانتخابات التشريعية الثانية، التي جرت في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦، أحدث أشكال مشاركتها السياسية، كما يمكن النظر إلى هذه المشاركة كمقياس للنشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة السابقة، وقد جاءت هذه المشاركة بشيء من الحماسة التي عبرت عن نفسها في شعارات رفعتها المؤسسات والأطر التي أيدت عملية إجراء الانتخابات، وكان أبرزها ذلك الشعار الذي رفعه طاقم شؤون المرأة، في الانتخابات الأولى وتمثل في (بالمشاركة تصنعين الحدث) ليؤكد ويدلل على الحاجة المفقودة إلى مشاركة النساء في صنع القرار السياسي.^٣

هذا وقد بلغ عدد المسجلات في القوائم الانتخابية للانتخابات الأولى؛ (٤٩٥٨٣٩ إناث، مقابل ٥١٧٣٩٦ ذكور من أصل (١٠١٣٢٣٥)، أي بنسبة (٤٩%) للنساء مقابل (٥١%) للرجال حتى ٢٧/١٢/١٩٩٥^٤، فيما بلغ عدد المرشحات للمجلس التشريعي (٢٥) امرأة من أصل (٦٧٢) مرشحاً أي بنسبة (٣,٧%) (١٦) (مستقلة، ٤ فتح، ٢ فدا، ٢ حزب الشعب الفلسطيني، ١ جبهة تحرير عربية، نجح منهن ٥ نساء وهن التالية أسمائهن:

- أ- حنان عشاوي مستقلة من القدس وحصلت على عدد أصوات بلغ ١٧٩٤٤.
- ب- دلال سلامة من حركة فتح / نابلس وحصلت على عدد أصوات ٢٠٧٤٩.
- ج- جميلة صيدم من حركة فتح / دير البلح وحصلت على عدد أصوات ٨٥١١.
- د- انتصار الوزير من حركة فتح / غزة، وحصلت على عدد أصوات ٤٠٨٧٥.

^٣ أنظر: نادر عزت ، المرأة والانتخابات، مؤسسة مواطن، رام الله ١٩٩٨

^٤ أنظر: إصلاح جاد، الحركة النسوية الفلسطينية والانتخابات التشريعية، السياسة الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٦، من ص ١٩ -

هـ راوية الشوا مستقلة / غزة، وحصلت على عدد أصوات ١٨٢٩٥.

وكانت السيدة سميحة خليل القبح أول سيدة فلسطينية وعربية ترشح نفسها لمنصب الرئاسة (لم تنجح)°.

ويعد فوز خمس نساء في أول انتخابات فلسطينية إنجازاً كبيراً للحركة النسوية الفلسطينية رغم ضعف نسبه وعدم موازاته لحجم التضحيات التي قدمتها النساء الفلسطينيات ، إذ جاء دليلاً على الوعي النسوي المتنامي بأهمية وجودهن في مراكز صنع القرار ومن ثم بلورة أهداف ورؤى واضحة وجديدة متوافقة مع المتغيرات الجديدة للحركة النسوية، ويمكن إسناد أسباب ضعف التمثيل النسوي في هذه الانتخابات إلى طبيعة النظام الانتخابي، سيادة التوجهات الذكورية للمجتمع الفلسطيني، التمييز ضد المرأة، إضافة إلى سطوة العادات والتقاليد.

ونلاحظ هنا غياب كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، وبالتالي غياب تمثيلهما النسائي، وقد انعكس هذا الغياب للياسر الفلسطيني على مشاركة النساء في الانتخابات، حيث كان من المتوقع منها أن تساند وتدعم وجود النساء، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة فرص فوز النساء في الانتخابات، فيما يرى البعض أن غياب الاتجاهات الإسلامية عزز من هذه الفرص على أساس أن هذه الاتجاهات تقصي النساء لأسباب دينية^٦، ويذكر هنا أن فدا استأثرت بأكبر نسبة من النساء بين مرشحيها إذ بلغت ١٨% مقارنة ب ١٢,٥% من مرشحي جبهة التحرير العربية، و ٦,٧% من مرشحي حزب الشعب، و ٥,٢% من حركة فتح، فيما بلغت نسبة المستقلات ٦٤% مقابل ٧٥% للذكور^٧.

نساء التشريعي : قراءة في المشاركة النسوية في المجلس التشريعي

في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، كان الشعب الفلسطيني، على موعد سيكون حاسماً في تاريخه السياسي، إذ توجه أكثر من مليون واثنين وأربعين ألف ناخب فلسطيني، بنسبة ٨١,٨% من المؤهلين للانتخاب البالغ عددهم (١,٢٧٣,٠٤٩) ألف ناخب/ة، نصفهم تقريباً من النساء للإدلاء بأصواتهم في ما يقارب من (٢,٧٢٠) محطة انتخابية وزعت في الدوائر الانتخابية

° أنظر: اللجنة المركزية للانتخابات، الديمقراطية في فلسطين، غزة ١٩٩٦، ص ٢٦ - ٢٧.

^٦ أنظر: د. نادر عزت، مصدر سبق ذكره

^٧ أنظر: لجنة الانتخابات المركزية، مصدر سبق ذكره

الستة عشر من أجل اختيار ١٣٢ مرشحاً/ة لعضوية المجلس التشريعي من بين (٧٢٨) مرشحاً/ة منهم (٤١٤) مرشحاً على نظام الدوائر ، منهم ١٥ امرأة، (٣١٤) رشحوا أنفسهم على نظام القوائم ، من بينهم ٧١ امرأة، وتوزعوا بين (١١) قائمة انتخابية، تقدموا لهذه الانتخابات^٨

أجريت هذه الانتخابات وفق القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات العامة، الذي تبنى النظام الانتخابي المختلط (٥٠% دوائر - ٥٠% قوائم) بعكس القانون السابق رقم ١٣ للعام ١٩٩٥ الذي تبنى نظام الأغلبية النسبية وجرت وفقه الانتخابات التشريعية الأولى شكلت انتخابات ٢٠٠٦ منعطفاً مهماً في السياسة الفلسطينية لأسباب متعددة أولها : أنها تمثل ثاني انتخابات تشريعية في تاريخ الفلسطينيين وتأتي بعد عشرة أعوام من سيطرة حركة فتح على الحياة السياسية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، وثاني هذه الأسباب: أنها حظيت بمشاركة من غالبية الأحزاب والفصائل الفلسطينية - باستثناء حركة الجهاد الإسلامي - والتي قاطعت الانتخابات الأولى.

ثالث هذه الأسباب تمثلت في النتائج التي تمخضت عنها فوز حركة حماس بالغالبية العظمى من مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها ١٣٢ مقعداً حيث فازت بـ(٧٤) مقعداً، فيما فازت حركة فتح بـ(٤٥) مقعداً وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث تحولات في البنية السياسية للمجلس وللنظام السياسي الفلسطيني برمته.

الأداء النسوي في المجلس التشريعي:

١ - المرأة في القانون الانتخابي رقم ٩:

حظيت المرأة بمكانة خاصة في هذا القانون، حيث نصت المادة (٤) من القانون على: "أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة بين كل من : (١) الأسماء الثلاثة الأولى من القائمة، (٢) الأربعة أسماء التي تلي ذلك، (٣) كل خمسة أسماء تلي ذلك"^٩ وعلى الرغم من الاحتفاء الواسع لهذا الإنجاز

^٨ انظر هنا : تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان حول : (الانتخابات التشريعية الثانية ٢٥ يناير ٢٠٠٦)، وكذلك تقريره (المجلس

التشريعي الفلسطيني : عشرة أعوام من غياب المساءلة)

^٩ : انظر قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، جريدة الوقائع الفلسطينية الرسمية، العدد السابع والخمسون، ١٨ أغسطس

للمرأة الفلسطينية، غير أن الأحزاب للأسف الشديد التزمت حرفياً بالقانون ولم تبتدأ أية مبادرات نوعية تضاف لهذا الإنجاز ، حتى من قبل تلك الأحزاب والاتجاهات الداعمة لقضية المرأة، فيما تركت المرأة المرشحة على نظام الدوائر " تجرب حظها" في مجتمع ذكوري لا يثق كثيراً بقدرة النساء ، ولا (يغامر) بنصرتها مادياً ومعنوياً.

٢ - النساء داخل المجلس

قاد هذا القانون بخلفياته السياسية والاجتماعية والثقافية إلى فوز سبعة عشر امرأة ليصبحن عضوات في المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخاباته الثانية، وعلينا أن نكرر هنا أنه حتى نستطيع تقديم صورة واضحة لوضع النساء في هذا المجلس ومدى مشاركتهن في أعماله كما وكيفاً، علينا أولاً أن نفهم السياق العام الذي عاشه المجلس - ولم يزل - منذ بدء أعماله وحتى الآن والتي مثلت بالدرجة الأولى في غياب أدواره الثلاث التشريعية والرقابية والمحاسبية، ناهيك عن ندرة انعقاد جلساته أو انعقاد لجانه المتخصصة، وهو سياق لا ينفصل أيضاً عن السياق السياسي والاجتماعي العام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية بعد ترسخ الانقسام السياسي والاجتماعي بين الضفة والقطاع ، الأمر الذي أدى إلى بروز نظاميين سياسيين متناقضين في الرؤى وفي التوجهات، لكن كلاهما لا يأبه بترسيخ قواعد الحكم الصالح القائم بالدرجة الأولى على مبدأ فصل السلطات.

هذا الوضع السيئ، بل شديد السوء، ليس من المتوقع أن يشكل دافعاً إيجابياً لدى نساء التشريعي ليكن (كتلة واحدة) فقد اختلفت المصالح النسوية باختلاف مصالح الأحزاب، بحيث غلب الانتماء الحزبي للنساء على الانتماء للقضايا المجتمعية للقاعدة الجماهيرية ومن ضمنهم النساء كما عبرت عن ذلك مديرة طاقم شؤون المرأة في غزة، نادية أبو نحلة، ولكنها في الوقت نفسه اعتبرت أن هذا الأمر ينطبق على كل أعضاء المجلس التشريعي نساءً ورجالاً بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ، وتضيف أنه ليس من العدل أن نحاكم النساء في المجلس التشريعي وهو لم ينعقد سوى جلستين فقط منذ انتخابه، أما الجلسات التي دعت إليها حماس بتوكيلات الأعضاء السجناء منها فهي النفاق على شرعية انعقاد المجلس، العضوات في هذا الوضع المعقد والمركب لم يقمن بالحد الأدنى من التواصل مع النساء ومع الحركة النسوية، في ظل تجميد الوضع التشريعي في المجلس، لذا لم نر واحدة منهن تتخذ موقفاً من الكثير من القضايا النسوية التي لا تتطلب انتظار حل أوضاع المجلس كقضية القتل على خلفية الشرف ، خاصة وأن هذه القضية قد تضاغت مباشرة بعد الانتخابات الثانية وغيرها من القضايا التي كانت تتطلب موقفاً واضحاً.

أبو نحلة ترى أيضاً أن حالة الشلل التي يعيشها المجلس عكست نفسها على قدرة العضوات على تفعيل أدائهن والمساهمة في تحسين الأوضاع التشريعية للنساء الفلسطينيات ترتبط بالدرجة الأولى بالوضع السياسي الداخلي وترسيخ الانقسام وما نتج عنه من تداعيات سياسية مرتبطة بالحصار على قطاع غزة.

ربما لذلك أصبحنا نرى مواقف نسوية متناقضة لقضية واحدة ، وتكرر الأمر في القضايا الوطنية والسياسية كما في القضايا النسوية والاجتماعية وهو أمر طبيعي في ظل الحالة المشار إليها.

الحقيقة أنه ليس بالإمكان تقديم قراءة نقدية موضوعية لأداء العضوات في ظل الحالة السياسية الراهنة، ولكن أيضاً يمكن التدليل هنا على طبيعة هذا الأداء ووجهته من خلال بعض التصريحات والفعاليات التي تغيب عنها عضوات وتشارك فيها أخرى لصالح هذا الاتجاه أو ذاك كما أن قراءة في أدبيات المجلس في الضفة والقطاع تعطينا صورة بائسة للغاية عن حجم ونوعية المشاركة البرلمانية لكل أعضاء المجلس التشريعي وليس النساء فقط، وهو ما يرجح لدينا الاعتقاد بأن النواب والنائبات يتعاملون مع عضوية المجلس التشريعي من باب الوجاهة والنفعية، وليس أدل على ذلك من التقارير السبعة، التي أصدرتها مؤسسة بانورما¹ عن الأداء البرلماني والتي تبين إلى أي حد وصلت مرارة الواقع التشريعي في فلسطين، وإلى ماذا يمكن أن يقود هذا الوضع مستقبلاً على المجتمع الفلسطيني برمته نسائه ورجاله.

فقد بينت هذه التقارير النوعية غياب وجود منهجية واضحة لعمل الأعضاء، وتعاملهم مع كونهم ممثلين للشعب بكثير من الفوقية والتجاهل والموسمية في أحسن الأحوال، واكتفوا جميعهم بالعلاقة مع بعض مؤسسات المجتمع المدني (من المتوقع أن معيار الحزبية أيضاً يطال اختيار النواب للعلاقة مع هذه المؤسسات) وتلقي الشكاوى الفردية من المواطنين بغض النظر عن إمكانية حلها، وهي أعمال هامشية للمجلس أمام مهامه الأساسية الثلاث التشريع والرقابة والمحاسبة، وقد كنت أتمنى على بانوراما أن تسأل الأعضاء على تصوراتهم ورؤيتهم لهذه المفاهيم الثلاث، من المؤكد أننا سنفاجأ بالإجابات، التي قد يكون بعضها بعيداً عن المعاني الدقيقة لهذه المفاهيم، وحتى لا ندخل في وجهة أخرى من هذه الورقة ، فإنني أقصر قراءتي على مشاركة العضوات ، إن كان هناك ثمة مشاركة فاعلة وحقيقية، وليست مظهرية أو برجماتية.

¹ : انظر تقارير مؤسسة بانوراما عن الأداء البرلماني

قائمة بأسماء عضوات المجلس التشريعي الحالي وبعض أوجه نشاطهن^{١١}:

عضو المجلس	الدائرة الانتخابية	طريقة الانتخاب	الحزب/ الفصيل	اقتراحات المشاريع (تشريع)	المدخلات والاستجابات (محاسبية)	زيارات لمؤسسات (رقابية)
جميلة الشنطي	شمال غزة	قائمة	حماس	لم تقدم	لم تقدم	لم تقم
مريم فرحات	غزة	قائمة	حماس	لم تقدم	منحت الثقة للحكومة	لم تقم
راوية الشوا	غزة	مستقلة		لم تقدم	منحت الثقة للحكومة	اتصالات هاتفية مع الوزيرين السابقين بسام الصالحي، زياد أبو عمرو
انتصار الوزير	غزة	قائمة	فتح	لم تقدم	لم تقدم	لم تقم
هدى نعيم	دير البلح	قائمة	حماس	لم تقدم	لم تقدم	زيارة بلدية دير البلح
نجاة الأسطل	خان يونس	قائمة	فتح	لم تقدم	لم تقدم	لم تقم
نعيمة الشيخ علي	رفح	قائمة	فتح	لم تقدم	لم تقدم	زيارة بلدية رفح
جهاد أبو زنيد	القدس	قائمة	فتح	لم تقدم	تأييد الحكومة	لم تقم
سهام ثابت	طولكرم	قائمة	فتح	لم تقدم	قدمت مداخلة	متابعة قضايا في وزارة التربية والتعليم
منى منصور	نابلس	قائمة	حماس	لم تقدم	مداخلة لتأييد الحكومة في آذار ٢٠٠٧	لم تقم
نجاة أبو بكر	نابلس	قائمة	فتح	لم تقدم	مداخلة لتأييد الحكومة في آذار	لم تقم
مريم صالح	رام الله والبيرة	قائمة	حماس	لم تقدم	مداخلة لتأييد الحكومة في آذار	زيارة محافظتي بيت لحم وجنين في آذار
رييحة دياب		قائمة	فتح	لم تقدم	تأييد الحكومة	لم تقم
خالدة جرار		قائمة	الجهة الشعبية	لم تقدم	انتقدت برنامج الحكومة في آذار	زارت بلدية رام الله واتحاد الهيئات المحلية
حنان عشراوي		قائمة	الطريق الثالث			زارت وزارة المالية، الأسرى، ديوان الرقابة، قاضي القضاة
سميرة حلايقة	الخليل	قائمة	حماس	لم تقدم	تأييد الحكومة	زيارة مكتب تربية جنوب الخليل، الاتصال مع الأجهزة الأمنية بخصوص شكاوى
سحر القواسمي	الخليل	قائمة	فتح	لم تقدم	منحت الثقة للحكومة	زيارة مكتب التربية والتعليم

^{١١} : المعلومات الواردة في هذا الجدول مستقاة من تقارير مؤسسة بانوراما حول الأداء البرلماني

ملاحظات عامة:

من خلال قراءة هذا الجدول يتضح لنا الآتي:

١- لم تتقدم أية عضوة من عضوات المجلس التشريعي بأي مشروع لقانون أو التعديل على قانون قائم، سواء كانت هذه القوانين تهم المجتمع ككل، أو تلك ذات العلاقة بقضايا المرأة كقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات على سبيل المثال.

٢- أغلبية المداخلات التي قدمتها العضوات، انحصرت بالدرجة الأولى في تأييد أو معارضة الحكومة، فيما لم تحظ القضايا المجتمعية والنسوية بأية مداخلات طوال فترة أعمال المجلس السابقة.

٣- ترجمت العضوات فهمن للرقابة إلى مجرد القيام بزيارات محدودة ومرتبطة غالباً بشكاوى فردية إلى بعض الوزارات الحكومية، فيما لم يؤسس - كما بقية أعضاء المجلس - لأدوات رقابية فاعلة ذات رؤية وقائمة على منهج محدد.

٤- النشاط الواضح لمعظم العضوات تمثل في العلاقة مع المؤسسات المدنية، وهي علاقة مؤقتة لا ترتبط بأية آليات للتعاون الحقيقي، على الأقل فيما يخص قضايا النساء، وبقي حضور الندوات والورشات والمهرجانات فيزيائياً وشعاراتياً خالياً من أية تأثيرات أو تراكمات لاحقة.

٥- من الواضح أن هناك عدم تنسيق وعدم معرفة متبادلة بين العضوات، وأنهن يعملن بشكل فردي غالباً باستثناء (عضوات كتلة التغيير والإصلاح) رغم أن الأخيرات أيضاً يخضعن لرؤية الحزب/ الحركة التي يسيطر عليها الرجال ويملكون وحدهم صناعة القرار فيها.

٦- تتعامل العضوات مع حضور الجلسات بشكل نخبوي ومظهري، وهذا واضح من قلة المداخلات وانعدام تقديم النساء لمقترحات مشاريع قوانين، أو التعديل على الموجود منها، وهي أمور تتطلب جهداً مضاعفاً ونفساً طويلاً، واضح أنهما لم يتوفرا لعضواتنا.

٧- مثلت الشكاوى كما بينتها تقارير مؤسسة بانوراما عن الأداء البرلماني، النشاط الأبرز الذي تمارسه العضوات، لكن لم يتضح لنا معلومات كافية حول نوعية مقدمي الشكاوى، وهل كل عضو يقبل شكاوى أبناء حزبه أم يتجاوز ذلك لكل المواطنين، كما لم يتضح لنا عدد النساء من مجمل مقدمي الشكاوى وربطها بأولويات الحركة النسوية التشريعية داخل وخارج المجلس، فلم ندر مثلاً هل مثلت شكاوى التظلم الوظيفي الشكوى الأبرز لدى النساء أم شكاوى العنف أم الطلاق وهكذا، وهذا يعطينا دلالة على غياب الرؤية الجندرية لدى جميع العضوات بمن فيهن من يدعين الرؤية التقدمية.

٨- من الواضح أن العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني من قبل عضوات التشريعي، تحتاج إلى قراءة متأنية تتجاوز هذه القراءة العابرة، ولكنني أرجح أن المعايير الحزبية تطال علاقة كل عضوة بالمؤسسات المدنية التي تتعامل معها، ليس ذلك فقط علينا أن نعيد قراءة ترأس وعضوية معظم العضوات لجمعيات أهلية، بل إن بعضهن تدير عملها كعضو في المجلس من مقر جمعية أهلية ، وهل يجيز نظام المجلس ذلك أم لا، ومدى التأثير سلباً أو إيجاباً على علاقة المواطنين/ات بهذه المؤسسة التي تحظى برعاية هذه النائبة أو تلك.

٩- غلب الطابع السياسي على عمل العضوات، فيما غاب العمل البرلماني المنهجي، وهو ما ينطبق على كل أعضاء المجلس التشريعي الحالي، الذي شهد تجاذبات سياسية ومقاطعة من قبل الأعضاء لإجهاض قرارات أو مواقف محددة.

١٠- عكس الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة والقطاع نفسه على طبيعة أعمال وتوجهات المجلس، وحال بشكل كبير دون انسجامه كجسم واحد، فأصبحنا نرى بيانات من هنا ومن هناك و نشرات وفعاليات منفصلة ومتناقضة، وهذا بدوره قاد العضوات إلى النهج ذاته، دون تبصر إمكانية أن يقمن العضوات بدور توحيدى على الأقل في الجانب النسوي.

١١- بقي القول أنه لا يمكن فصل أداء العضوات في التشريعي عن أداء المجلس ككل على اعتبار أنهم نساء فقط، وعليه لا يمكن قراءة هذا الأداء إلا في سياقه الطبيعي السياسي والاجتماعي والثقافي.

٢ - مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية (رسمية، وغير رسمية):-

أ - المؤسسات السياسية الرسمية:-

أ(١) - المرأة في م. ت. ف:-

رغم الإشكالية التي تعيشها م. ت. ف، خاصة بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وعودة معظم المؤسسات الفلسطينية، وعدد كبير من قيادي الشعب الفلسطيني إلى الوطن، إلا أنه لا يمكن استبعاد الحديث عن وضعية المرأة الفلسطينية في هذه المؤسسة حيث يمكن من خلالها تفسير كثير من السلوكيات المتبعة تجاه المرأة الفلسطينية حالياً .. إذ لا يمكن فصل الواقع عن الماضي .. كما لا يمكن القفز عن مراحل أثرت في تشكيل هذا الواقع بسلبياته وإيجابياته، وعليه فإننا نؤكد هنا على أن وضعية المرأة الحالية بما فيها من اخفاقات ليست ابنة هذا الواقع، رغم أهميته الكبرى في إضافة ملامح أخرى أكثر تعقيداً وتشابكاً، فقد اتبعت م. ت. ف في مؤسساتها السياسة نفسها التي اتبعتها الأحزاب المنضوية تحت لوائها، إذ تدنت نسبة النساء في مناصبها العليا القريبة من صنع القرار، فيما ارتفعت مشاركتها في المراكز الأقل أهمية، فمثلاً بلغت نسبة

النساء في المجلس الوطني الفلسطيني ٧,٥% من أصل ٧٤٤ عضو عام ١٩٩٦، فيما استأثرت اللجنة التنفيذية التي تعد الأهم في اتخاذ القرار في م.ت.ف بـ ١٦ عضواً من الرجال^{١٢}

أ (٢) - المرأة وزيرة:-

حتى عام ١٩٩٧، أي أثناء استئثار حركة فتح بالسلطة، كانت هناك وزيرتان فقط من بين ٢٥ وزيراً، أي بنسبة ٧%، هما السيدة انتصار الوزير (وزيرة الشؤون الاجتماعية)، والدكتورة حنان عشاوي (وزيرة التعليم العالي سابقاً)، وهما وزارتان ارتبطتا تقليدياً بالمرأة، ثم خرجت الدكتورة عشاوي لتبقى سيدة واحدة في موقع وزير، ولكن بعد إنشاء وزارة شؤون المرأة ارتفع العدد ثانية إلى اثنتين بتحميل الدكتورة زهيرة كمال مهام هذه الوزارة، ثم أصبح لدينا ثلاث وزيرات بعد توكيل لميس العلمي وزارة السياحة، وعلى الجانب الآخر، كان كل نواب الوزارات من الرجال^{١٣}.

أما بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، وسيطرتها على الحكم - تالياً - انقسمت السلطة إلى سلطتين وحكومتين، واحدة في غزة، والثانية في رام الله، ولكل منهما وزراؤها ، ففي الوقت الذي لم تحظ المرأة في حكومة حركة حماس بأية وزارة، تحظى امرأة واحدة بكراسي ثلاث وزارات في آن واحد وهي الوزيرة تهاني أبودقة التي تدير شؤون وزارات: الشباب والرياضة؛ المرأة؛ الثقافة.

أ (٣) - المرأة والحكم المحلي:-

إذا كان ثمة اعتبار لأهمية انتخاب ثم تمثيل النساء في المجلس التشريعي مستمداً من مشاركتها في تشكيل السياسات العامة والتشريعات فإن هذه الأهمية تتضاعف بالنسبة للمجالس المحلية التي ستنجح الفرصة لتطبيق تلك السياسات والتشريعات وتحويلها إلى واقع ملموس.

ومن هنا تبرز أهمية وجود النساء في مثل هذه المجالس، حيث تمكنهن من الاقتراب فعلياً من الجماهير وخلق حالة تواصل يومي وطبيعي معهم، مما سيكون له أكبر الأثر من ناحيتين:

^{١٢} انظر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

^{١٣} أنظر: المصدر السابق.

الأولى: تقبل وجود النساء في الحياة العامة وخلق حوار مجتمعي قائم على مبدأ المشاركة من كلا الطرفين، يساعد في تشكيل نسيج مجتمعي يدمج النساء على أساس كفاءاتهن وقدراتهن.

الثانية: تمكين هؤلاء النساء من فرض رؤيتهن النسوية للقضايا التي يتعرضن لها، وذلك من خلال القنوات الشرعية المتاحة.

ومن المعروف أن النظام العسكري الإسرائيلي كان قد منح في العام ١٩٧٤ حق التصويت للمرأة الفلسطينية في انتخابات المجالس المحلية، بينما لم يمنحها حق خوض انتخابات هذه المجالس، ويجدر بالذكر أنه لم تجر أية انتخابات للمجالس البلدية في قطاع غزة، فيما تعتبر آخر مرة جرت فيها هذه الانتخابات في الضفة الغربية كانت في عام ١٩٧٧.^{١٤}

في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، قبل انقسامها بعد الانتخابات التشريعية الثانية، كان هناك خمس عشرة سيدة من بين ٣٠٥٣ عضواً في مجالس الحكم المحلي أي بنسبة ٠,٥% فقط، وهي نسبة لا تذكر أمام سيطرة الرجال على هذه المجالس، التي تستمد أهميتها من الدور المباشر، الذي تلعبه في التعليم والصحة وبرامج الخدمات الاجتماعية^{١٥}، هذا وتعد السيدة (سهير حسن طه) أول امرأة فلسطينية تشغل منصب رئيس مجلس قروي في خربة قيس في محافظة سلفيت.^{١٦} ثم ارتفع العدد إلى (٥٢) امرأة في المجالس المحلية مقابل (٣٥٣٥) من الرجال، لكن بقي جميع رؤساء المجالس المحلية من الرجال باستثناء مجلس قروي خربة قيس. هذا وقد جرت الانتخابات المحلية على أربعة مراحل هي:

١- المرحلة الأولى: جرت على فترتين؛ الأولى في الضفة الغربية في ٢٣/١٢/٢٠٠٤،

والثانية في ٢٧/١/٢٠٠٥ في قطاع غزة؛

٢- المرحلة الثانية: جرت في ٥/٥/٢٠٠٥ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في

الوقت نفسه؛

٣- المرحلة الثالثة: وجرت في ٢٩/٩/٢٠٠٥، وخلال هذه المرحلة تغير القانون من نظام

الأغلبية، الذي كان متبعاً إلى التمثيل النسبي الكامل؛

٤- المرحلة الرابعة: وجرت في ١٥/١٢/٢٠٠٥.

^{١٤} أنظر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) القاهرة، دار المرأة العربية

للنشر، ص ١٠٣.

^{١٥} أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

^{١٦} أنظر صحيفة الأيام ١٥/٨/١٩٩٩

وتعود أسباب تدني مشاركة النساء في المجالس المحلية إلى الكثير من العوامل: منها ما هو اجتماعي أو فصائلي/سياسي، أو ديني/ثقافي.

لقد سيطرت السياسة على عقول وأذهان واهتمامات المواطنين/ات الفلسطينيين/ات، ما أدى إلى إهمال القضايا المحلية، باعتبارها أمراً ثانوياً، أو تابعاً للموضوع السياسي. لذلك كان ينظر إلى الخلل في السياسات المحلية، باعتباره ناتجاً عن الاحتلال الإسرائيلي، وعليه يصبح التخلص من الاحتلال سبيلاً لترتيب الأوضاع الداخلية، وربما هذا يعطي دلالة عن أسباب الإهمال الذي لحق بعمل المجالس البلدية و ضعف مشاركة النساء فيها، إضافة إلى ضعف التنظيمات الفلسطينية على أرض الواقع وبنائها على أساس عشائري وفئوي، فيما تلعب الثقافة التقليدية السائدة، التي تعزز من عدم قدرة المرأة على حل مشكلات المواطنين/ات والمجتمع.

أ (٤) - المرأة والعمل الدبلوماسي:-

توجد سفيرة واحدة فقط لفلسطين في الخارج وهي السيدة ليلي شهيد في فرنسا، وقد جاء تعيين السيدة شهيد في أغسطس/ آب ١٩٩٣، تتويجاً لمناصب عدة مهمة شغلتها السيدة شهيد، حيث كانت أول طالبة ترأس الاتحاد العام لطلبة فلسطين - فرع فرنسا - في السبعينات، وفي عام ١٩٨٩ تم تعيينها من قبل اللجنة التنفيذية ل م. ت. ف ممثلة لها في إيرلندا، ثم هولندا، ثم الدنمارك، لتنتهي أخيراً كمفوض عام فلسطين في فرنسا.^{١٧}

• هل يمكن اعتبار الكوتا النسوية مشاركة سياسية:

دأبت الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداياتها فيما يتعلق بتمثيل النساء فيها على اعتماد مبدأ الكوتا لتحقيق مشاركة النساء في العمل الوطني والنضالي والسياسي ... ويرجع استخدام هذه الطريقة إلى الظروف الموضوعية التي عاشتها هذه الحركة، حيث اتسمت بالتشتت الجغرافي .. وعدم القدرة على التواصل اليومي والتراكمي .. وربما يمكن تبرير هذا سابقاً غير أن تغير الظروف السياسية التي لحقت بالحركة الوطنية، ثم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تدعونا للتفكير جدياً في جدوى الكوتا، ويلح علينا سؤال مشروع هنا، هل يمكن اعتماد الكوتا في المرحلة الحالية كتعبير حقيقي عن المشاركة؟ وهل يمكن اعتمادها بشكل مطلق أم لفترة مؤقتة؟ وما

^{١٧} انظر فلسطين الثورة العدد ٩٥٧ السنة ٢٢، ١٧ أكتوبر ١٩٩٣

الأثر الذي يمكن أن تتركه سلباً أو إيجاباً على الحركة النسوية الفلسطينية ذات المتغيرات الجديدة.

بعض القيادات النسائية تؤيد فكرة الكوتا من منطلق أن التمييز ضد المرأة مازال موجوداً في المجتمع الفلسطيني حيث يستمد قوته من الأبعاد الدينية والثقافية (عادات، تقاليد،..)، وعليه فقد رأين في الكوتا تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة يمكنها من زيادة فرص تواجدها في المواقع المختلفة، وتقبل المجتمع تدريجياً لهذا التواجد / الوجود.

تقول أسمى خضر في مقالتها: (انعكاسات قانون الانتخاب على مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية) : " اتسمت مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالضعف، سواء من خلال الأحزاب الموجودة أو في الدور الذي تلعبه في مجال صنع القرار وصياغة المجال المدني العام. فالمرأة أقلية بمختلف المعايير الإحصائية والموضوعية، ويمكننا القول أيضاً أن المرأة أقلية سياسية ويوجد فارق تاريخي بينها وبين الرجل مما يدفعنا إلى أن نميل إلى التمييز الإيجابي لصالحها"^{١٨}.

ب - المؤسسات السياسية غير الرسمية:

ب (١) - مشاركة المرأة في الفصائل والأحزاب السياسية:-

رغم مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية إلا أن ذلك لم يترك أثراً على تحسين مشاركتهن السياسية إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب ومنها من كان يتبنى فكراً تتويرياً يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامّة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها، ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تحديد الأهداف والاستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر، فيما تم إرجاء القضايا الأخرى لحين تحقيق الهدف السياسي، غير أن التجربة أثبتت ورغم تراجع المشروع الوطني وظهور أحزاب سياسية جديدة وربما أيضاً بديلة للأحزاب القديمة، أن موضوع المرأة ليست مركزية بالنسبة للأحزاب وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة وتحديد موقفه من المرأة وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع.

^{١٨} أنظر: حسين أبو رمان، (المرأة الأردنية وقانون الانتخاب) ، مركز الأردن الجديد (مندى شومان)، الأردن، آذار ٩٦، ص ٣٥.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة النساء وبين مستوى السلطة، فعدد النساء يتناقص في المراكز العليا في الأحزاب ، فمثلاً تشكل النساء ٥% من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مقابل ٤% من الأعضاء في اللجنة الحركية العليا، وفي الجبهة الشعبية تمثل ١٠% من اللجنة المركزية العامة، وفي المكتب التنفيذي لفدا تمثل النساء ٣٠%، فيما يبلغ تمثيلها ١٩% من اللجنة المركزية للحزب نفسه، وهي أعلى نسبة لمشاركة النساء في الأحزاب، رغم أن فدا يعد حزباً صغيراً مقارنة مع الأحزاب الأخرى.

فيما ترتفع نسبة مشاركة النساء في هيكلية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في غزة، فبلغت نسبة النساء في القيادة المركزية في الضفة الغربية ١٨% بينما كان نصيب قطاع غزة ١٣%، وفي اللجنة المركزية العامة بلغ في الضفة ١٩,٥% بينما ١٦,٥% في غزة، ورغم أن تمثيل النساء في اللجان المركزية التي تعد أهم هيئة لاتخاذ القرار في الحزب، أعلى لدى الأحزاب اليسارية إلا أنها بقيت نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النسبة الكلية فضلاً عن أن وجود النساء في مثل هذه اللجان لم يؤدي إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنى أجندته نسوية تتوازي مع أجنده العمل الوطني، وبقيت النساء تتبنى المشروع الوطني الذي ظل يستأثر بألوية نشاطهن^{١٩}.

ب (٢) - مشاركة المرأة في النقابات العمالية:-

تعد التنظيمات النقابية إحدى المؤسسات الحديثة التي أفرزها المجتمع المدني، وبعد ازدهار النقابات ازدهاراً للنقابات المدنية نفسها، حيث أنها تلعب دورها التأثيري على سلوك ومفاهيم قطاعات واسعة وفعالة من المجتمع، خاصة وأن الانضمام إليها لا يعتد بالجنس، أو بالعرف، أو الدين أو الانتماء السياسي، بل يقوم على الاختيار الطوعي لتحقيق مصالح عامة، وهي بذلك تمثل سنداً مهماً وقوياً للمجتمع المدني، وإرساء قيم التعددية والديمقراطية فيه، غير أنه في مجتمعنا العربي لم تتوفر بعد الشروط الملائمة للنقابات كي تقوم بمسؤولياتها ودورها التغييري، مما يضعف ليس فقط بنية وتماسك وفعالية هذه النقابات، بل يمتد إلى بنیان المجتمع المدني

^{١٩} أنظر: دائرة الإحصاء المركزية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢، ١٧١

ككل، ويمكن للنقابات باعتبارها مؤسسات شعبية جماهيرية واسعة أن تلعب دوراً كبيراً في تقويم الوعي المجتمعي تجاه قضايا النساء من خلال امتدادها إلى قطاعات واسعة من الجماهير.^{٢٠}

وإذا نظرنا إلى وضعنا الفلسطيني وجدنا أن عدد أعضاء الاتحادات العمالية يبلغ ٦٣,٠٥٤ شخصاً بنسبة ١١,٤% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة^{٢١}.

وتشير النسبة هنا إلى انخفاض عدد العمال عامة (رجالاً ونساءً) المنضمين إلى النقابات، فيما تشكل نسبة النساء ٧,٦% من مجموع أعضاء النقابات العمالية، وهي نسبة تعكس انخفاض مشاركة المرأة في القوة العاملة، حيث تبلغ ١٤,٩% فقط من سوق العمل الرسمي، فيما تشير البيانات إلى زيادة عدد النساء المنضمات إلى النقابات العمالية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية خاصة في القرى، رغم قلة عمل المرأة ونسبتها الضئيلة من القوة العاملة في القطاع، وربما يعود هذا إلى اختلاف الموقف من عمل النساء في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وربما أيضاً لعدم توفر هذا العمل والتعويل كثيراً على النقابات لتوفيره، أو إلى التوزيع الجغرافي للاتحادات العمالية.

● أسباب انخفاض مشاركة النساء في النقابات العمالية:-

- ١ - يعود السبب الأول في انخفاض نسبة مشاركة النساء في النقابات العمالية إلى الوضع الذي تعيشه الحركة النقابية بشكل عام، حيث يعترها الانقسام والتشرذم والصراعات الداخلية والتنظيمية، وهذا بدوره انعكس سلباً على المشاركة العمالية إجمالاً ومشاركة المرأة خاصة.
- ٢ - تشكك النساء العاملات في قدرة النقابات على خدمة مصالحهن والدفاع عنها.
- ٣ - إلحاق العمل النقابي بأهداف الفصائل السياسية، رغم تغير الظروف السياسية، حيث جرى تغييب الحقوق المطلوبة لصالح النشاط السياسي.
- ٤ - غياب النساء عن مراكز صنع القرار في النقابات العمالية وسطوة التواجد الذكوري الذي يعمل وفقاً لمصالحه.
- ٥ - سطوة العادات والتقاليد التي تحول دون انضمام النساء للنقابات العمالية، بسبب الانشغال بالأسرة، أو النظرة المجتمعية التي تعيشها القطاعات الشعبية لتواجد النساء ومشاركتهن في الأماكن العامة.

^{٢٠} أنظر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، الملتقى الفكري الثاني، (حرية التعبير وحقوق المشاركة السياسية، حقوق الإنسان في الوطن العربي)، لندن أغسطس.

^{٢١} أنظر: دائرة الإحصاء المركزية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤ - ١٧٦.

يذكر هنا أنه تم استحداث دائرة شؤون المرأة العاملة في الاتحاد العام لنقابات فلسطين لتعنى بقضايا وهموم المرأة العاملة، وتطوير مشاركتها في الحركة النقابية من خلال رفع كفاءتها ومهارتها، من أجل تأهيلها للمشاركة في قيادة الحركة النقابية، وتعد هذه خطوة إيجابية إذا تم تحقيق الهدف المنشود منها، وابتعدت عن مجمل سلبيات الحركة النقابية، وركزت جهودها من أجل دفع مشاركة النساء في النقابات، وتحقيق وضعية أفضل لديهن تمكهن في وضع السياسات النقابية بحيث لا تغفل حقوق النساء العاملات ولا تستبعد وجودهن كفاعلات ومشاركات حقيقيات^{٢٢}

ب (٣) - مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية:-

تعد مشاركة النساء الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية هي الأوسع والأقدم والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يقال عن تراجع هذه المشاركة كما وكيفاً.

لقد وجدت النساء الفلسطينيات متنفساً حقيقياً في هذه المنظمات التي نشأت في ظل غياب الدولة، وأعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع ومشارك حقيقي في قضاياها ومشكلاته، على الرغم من الصعوبات المتعددة التي واجهتها النساء الناشطات في هذا المجال سابقاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، حيث كان ينظر لها كمؤسسات ذات طابع سياسي، تحمل قضية التحرر الوطني كأولوية أولى في أجندة عملها، حتى ذلك الذي أخذ - ظاهرياً - طابعاً اجتماعياً.

وفي فترة الانتفاضة استأثرت النساء بعمل هذه المنظمات، وأحياناً كثيرة إدارتها نظراً لمساحة الحرية الأكبر المتاحة لهن عن الرجال - المستهدفين من قبل الاحتلال أو لغيابهم بسبب الاعتقال أو الإبعاد أو التحفي وخلافه - وعلى ذلك يمكن أن ننظر إلى هذه المؤسسات كونها من مفرزات الواقع السياسي الذي أفرز بدوره حاجة ملحة لدعم اجتماعي عبر عن نفسه بصور وأشكال مختلفة، وكان منها المنظمات غير الحكومية، ويلاحظ أنه في مرحلة طغيان العمل السياسي، والعمل ضمن أجندة لا تقع قضايا النساء على رأس أولوياتها ، كانت النساء يقبلن العمل ضمن مؤسسات غير حكومية بدافع وطني/ نضالي، ولكن تدريجياً ومع انحسار المشروع الوطني

^{٢٢} أنظر: آمنة الريماوي، صوت النساء، العدد ٤٣، ٢/٤/١٩٩٨.

الفلسطيني، وركود الأحزاب السياسية وخاصة اليسارية منها، بهت اهتمام النساء بالعمل الوطني ليحل محله شعور جديد ترافق مع الظروف السياسية وتراجعها، شعور لا يخلو من الإحباط والإحساس بالانكسار وعدم جدوى أي نشاط، وهو شعور أحدثته صدمة التغييرات السياسية المفاجئة، مما وضع المؤسسات والأفراد والشعب أمام سؤال تمثل في: ما جدوى ما نعمل؟

في مرحلة ما بعد أوسلو واجه عمل المنظمات النسوية بل والحركة النسوية بشكل عام وضعاً مريباً، إذ كان عليها أن تعمل ضمن أولويات عمل جديدة اختلفت عما نشأت عليه سابقاً، خاصة في ظل مرحلة التحول نحو الدولة، أي إقرار تشريعات وسياسات لا تتبنى في أول ما تتبنى الأفكار السابقة نحو قضايا التحرر الوطني، ومن ثم وجدت نفسها مضطرة أن تجد لها هويتها الخاصة، وصوتها الخاص، ضمن هذه الظروف والمتغيرات التي ثبت فيما بعد وربما من المراحل الأولى تهميشها للدور التاريخي الذي لعبته هذه المنظمات، ليس هذا فحسب، بل أيضاً لم تبلور المنظمات النسوية - على تعددها واختلافها وأحياناً تناقضها - رؤية واضحة ذات بعد استراتيجي لعملها المستقبلي ضمن الشروط الجديدة التي فرضتها الاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، افتقارها لهذه الرؤية الواحدة جعلها تتعامل بردة فعل معاكس تماماً لمرحلة ما قبل أوسلو، فانكفأت على نفسها وتبنت سياسات عمل معزولة عن الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه فلسطين، فقامت بطرح قضايا الجندر بعيداً عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه هذه المنظمات، الأمر الذي أفقدها الكثير من شعبيتها وجاهيريتها التي أحرزتها سابقاً، خاصة في فترة الانتفاضة، واكتفت بطرح قضايا فوقية لا تهم الكثير من النساء اللاتي لم يعد لهن صلة ذات أهمية بعمل هذه المنظمات، وتدرجياً اكتفت المؤسسات النسوية بتحقيق مطالب وتوجهات الجهات التمويلية في تنفيذ برامج ونشاطات بعيدة عن السياسة، أي أنها عزلت بين المؤسسات النسوية وقاعدتها الجماهيرية من خلال سلخها عن تبني قضايا التحرر الوطني، التي لم تزل متجذرة في واقعنا الفلسطيني، وعليه لا نجد من المؤسسات من يتبنى قضايا النساء في المخيمات مثلاً.

لقد اكتفت الناشطات النسويات بوجودهن في مؤسسات تحمل يافطات تضمن كلمة المرأة أو النسوية، ورضيت بالهدوء الذي تنعم به في ظل تغاضي السلطة عنها، وتهميشها لأي دور كان من الممكن أن تلعبه على الساحة الشعبية، فانحصر نشاطها في التدريب والتخطيط وورشات العمل المحصورة في نطاق ضيق جداً من الأسماء التي تتكرر في كل مناسبة، فيما ظلت القاعدة الجماهيرية بعيدة تماماً عن كل هذه الأنشطة التي ظلت مفرغة من محتواها المرتبط بالقضايا الحقيقية للجماهير، وهي قضايا لا تبعد بالتأكيد عن قضايا التحرر الوطني ذات

المضمون الإنساني في جوهرها الحقيقي والعميق، ورغم هذا النشاط الفوقي الذي ظلت تمارسه المؤسسات النسوية إلا إنها ظلت مستبعدة من مراكز صنع القرار في معظم قضايا المجتمع في الصحة، والتعليم، والسياسة السكانية والتنمية ومشاركتها في الرؤية السياسية في الوقت الذي خسرت فيه أيضاً القاعدة الشعبية، التي كان من الممكن أن تشكل لها دافعاً قوياً لفرض وجودها على أصحاب القرار، وعدم تهميش النظام السياسي لوجودها كقوة حقيقية وضاعطة في المجتمع.

ويذكر هنا أن حوالي ٢٣% من الموظفين الإداريين في الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة من النساء^{٢٣}، فيما تشير دراسة مولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن المنظمات النسائية أنه في عام ١٩٩٣ كان يوجد حوالي ١٧٤ منظمة في الأراضي المحتلة، منها ٣٤ منظمة فقط في قطاع غزة، وهنا لا يمكن إغفال الدور واسع النطاق الذي لعبته هذه المؤسسات في خدمة قضايا النساء، وتقديم العون لهن خاصة في غياب العائل،^{٢٤} لكننا أيضاً لا يمكن أن نغفل كونه دور اجتماعي بحت، انحصر في نطاق الإعانة المؤقتة، التي فرضتها ظروف تلك الفترة.

٣ - مشاركة المرأة في الوظائف العامة:-

لا توجد نساء كثيرات في المناصب القيادية المهمة، ذات التأثير المباشر في مراكز صنع القرار، أو التأثير في الرأي العام، فنحن لدينا على سبيل المثال في قطاع غزة امرأتان تعملان في سلك القضاء هما: سعادة الدجاني، وسلوى الصايغ، فيما لا توجد وكيلة نيابة واحدة، في حين يحتكر الرجال إضافة إلى هذا المنصب، منصب النائب العام.

ويجب هنا الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود تمييز ضد النساء على نحو صريح في النظام القضائي، إلا أن هناك تغييباً شبه كامل لأية مشاركة نسائية، وعليه يجدر التساؤل عما إذا كان كافياً أن لا يتضمن القانون تمييزاً صريحاً ضد المرأة، أو إذا كان مطلوباً إجراءات أكثر فاعلية لضمان حق النساء في المشاركة، وعلينا أن نأخذ هنا بعين الاعتبار أن مجرد تعيين نساء في الجهاز القضائي لا يضمن بحد ذاته حماية حقوق النساء، بل يجب أن تمتلك النساء الحساسية اللازمة لتعزيز وجودهن وحقوقهن للعمل في الجهاز القضائي.

^{٢٣} أنظر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

^{٢٤} أنظر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، مصدر سبق ذكره، ص

أيضاً وحتى الآن لا توجد رئيس تحرير جريدة يومية، أو أسبوعية، فيما برزت لدينا لفترات محددة نساء رئيسات تحرير لمجلات أسبوعية، أو شهرية، وأغلبها يصدر عن مؤسسات نسوية، وذات طابع إخباري تقريبي، يفنقر إلى التحليل الفكري، وكما أن هناك بعض التراخيص التي صدرت لمجلات باسم نساء، ولكنها لم تصدر حتى الآن، وعلى مستوى التعليم العالي، فحتى الآن لا توجد رئيس جامعة، أو مؤسسة أكاديمية، أو ما شابه ذلك.

ثالثاً: أسباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية:-

أ - أسباب تعود إلى المجتمع:-

أ (١) - لا شك أن عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية، لا ينفصل عن عزوف المجتمع ككل، حيث المناخ السياسي المترهل يشيع جواً من الإحباط، والشعور باللامبالاة واللاجدوى، مما يولد إيماناً سلبياً بعدم التأثير في صنع السياسات العامة، ولا أدل على ذلك من تراجع جماهيرية الأحزاب وعدم قدرتها على تجديد نفسها وأعضائها، بسبب عدم قدرتها على طرح سياسات بديلة، أو حلول للمشاكل التي يواجهها الجمهور يومياً وعلى المدى البعيد، ناهيك عن المشكلات الداخلية التي تعاني منها هذه الأحزاب مثل، عدم ممارسة أساليب ديمقراطية، وتفرد قادة الأحزاب بعملية صنع القرار في داخلها، الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من العزوف الواضح لدى الجمهور عن الانضمام والمشاركة في هذه الأحزاب، بل وهجرة كم غير بسيط من أعضائها، حيث تولد لديهم شعور يمكن تسميته بالاغتراب السياسي، والمرأة كجزء من هذا المجتمع يقع عليها ما يقع عليه سلباً وإيجاباً، تأثرت أيضاً بهذه الحالة العامة التي أصابت المجتمع، بل وربما الأثر السلبي الواقع على المرأة أبلغ وأشد من حيث كون هذه الأحزاب إضافة إلى ترهلها وبيروقراطيتها لم تول اهتماماً كافياً باهتمامات النساء، ولم ينعكس ذلك في برامجها.

أ (٢) - عدم وجود توجه عام من قبل الدولة يتبلور في شكل تبني سياسات وبرامج تدعم المرأة في السياسية الرسمية، وغير الرسمية، مما أدى إلى تراجع مكانتها، وإضعاف دورها ومشاركتها.

أ (٣) - وجود قوانين وتشريعات جائزة تسمح بممارسة التمييز ضد المرأة.

أ (٤) - نظرة المجتمع إلى النساء باعتبارهن كائن من الدرجة الثانية، ودورها يأتي تالياً لدور الرجل، وفي أحيان كثيرة لا يأتي.

ب - أسباب تعود إلى المرأة نفسها:-

ب (١) - كثير من النساء لا يقنعن بقدرتهن على العمل السياسي، بل يرين فيه انتقاصاً من أنوثة المرأة، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية، وتؤكد على أن الوظيفة الأولى للمرأة تتمثل في وظيفتها كزوجة وأم.

ب (٢) - عدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة بالأمر السياسي، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار.

ب (٣) - انعدام الثقة بين النساء، وعدم مساندة المرأة الناجبة للمرشحات، وتفضيلها للمرشح الرجل، من منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي.

ب (٤) - انخفاض مستوى التعليم لدى النساء انعكس سلباً على توجهاتهن نحو المشاركة.

ج - أسباب تتعلق بمفهوم المشاركة السياسية:-

لا شك أن تعريفاً جامعاً لمفهوم المشاركة السياسية أمراً يكاد يكون مستحيلاً، مما أدى إلى مزيد من الارتباك حول هذا المفهوم الملغز أحياناً، والفضفاض أحياناً أخرى، ومن المعروف أن معظم التعاريف كانت تركز على المشاركة في التصويت والترشيح وعضوية الأحزاب، وهي مؤشرات عادة ما تعبر عن عزوف المرأة عن المشاركة، ولكن مع انحسار دور الأحزاب والمشاركة الانتخابية في العالم كله، نتيجة المتغيرات الدولية حل مفهوم جديد، هو المشاركة الشعبية الذي يركز على أهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية، والمرأة الفلسطينية هنا تشكل عنصر رئيس في هذه المنظمات، إن لم تكن تسيطر تماماً على مجال إدارة بعضها، خاصة تلك ذات الطابع النسوي، مما يتيح للمرأة استخدام وتفعل قدرتها على التأثير في صنع السياسات من خلال عملها في هذه المنظمات، ويجب أن يجري هنا التأكيد على خطأ الاعتقاد لدى البعض بأن عدم المشاركة من خلال التصويت والترشيح - ولتكن هنا المرأة المعني بها البحث - يجعلها غير قادرة على المشاركة السياسية من خلال القنوات الأخرى، كمؤسسات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية وغيرها، إلا أن

فترة الانتفاضة تحديداً، وما جرى بعدها من تغييرات سياسية أدت إلى تدفق النساء نحو العمل الأهلي تشير إلى غير ذلك، ربما إيماناً بأن القنوات القديمة - الأحزاب السياسية وما شابهها - لم تعد تشكل القنوات الأمثل لتحقيق المشاركة وإحراز تأثير حقيقي من خلالها.

ومن هنا يجب ملاحظة - بتأني وتفهم - هجرة عدد كبير من النساء اللاتي عملن لفترات طويلة مع أحزاب أو فصائل إلى العمل في مجال المنظمات غير الحكومية، مما يدلنا على أن فهماً آخر للمشاركة السياسية بدأ يحل محل الفهم القديم الضيق المحدود، حيث ساعدت على ظهوره ظروف كثيرة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ومن هنا تبرز الحاجة أكثر من السابق إلى إعادة النظر في تعريف المشاركة السياسية، وعدم التركيز فيها على التصويت والترشيح، أو عضوية الأحزاب، بل من الضروري والمهم الأخذ بعين الاعتبار مشاركة المرأة السياسية في المجالات غير الرسمية، حيث تقود كثير من النساء العديد من الجمعيات والمؤسسات، وتشارك في تدريب أعضائها على الأخذ بزمام المبادرة، وعدم الاعتماد على المؤسسات الرسمية في حل مشاكلهم، بل تحفزهم - ونفسها - على اكتشاف الأساليب والطرق العملية المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل، وبهذا الفهم والتناول إنما تقوم بعمل سياسي في المقام الأول تقوي من خلاله مؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:-

لا يصح الحديث عن مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية دون إدراك هوية الحركة النسوية الفلسطينية، من حيث ملامحها وطبيعة المحددات والطموحات التي تحكم حركتها، مع قراءة دقيقة لهوية الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وما بين هاتين الهويتين من تفاعل وجدلية، سواء من الناحية الإيجابية أو الأخرى السلبية.

فحتى الآن لم يزل الاحتلال يشكل المعضلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث يسيطر على الأراضي والموارد الطبيعية والبشرية، بل ربما أخذ أبعاداً أكثر تعقيداً في ظل عمليات التسوية، في الوقت الذي تجري فيه عملية التحول نحو الدولة بكل ما تمليه أيضاً من تعقيدات وصعوبات تتيح مساحة أوسع للتساؤل حول ما يمكن عمله في ظل هذا الوضع المتداخل، متعدد الأوجه، وفي ظل قمع للديمقراطية، واستثناء المجتمع من المشاركة ضد سياسات الاحتلال، ومن ثم وجدت الحركة النسوية نفسها داخل هذه المعمة التاريخية، التي

استبدلت برنامج م. ت. ف. الوطني ببرنامج أوصلو، مما خلق انقساماً حاداً في الآراء أدى إلى انهيار الإجماع على مقاومة الاحتلال، وتجزئة القضية الوطنية، فانتهى ذلك إلى انحسار الحركة الجماهيرية، فيما لم تستوعب القوى الوطنية التغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني الجديد، فتعثرت جهودها في خلق آليات عمل جديدة تأخذ بعين الاعتبار مهمات المرحلة مع مهمات التحرير.

وقد انعكس هذا سلباً على الحركة النسوية التي وقعت في الارتباك ذاته، والحيرة بين برنامجين، برنامج العمل الوطني، والبرنامج الاجتماعي، فاستمر النقاش طويلاً، وربما، في أحيان كثيرة عقياً أيضاً، حول أولويات العمل التي تطرحها طبيعة التغيرات^{٢٥}.

غير أن توجهات الممولين نحو وضعية المرأة الفلسطينية، في ظل الوضع الجديد، وهو هنا عملية التسوية أو عملية السلام بلغة المجتمع الدولي، لم تنح للمؤسسات النسوية الفلسطينية فرصة للاختيار أو الانتظار، فاخترت البرنامج الاجتماعي من منطلق أن عملية التحول الدولي، تتيح مساحة للتفاوض حول الحقوق الاجتماعية - التي أغفلت سابقاً - داخل بنى الدولة الناشئة^{٢٦}، ومن هنا وجدت الحركة النسوية نفسها في الجهود التي يمكن بذلها من أجل التأثير في السياسات الاجتماعية، والتأثير على التشريعات الداعمة لهذه السياسات^{٢٧}، فأغرقت نفسها في قضايا النوع الاجتماعي، مما عزلها عن التحديات الكبرى التي تطرحها قضايا الاحتلال والتحول الديمقراطي، وكأنها هنا تمارس ردة فعل عكسية للفعل السابق المتمثل بانغماسها في قضايا النضال الوطني، الأولوية الرئيسة في برامج المؤسسات النسوية ما قبل أوصلو، وهي هنا تقع في الخطأ نفسه مرتين دون الانتباه إلى أن فهم استراتيجية العمل النسوي الفلسطيني ذات خصوصية تتبع من الوضع التاريخي والسياسي للبلاد، حيث لا يمكن إغفال قضايا التحرر الوطني، فرغم ما تفرزه المرحلة من تعقيدات وأزمات مضاعفة تتعلق بالاحتلال أولاً، وثانياً بانعكاسات هذا الاحتلال على علاقات وبنى المجتمع الفلسطيني المختلفة، فهناك أجواء عدم الحرية وقمع الديمقراطية، وهناك الأزمة التي تعيشها الأحزاب، من حيث عدم قدرتها على التعامل بفاعلية مع الوضع السياسي الراهن ومع ما تعيشه من تصعيد للفئوية، وهناك أيضاً مشاكل الفقر والبطالة وغيرها، ناهيك عن سياسة الاحتواء التي مارسها السلطة لشخصيات

^{٢٥} ربما نزال، (الحركة النسائية الفلسطينية: الأزمة هل هي قدر)، مجلة رؤية أخرى، عدد نيسان ٩٩، ص ١٩، حتى ٢١.

^{٢٦} إيلين كتاب وربما حمامي، (استراتيجيات جديدة في عمل الحركات النسوية)، مجلة رؤية أخرى عدد نيسان ٩٩ ص ١٦.

^{٢٧} المصدر نفسه، ص ١٦.

وقيادات نسوية لتكون جزءاً من أجهزتها ومؤسساتها، جعلها تتماهى مع ما تطرحه السلطة الوطنية من مواقف وسياسات، مما أسهم في تبهيت صورة الحركة النسوية، وتهميش القضية النسوية لدى أجهزة السلطة، التي اكتفت بخلق دوائر للمرأة داخل وزاراتها، شكلت بالنسبة لها - خاصة أمام الممول الأجنبي - ديكوراً ووجاهة اجتماعية وسياسية.

إن الكلام السابق لا ينفصل بالمطلق عن وضع توصيف مقارب، وحقوقي للمشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات، وما يمكن أن تطرحه من آفاق مستقبلية، في ظل قراءة المرحلة الراهنة التي ستشكل معظم، إن لم يكن كل الواقع المستقبلي لهذه المشاركة، فمقدمات اليوم تقود إلى نتائج الغد، وعليه فإن أي تحسين لوضعية هذه المشاركة يفترض أن يبدأ من الآن مع ضرورة استبعاد الشعور بالرضى الذي تستشعره بعض الناشطات، أو المؤسسات النسوية من إحراز كسب صغير هنا أو هناك، في ظل غياب إستراتيجية عمل واضحة، لا تكفي بالخبرات، ولا تستبعد الكفاءات، تحيّد الجانب الحزبي، وتضمن مشاركة أكبر للنساء مع استنهاض قدراتهن الكامنة، وتحويلها إلى قوة مجتمعية، يمكن الاستفادة منها بحق.

خامساً: النتائج و الإستخلاصات:-

١- المرأة الفلسطينية جزء من كل، لا يمكن فصلها عن المجتمع الذي تتحرك فيه، وعليه فإن أية تأثيرات - سلبية أو إيجابية - يتعرض لها هذا المجتمع، إنما تقع عليها أيضاً، بل ربما، وبصورة مضاعفة، لذلك فإن أي تحديث وتفعيل لدور المرأة الفلسطينية، يتطلب بالضرورة تحديثاً وتفعيلاً لمجتمعها، الذي يمثل بيئة عملها الحقيقية.

٢ - منحت الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، المرأة الفلسطينية فرصة للخروج المبكر للحياة العامة من خلال الانخراط في الحركة الوطنية، غير أنها لم تُستغل الاستغلال الأمثل من قبل النساء، مما أضر كثيراً حصولهن على حقوق نوعية، تتضمن المساواة وعدم التمييز.

٣ - بقت أولوية النساء الفلسطينيات - وهذا يرتبط بالاستنتاج السابق - حتى ما قبل أو سلو تتركز حول القضية الوطنية، فيما تم إغفال النضال المطالب والمجتمعي، مما أدى إلى مراوحة النساء في أماكنهن، وتقليل فرص النجاح المتاحة أمامهن لإحراز مكاسب تتعلق بوضعهن في المجتمع.

٤ - شكلت الانتفاضة رافعة قوية لإعادة تفكير النساء في الدور المناط بهن في المجتمع، من خلال تحسين النظرة المجتمعية لهن، عبر نشاطات وفعاليات فرضتها ظروف هذه المرحلة،

- غير أن هذا لم يدفع المؤسسات النسوية إلى تحديد استراتيجية عمل واحدة تحترم الاختلافات (الصغيرة)، وتضمن اتفاقاً عاماً حول القضايا ذات الأولوية.
- ٥ - غيرت التوجهات التي حكمت عمل المؤسسات النسوية بعد عقد مؤتمر مدريد، ثم مفاوضات أوسلو إلى الإغراق في القضايا النسوية المعزولة عن قضايا التحرر.
- ٦ - شكلت الانتخابات الفلسطينية الأولى، أول صورة حقيقية واضحة، حول مشاركة المرأة السياسية بعد دخول السلطة الوطنية، إذ يعد فوز خمس نساء بعضوية المجلس التشريعي مكسباً لا بأس به أمام المعوقات الاجتماعية والسياسية التي تحول دون تمثيل أكبر للنساء.
- ٧ - على الجانب الآخر، لا تحقق مشاركة المرأة في الحكومة، والعمل الدبلوماسي، والمجالس البلدية، مبدأ المساواة في الفرص، ولا تتناسب مع حجم التواجد المأمول للنساء في ظل سلطتهن الوطنية.
- ٨ - لم يزل حتى الآن، النقاش محتدماً حول شرعية الكوتا النسائية، هل يجري العمل بها، أم أنها لم تعد تتوافق مع مستجدات المرحلة، التي لا تحتفي بمحددات العمل القديمة، كالاعتماد على التاريخ النضالي، والانتماء الحزبي، وعليه يجب تحديد الموقف منها، من أجل تحديد وسائل تمكين وتمثيل، تتعلق بها أو تنفصل عنها.
- ٩ - على الرغم من تبني الأحزاب والفصائل أفكاراً تقدمية، حول وضعية المرأة الفلسطينية إلا أن وضع النساء في الأحزاب يشير إلى الفارق الكبير بين الشعار والتطبيق.
- ١٠ - تعد مشاركة النساء الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية، هي الأوسع انتشاراً، والأكثر قدرة على تحقيق مشاركة سياسية للمرأة الفلسطينية، تستطيع من خلالها التأثير في السياسات العامة.
- ١١ - وجود غياب شبه كامل للمرأة في الوظائف العامة، ذات الصلة المباشرة بتشكيل السياسات العامة، وخلق رأي عام له دوره الفاعل في عملية صنع القرار.
- ١٢ - تواجد المرأة الفلسطينية في مواقع اتخاذ القرار، وفي المناصب الحكومية العليا، ما زال ضعيفاً ومحدداً، مما يعيق دمج النساء في عملية التنمية، ويعطل إمكانية أن تؤثر في رسم السياسات، ومنع إحداث تعديلات في التشريعات القائمة.
- ١٣ - إن المفاهيم والأعراف المتداولة، وأحياناً عدم وعي المرأة بحقوقها، وإدراكها لإمكاناتها وقوة تأثيرها، ومن ثم إدراكها لأهمية دورها في المجتمع، مع غياب المؤسسات الديمقراطية، جميعها تشكل عقبة أمام وصول المرأة إلى مناصب قيادية عليا في المجالات التشريعية والقضائية وغيرها.

من خلال ما تقدم في هذا البحث الذي حاول وضع صورة مقارنة لمشاركة المرأة الفلسطينية السياسية، ومن أجل دفع هذه المشاركة ونوعيتها خرج البحث بهذه التوصيات:-

- ١ - ضرورة ترسيخ وتعزيز دعائم الحياة الديمقراطية، بحيث تصبح نهج حياة، يجري فيها إقرار مبدأ التعددية السياسية، وتقوية دور المؤسسات، ودولة سيادة القانون، إذ ثبت أن استخدام سياسات غير ديمقراطية يعزز التمييز ضد المرأة.
- ٢ - ضرورة النظر إلى المرأة كجزء فاعل وأساس في أي مشروع تنموي لبناء المجتمع وتطوره، مما يتطلب إحداث نظرة شاملة للأمور لا تحصرها إلى مجرد صراع بين جنسين.
- ٣ - ضرورة توفير قاعدة معلوماتية وإحصائية على أساس الجنس، مع إعطاء فرصة أكبر للقيام ببحوث متخصصة في قضايا ومشاكل المرأة الفلسطينية، تمكن المجتمع والقائمين على وضع السياسات فيه من فهم أعمق لهذه القضايا والمشاكل، ومن ثم القدرة على إدماجها الفعلي في المجالات كافة.
- ٤ - تحسين صورة المرأة في الإعلام، وكتب المدرسة، مع إبراز دور المرأة النضالي، ومساهمتها في الحياة العامة.
- ٥ - تطور المفاهيم السائدة المستمدة من الموروث التقليدي (عادات، تقاليد، إسلام)، بمعنى إبراز الإيجابي منها، ومحاربة كل ما هو سلبي وغير أصيل فيها.
- ٦ - تحقيق المساواة في فرص العمل، وإظهار المشاركة الفعلية للمرأة في القطاع غير الرسمي.
- ٧ - العمل على توعية المرأة، وتطوير مهارتها، وقدراتها لزيادة مشاركتها في الحياة العامة، وذلك من خلال إعداد الكوادر النسائية، وتدريبها في المجالات السياسية، مع تقديم الدعم المادي والمعنوي، إضافة إلى برامج التدريب التي تعزز مهاراتها.
- ٨ - احترام مبدأ سيادة المساواة بين الجنسين في مباشرة الحقوق السياسية، والمشاركة في المؤسسات التشريعية، ورفض المساس بهذا الحق بأي شكل من الأشكال.
- ٩ - ضرورة استحداث آلية للتنسيق الدائم بين المؤسسات النسوية، والعمل على إعداد استراتيجية عمل واحدة، تتفق على الأهداف العامة ذات الأولوية لكل النساء دون تمييز.
- ١٠ - يجب إعادة النظر في المناهج التعليمية المطبقة، لنتضمن التربية الوطنية، التي تساهم في تنمية الوعي، خاصة فيما يتعلق بتعميق مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني.

المحور الرابع

دور المرأة الفلسطينية في إدارة الصراع وصنع السلم

إعداد: المحامي والباحث القانوني

كارم نشوان

مقدمة

تشكل النساء قرابة نصف المجتمع ، حيث بلغت نسبتهن (٤٩،٣) % من مجموع السكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين بلغت نسبة الرجال (٥٠،٧) %^(٢٨). ولا يقتصر دور ووزن النساء في المناصفة الكمية للمجتمع رغم أهميته ، بل وفي مشاركتهن الرجال في تحمل أعباء النضال والحرية والاستقلال، ويات من الثابت أن المرأة الفلسطينية تميزت بمشاركتها الفاعلة في كافة أشكال النضال. وقد تركن بصمات واضحة في كافة المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية. ولا يختلف اثنان على أن الاحتلال الإسرائيلي أعاق تحرر وتقدم المجتمع الفلسطيني برجاله ونسائه، حيث كان ولازال وسيبقى عائقاً أمام التنمية والحرية والعدالة. الأمر الذي يستدعي النظر إلى واقع ومستقبل المرأة في إطار ترابطها بالبعد الوطني، وأية محاولات لنزعها من الترابط يترتب عليها مغالطات نظرية وعملية خطيرة. وذلك دون التقليل من المعاناة والانتهاكات الإضافية التي تتعرض لها النساء. وبرغم تقاسم الرجال والنساء لانتهاكات الاحتلال المستمرة والمتواصلة، إلا أن حجم معاناة النساء أوسع وأعمق. كما يجب النظر لمكانة ووضع النساء في فلسطين، في إطار البعد الاممي، فواقع النساء في فلسطين يتقاطع مع حال النساء في العالم، والذي يمتاز بالسيطرة الذكورية على الاقتصاد والسياسة والسلطة وصنع القرارات ، مع فارق جوهري "يميز معاناة المرأة في فلسطين حيث أنها "وعلى مدار ٦٠ عاماً كان عليها أن تحمل همين، الهم الوطني من أجل الحرية وحق تقرير المصير، وهم مواجهة العبء الاجتماعي والموروث الثقافي"^(٢٩).

فالمرأة الفلسطينية تدفع ثمننا غالباً جراء الصراع العربي الإسرائيلي المتواصل من ناحية أولى، كما دفعت ثمننا باهظاً جراء سياسة الحصار والإغلاق ومنع الوقود والغاز... الخ يضاف إلى ذلك ما عصف بالساحة الفلسطينية من نزاعات وتناقضات وصراعات داخلية، ضاعفت من حجم معاناتها.

^{٢٨} - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، ٢٠٠٧.

^{٢٩} - وفاء عبد الرحمن، هنادي الزغبى، عالية أبو دية "دور المرأة في الأحزاب السياسية في العالم العربي" الحالة الفلسطينية، تونس، شبكة الليبراليين العرب، ١٧-١٩ اكتوبر ٢٠٠٨

وقد أدرك المجتمع الدولي مبكرا أن النساء والأطفال يدفعن الثمن الأكبر في زمن الحروب والصراعات والنزاعات، رغم عدم مشاركتهم في الحروب والصراعات ، لذلك أدرج حماية النساء في زمن الحروب والنزاعات في العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية.

هذا عدا عن توصل المجتمع الدولي لقناعة مفادها، أن النساء يدفعن الثمن الأكبر في زمن الحروب والنزاعات، دون إشراكهن في اتخاذ القرارات المتعلقة بصنع السلام، ودون مراعاة حاجاتهن أثناء وفيما بعد الصراع، وأصدر العديد من القرارات الهامة الرامية لإشراك النساء في هذه القرارات.

وبمراجعة الإحصاءات المتعلقة بالانتهاكات التي تتعرض لها النساء جراء العدوان الإسرائيلي يتبين التالي :-

- ١- أن (١٩) امرأة استشهدن حتى نوفمبر (٢٠٠٨) .
- ٢- أسفر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عن استشهاد (١٠٨) نساء
- ٣- كما تسبب الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في وفاة (١٣) امرأة. (٣٠)

أما في ظل الفلتات الأمني والافتتال الداخلي، كانت النساء كباقي أفراد المجتمع ضحايا للعنف والافتتال الداخلي، وبرز في هذا المجال ما يلي:-

- ١- قتلت (٦) نساء في إطار حوادث الفلتات الأمني ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧ .
- ٢- فيما قتل (٣٩) امرأة في أحداث الافتتال الداخلي. (٣١)

فالمراة الفلسطينية تمثل نصف المجتمع، وشريك في النضال، وضحية لعنف الاحتلال، من هنا يبرز السؤال للدراسة:-

هل المرأة شريك للرجل في إدارة الصراع وصنع السلم؟ أم أنها شريك في الغرم، وليس لها نصيب في الغنم؟

وهل راعى النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته المعايير الدولية المتعلقة بإشراك المرأة في إدارة الصراع وصنع السلم؟ أم أن هذا الميدان حكرا على الذكور؟
هل تلعب النساء دورا في منع الصراع وتشجيع المصالحة ؟

^{٣٠} - الجهاز المركزي للإحصاء ، يوميات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ٢٨/٢/٢٠٠٩

^{٣١} - جمعية الثقافة والفكر الحر، المرأة في غزة حقائق وأرقام

هذه الأسئلة وغيرها سنسعى للإجابة عليها، وصولاً للنتائج والتوصيات.

ومن الجدير ذكره أن هذا الموضوع يحتل أهميته من أكثر من زاوية لعل أبرزها، حجم المعاناة والانتهاكات التي تتعرض لها النساء في فلسطين في ظل الصراع، وما يقابله من تهمة مشاركتهم في صنع القرارات، وكذا يحتل الموضوع أهميته من خلال تزايد الاهتمام الدولي بإشراك النساء في صنع القرارات المتعلقة بصنع السلم، والمعبر عنها بإعلانات واتفاقيات وقرارات دولية، هذا عدا عن طبيعة الصراع الفلسطيني المتواصل مع الاحتلال، وإبراز أهمية استخدام الاهتمام الدولي في التصدي للجرائم الإسرائيلية، وأخيراً استعراض آليات وسبل تعزيز دور النساء في تحقيق المصالحة بعد ما عصف بالساحة الفلسطينية من اقتتال وانقسام.

ولهذه الغاية سنستعرض المعايير الدولية ذات الصلة، ومن ثم نتناول مكانة ووضع المرأة وفقاً لهذه المعايير:-

أولاً: المعايير الدولية الخاصة بإشراك المرأة في النزاعات والسلم

١- القانون الدولي الإنساني

رغم أن القانون الدولي الإنساني يشمل قانون لاهاي الهادف إلى ضبط سلوك المقاتلين، وقانون جنيف الهادف إلى حماية المدنيين في زمن النزاعات الدولية المسلحة أو الاحتلال أو النزاعات الداخلية، فإن حديثنا لأغراض الدراسة سيقصر على الاتفاقيات الأربع الهادفة إلى حماية المدنيين، والمقاتلين الذين كفوا عن المشاركة أو لم يكن بمقدورهم المشاركة في العمليات الحربية. وفيما يتعلق بالنساء أبرزت الاتفاقية والبروتوكول الإضافيان مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء كقاعدة عامة واجبة الاحترام والالتزام.^(٢١) ولكن المبدأ العام في إطار تمتع المرأة بكافة الحقوق الواردة في الاتفاقية، جرى تعزيزه بحماية إضافية وأوسع للنساء، سواء كان ذلك في حالات النزاع الدولي المسلح، حيث أعطيت أفضلية (للنساء الحوامل أو في حالات الولادة - النساء المرضعات وأمّهات صغار الأطفال) . أو في حالات الاحتلال الكلي أو الجزئي حيث أكدت الاتفاقية على الحماية لكافة النساء " من الاعتداء على شرفهن ولاسيما

^{٢١} - د. عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام ١٩٤٠ وتطبيقاتها في الأراضي المحتلة، غزة، مطابع مركز

الاغتصاب أو الإكراه على الدعارة أو أي نوع من أنواع الاعتداء المشين" (٣٣) هذا عدا عن حماية إضافية للنساء الحوامل وأمّهات الأطفال والمعنقات. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، أكدت المادة (٣/٧٦) من البروتوكول الملحق والمكمل للاتفاقية أكد على جواز تنفيذ عقوبة الإعدام على الحوامل وأمّهات صغار الأطفال. وجدير ذكره أن كافة هذه الأحكام جرى انتهاكها في غالبية النزاعات الدولية والداخلية وفي حالات الاحتلال. كما أن اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة، أكتفت وبحكم وظيفتها ودورها بحماية النساء فقط، ولم تتطرق لإشراك النساء في اتخاذ القرارات. مما دفع المجتمع إلى تطويرها، وإضافة آليات جديدة، لضمان احترامها والالتزام بها، كما سيتضح لاحقاً.

٢- القانون الدولي لحقوق الإنسان

أ- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (٣٤)

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق التي تضمنها الإعلان وحظر التمييز بوجه عام والتمييز الجنسي بوجه خاص. (٣٥)

ب- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية (٣٦)

أكد العهد على المساواة بين الرجل والمرأة حيث جاء في المادة (٣) " تتعهد الدول الأطراف بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

ج- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٣٧)

٣٣ - د. عبد الرحمن أبو النصر، المرجع السابق، ص ٢١٢

٣٤ - اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الأمم المتحدة ٢١٧ - أ (د-٣) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨

٣٥ - جاء في المادة (٢) من الإعلان " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين... الخ

٣٦ - اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، ودخل حيز النفاذ في ٢٣/

مارس ١٩٧٦

٣٧ - اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، ودخل حيز النفاذ في

٣/يناير ١٩٧٦

سار على نفس توجهات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، حيث أكدت المادة (٣) على "تتعهد الدول الأطراف بكفالة تساوي الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

د- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٣٨)

تمثل اتفاقية سيداو الدستور العالمي لحقوق المرأة، وقد ربطت ما بين مشاركة المرأة وما بين تحقيق التنمية والرفاهية والسلم، حيث جاء في ديباجتها " إن التنمية التامة والكاملة لبلد ما ورفاهية العالم وقضية السلم تتطلب جميعا أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين".

كما أكدت الاتفاقية على أن تعزيز السلم والأمن الدوليين وإعمال حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال واحترام السيادة الوطنية ستسهم في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

فيما المادة (٨) طالبت الدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ودون تمييز فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية".

هـ- إعلان الجمعية العامة ٦٣/٣٧ المؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٨٢ (٣٩)

يكتسب الإعلان أهميته، كونه إعلانا خاصا بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين وقد أكدت المادة (١٢) على مطالبة بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين وطالبت الدول باتخاذ التدابير المناسبة لتوفير الفرص العملية لتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وحددت التدابير التالية:

- تعزيز التمثيل المنصف للمرأة في الوظائف الحكومية وغير الحكومية.
- تعزيز تحقيق المساواة في الفرص أمام المرأة للالتحاق بالخدمة الدبلوماسية.
- تعيين النساء أو ترشيحهن على أساس متساو مع الرجال كأعضاء في الاجتماعات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

^{٣٨} - اعتمدت وعرضت للتوقيع بموجب قرار الأمم المتحدة ١٨٠/٣٤ المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ ، ودخلت حيز النفاذ في ٣ ديسمبر

^{٣٩} - إعلان الجمعية العامة بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين رقم ٦٣/٣٧ المؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٨٢

- دعم زيادة استخدام المرأة على جميع المستويات في أمانات الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة.

٣- قرارات مجلس الأمن

أ- قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٠٠/١٣٢٥ (٤٠)

من أحد مبررات القرار أن " النساء والأطفال يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلباً بالصراع المسلح، بما في ذلك بوصفهم لاجئين ومشردين داخلياً ويمثلون بصورة متزايدة هدفاً للمقاتلين والعناصر المسلحة" كما أكد في ديباجته على أهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية حقوق المرأة أثناء الصراعات وبعدها، مؤكداً على إشراك المرأة وتعزيز دورها في حفظ السلم والأمن وتعزيز دورها في صنع القرارات المتعلقة بمنع الصراعات وحلها.

ومن الآليات التي عرضها القرار (إشراك النساء في جميع آليات تنفيذ اتفاقيات السلام - مراعاة احتياجات النساء بعد انتهاء الصراع - اتخاذ التدابير لاحترام حقوق النساء في حالات الصراع المسلح - التقيد باتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين - زيادة إشراك المرأة في جميع مستويات القرار في عمليات حل الصراع وإحلال السلام)

ب- قرار مجلس الأمن رقم ٥٦٣٦ (٤١)

عبر المجلس عن قلقه إزاء انتشار جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في الصراعات المسلحة، بناءً عليه " مجلس الأمن مجدداً الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام ويشدد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما وعلى الحاجة إلى النهوض بدورها في عملية صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وتسويتها.

ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها.

^{٤٠} - قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٠٠/١٣٢٥

^{٤١} - قرار مجلس الأمن رقم ٥٦٣٦ المعقودة في مارس ٢٠٠٧

ومن الملاحظ أن القرارات السابقة إلى جانب تأكيدها على احترام القانون الدولي الإنساني في زمن الحرب والنزاعات، وعلى القانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب الاحترام في زمن الحرب والسلام، تضيف القرارات اهتماما جديدا، وتعكس حقا مهما للنساء، ألا وهو المشاركة الفاعلة في صنع المصالحة. والاستعراض السابق للمعايير الدولية للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن، تضع على كاهل الدول جملة من الالتزامات الواجبة الاحترام وهي:-

- ١-التقيد بأحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافيان في زمن الحرب بوجه عام، والأحكام الخاصة بحماية النساء بوجه خاص.
- ٢-التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ، وتحديدًا مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، مع الأخذ بالتمييز الايجابي، لتوسيع فرص وخيارات المرأة في المشاركة وصنع القرارات.
- ٣- العمل الجاد لإشراك النساء في مراكز صنع القرارات من ناحية أولى، وفي مجال إدارة النزاعات والصراعات وصنع السلم من ناحية ثانية.

ويعد استعراض المعايير الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بات من اللازم تناول مكانة ووضعية النساء في فلسطين في مجال المشاركة، للتعرف على التقاطع أو التباعد عن المعايير سائلة الذكر.

ثانيا: دور المرأة الفلسطينية في إدارة الصراع وصنع السلم

في اللحظة التي تتجه بها إرادة المجتمع الدولي إلى تعزيز مبدأ المساواة بين الرجال في الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وفي تعزيز مشاركتهم في مجالات التنمية وصنع القرارات، تشجيعهم على المشاركة الحول التي تهدف إلى معالجة الصراعات السياسية، يتم تهميش واستبعاد النساء في فلسطين من ذلك، بما يؤكد وجود فجوة ما بين المعايير الدولية ، وما بين مكانة ووضعية النساء في فلسطين، وبالإمكان التأكيد على ذلك من خلال الإحصاءات التالية:-

- ١-نسبة مشاركة النساء في المجلس الوطني بلغت (٦٥) ، وفي المجلس المركزي(١٠) نساء فقط، في حين أن جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من الرجال.(٤٢)

^{٤٢} - جمعية الثقافة والفكر الحر، المرأة في غزة حقائق وأرقام

٢- مشاركة النساء في المجلس التشريعي (١٧) امرأة من أصل (١٣٢) عضواً، وقد شهدت ارتفاعاً بفعل إقرار الكوتا النسوية.

٣- تحتل النساء ما نسبته (١٥) % من الوظائف العليا فقط.

٤- مثلت النساء في أول تشكيل وزاري للسلطة بوزيرتين، أما الحكومات التالية مثلت النساء بحقيبة واحدة، وفي حكومة الوحدة الوطنية مثلت النساء بوزيرتين، ومع إقالة حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل الوزارة الجديدة، مثلت النساء بثلاثة وزيرات، وهو أعلى تمثيل منذ قيام السلطة حتى تاريخه.^(٤٣) أما الحكومة المقالة في قطاع غزة، فاستكملت عضويتها دون وجود أي نساء فيها.^(٤٤)

٤- نسبة النساء في سلك القضاء (٩) % فقط.

٥- نسبة مشاركة النساء في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية تتراوح من (٥ - ١٩) %.

٦- لجنة القوى الوطنية والإسلامية جميعها من الرجال.

وبمراجعة التشريعات الفلسطينية، وبوجه خاص القانون الأساسي، يتبين أنه أخذ بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء^(٤٥)، وبالالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وقد تجسدت أحكام القانون الأساسي بالمساواة في العديد من التشريعات التي أقرها المجلس التشريعي، إلا أن بعضها لازال يعاني من اختلالات جوهرية من منظور النوع الاجتماعي، ونخص بالذكر قانون الأسرة وقانون العقوبات وقانون التأمينات والمعاشات.

والمحصلة العامة، أن القانون الأساسي ينص على المساواة، والجميع يقر بالدور الذي لعبته ولا زالت المرأة في كافة محطات النضال، ويقابل كل ذلك تهميش واضح ومشاركة واضحة للنساء في صنع القرارات المتعلقة بإدارة الصراع وصنع السلام وتحقيق المصالحة الوطنية، فمن الواضح استبعاد النساء في هذا المجال رغم أن المرأة الفلسطينية من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بإدارة الصراعات وصنع السلام، وحرمت من الجلوس على طاولة المفاوضات لإنهاء الانقسام. وهذا التغييب هو نتاج للعقل الذكوري الذي يعمل جاهداً على إضعاف وتوهين مشاركة النساء.

^{٤٣} - المرجع السابق

^{٤٤} - وفاء عبد الرحمن، هنادي الزغبى، عالية أبو دية، مرجع سابق

^{٤٥} - جاء في المادة (٩) من القانون الأساسي أن " الفلسطينيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

وللتدليل على ذلك ، يكفي النظر إلى قائمة وفود التنظيمات المتحاوره في القاهرة، والتي خلت من تمثيل النساء، رغم أنهن المتضرر الأكبر من العدوان الإسرائيلي ومن الانقسام الداخلي. لذا نحن نعتقد أنه حوار في ظل غياب نصف المجتمع، وفي ظل عدم معرفة احتياجاته وتطلعاته ومطالبه وآرائه.

ومما لاشك فيه ، أن تغيب النساء عن طاولة المفاوضات لم يكن بسبب افتقارهن للخبرة والقدرات ، بل بسبب الفكر الذكوري الذي يهيمن على بنية السياسة والاقتصاد والمجتمع والأحزاب السياسية.

جدير ذكره أن هناك أسباب ذاتية خاصة بالحركة النسوية تسهل على الفكر الذكوري التهميش والاستبعاد والإقصاء.ومن أهم هذه الأسباب:-

- ١- الانسداد للحزبية الضيقة على حساب مصالح وحقوق النساء.
- ٢- غياب دور النساء في بناء شبكات وحملات ضاغطة لتحقيق المصالحة، وللضغط من أجل إشراكهن في صنع القرارات.
- ٣- ضعف تأثير النساء القيادات في الأحزاب السياسية على برامج الأحزاب.
- ٤- عدم إيلاء الحركة النسوية للنشاط التوعوي بناء ثقافة التسامح.

ولا يأتي عرضنا لضعف دور النساء، في إطار ممارسة جلد إضافي عليهن، خاصة وأن غالبية ما تحمله النساء من مفاهيم حول أدوارهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هي نتاج للفكر الذكوري والتنشئة التي تحاول زرع الضعف والتهميش بصفوفهن.ولكن كل هذه الاعتبارات والمعوقات يجب أن تكون محفزاً لمزيد من النضال والإصرار النسوي لانتزاع أدواراً فاعلة في مجال المشاركة.

ثالثاً: نتائج وتوصيات

العرض السابق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولمكانة ووضع المرأة في حالات الصراع وصنع السلم، توصلنا لجملة من النتائج والتوصيات

١-النتائج

- أ- تزايد الاهتمام الدولي في توفير حماية للنساء في زمن الحروب والصراعات، وتعزيز مشاركتهن في إدارة الصراعات والمفاوضات وصنع السلم.
- ب- ثمة هوة واسعة ما بين المعايير الدولية، وما بين مستوى مشاركة النساء في فلسطين في إدارة الصراع والمشاركة في المفاوضات.
- ج- يوجد معوقات رسمية وحزبية وقانونية واجتماعية أمام مشاركة النساء الفاعلة في إدارة الصراعات وصنع السلم.
- د- تساعد العوامل الذاتية لبنية الأطر والمؤسسات النسوية وغياب حملات الضغط النسوية على استمرار تهميش واضعاف مشاركة النساء.

٢-التوصيات

مما لاشك فيه أن النساء في فلسطين قادرات على لعب دورا هاما في منع الصراع وتشجيع المصالحة والمساعدة في إعادة بناء واعمار ما مزقه ودمره العدوان الإسرائيلي.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:-

- أ- اعتماد مبدأ الكوتا النسوية في مجلس الوزراء وفي الوظائف المتعلقة بالسفارات والفتنصليات.
- ب- اعتماد مبدأ الكوتا النسوية في الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية.
- ت- تعديل أنظمة الانتخابات في المجلس التشريعي والنقابات والاتحادات لجهة نظام التمثيل النسبي واعتماد كوتا نسوية لا تقل عن (٣٠) %.
- ث- إشراك النساء في مفاوضات المصالحة الوطنية.
- ج- إدماج مطالب وحاجات النساء في خطط التنمية والاعمار.
- ح- إجراء تعديلات جذرية على بنية التشريعات العادية لجهة الأخذ بمبدأ المساواة المنصوص عليه في القانون الأساسي.

قائمة المراجع

- ١- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات، ٢٠٠٧.
- ٢- وفاء عبد الرحمن، هنادي الزغبى، عالية أبو دية "دور المرأة في الأحزاب السياسية في العالم العربي" الحالة الفلسطينية، تونس، شبكة الليبراليين العرب، ١٧-١٩ اكتوبر ٢٠٠٨.
- ٣- الجهاز المركزي للإحصاء، يوميات العدوان الاسرائيلى على قطاع غزة ٢٨/٢/٢٠٠٩.
- ٤- جمعية الثقافة والفكر الحر، المرأة في غزة حقائق وأرقام.
- ٥- د. عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام ١٩٤٠ وتطبيقاتها في الأراضي المحتلة، غزة، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، ٢٠٠٠.
- ٦- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الأمم المتحدة ٢١٧ الف(د-٣) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.
- ٧- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، ودخل حيز النفاذ في ٢٣/مارس ١٩٧٦.
- ٨- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، ودخل حيز النفاذ في ٣/يناير ١٩٧٦.
- ٩- اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدت وعرضت للتوقيع بموجب قرار الأمم المتحدة ٣٤/١٨٠ المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، ودخلت حيز النفاذ في ٣/ديسمبر ١٩٨١.
- ١٠- إعلان الجمعية العامة بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين رقم ٦٣/٣٧ المؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٨٢.
- ١١- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥/٢٠٠٠.
- ١٢- قرار مجلس الأمن رقم ٥٦٣٦ المعقودة في مارس، ٢٠٠٧.
- ١٣- جمعية الثقافة والفكر الحر، المرأة في غزة حقائق وأرقام.

المحور الخامس

واقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة

حقائق وأرقام

إعداد

صلاح عبد العاطي

غادة أبو جياب

إبريل / ٢٠٠٩

تقديم:

بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حتى نهاية عام ٢٠٠٦ حوالي ٣,٨ مليون نسمة منهم ٥١% ذكور و ٤٩% إناث، وبلغت نسبة الجنس ١٠٣ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، (الجهاز المركز للإحصاء، ٢٠٠٧) مما يؤكد الدور المتعاظم لدور المرأة باعتبارها نصف المجتمع، ولعل من نافلة القول التأكيد على أهمية دور المرأة في تقدم المجتمعات، وهي أهمية تجعلنا نسلم بضرورة التفكير والتخطيط الواعي لحماية وصيانة حقوق المرأة خارج إطار التقليد وتلبية حاجاتها، وحشد الإمكانيات المؤسسية والموارد اللازمة لتحقيق هذه الحماية للنساء وللمجتمع بشكل سليم.

تعاني المرأة في فلسطين تهميشاً مزدوجاً، تارة بوصفها جزء من الشعب الفلسطيني الراح تحت نير احتلال استيطاني قامع للحقوق والحريات، وتارة أخرى بوصفها فئة اجتماعية في مجتمع ذكوري يكرس لدى الفرد منذ الصغر وعبر المؤسسات التربوية قيم التمييز، فالعائلة ومؤسسات المجتمع عموماً تفرض تمييزاً حاسماً يتم وفقه تقسيم المزايا والموارد والسلطة، ما يجعل الرجال يتحكمون بالقرارات، ومن جهة ثانية يزيد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في قطاع غزة وخاصة في ظل الحصار والانقسام من وضع هذه الفئة سوءً وضياءعاً، فمعاناة النساء الاقتصادية والاجتماعية والنفسية باتت ظاهرة للعيان فالإحباط والفقر والبطالة والعنف والتمييز والخوف من المستقبل والتفوق والانسحاب من العمل العام والقبول بالواقع .. مظاهر حاضرة وواضحة للعيان، وجعلت من أعداد كبيرة من النساء يتحولن إلى مجرد أدوات تسيروها قوى اجتماعية وسياسية لها أجندات مختلفة عن تلك التي يجب أن تكون للنساء.

انعكاسات أزمة المجتمع على المرأة ومؤسساتها

يعيش المجتمع الفلسطيني أزمة وجود حقيقية، تهدد باندثار وتحلل المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وإذا كان البناء الفوقي "انعكاس حقيقي للبناء التحتي، يحمل خصائصه وسماته، وقدراته، وممكناته" تطبيقاً للقول المأثور "كيفما تكونوا يولى عليكم"، فإن نجاح أي نظام سياسي مرهون بمدى قدرته و"امتلاكه لآليات، واستراتيجيات، ونظم قادرة على إطلاق أو كبح عملية التنمية، وإطلاق طاقات الفعل والإنتاج"، وهذا يعني أولاً ضرورة رفض استخدام الموروث ضد خيارات التطور بالحد الأدنى.

ولأن "نضال المرأة هو نضال تراكمي بالأساس فإن أداء كافة مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسات النسوية حين يختل أداء بعضها يؤثر سلباً على حركة هذا التراكم، ومن ثم يعقد إمكانية تحقيقه لأي

ثمرة، والحقيقة أن ثمة اتفاق على اختلال مخرجات التنمية في بلادنا التي لا يمكن أن يكون مقياسها الأرقام المدونة في الإحصائيات والتقارير، بل حركة الواقع ولذا فإنني أكتفي بالحكم العام المؤكد أن "الفعالية النشطة للمرأة لا يمكنها مهما حملتها إدارة جادة أن تغفل الضرورة الملحة لتصويب الكثير من مظاهر عدم المساواة التي تخضع فيها المرأة لمعاملة غير متكافئة". وبالرغم من أن واقع المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي ليست علاقات جامدة على الإطلاق، فهي تتأثر بمجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويعاد تشكيلها وتعريفها بناءً على ظروف المجتمع في مرحلة تاريخية ما.

وهنا نقول أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع بأغلاله وقيوده وفقده وانقسامه وتبعيته الناتجة عن تخلفه وعجزه عن التحرر الوطني والاجتماعي، فالمجتمع كسبب أولي ورئيسي، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن البنت التي تتشرب الرضوخ للجنس المذكر عموماً منذ نعومة أظفارها، وبالرغم من هذه الصورة، وتعدد المعوقات، فهناك مؤسسات ونساء طليعات ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً وفي مسيرة النضال الاجتماعي من أجل تخليصها من الموروثات والمعوقات السالبة على وجه الخصوص، وللحقيقة فقد قامت المؤسسات النسوية الفلسطينية بدور هام في ضمان حصول المرأة على جزء من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه وفي ظل السياق العام الذي وصفه سابقاً، وفي إطار محاولة التعامل بجدية مع التحديات التي تواجه النساء، والاستجابة لحاجتهم المتزايدة تصبح مهمة المؤسسات النسوية الآن في غاية التعقيد والصعوبة وخاصة في ظل غياب وحدة فعلية للحركة النسوية ومؤسساتها وفي ظل تراجع قدرة الفلسطينيين على التواجد وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية تكفل استجابته لحاجات وحقوق المواطنين.

الأمر الذي يجعل من بناء حركة اجتماعية نسوية واحدة من أهم الاستراتيجيات التنموية وحتى السياسية لما تنطوي عليه من فكرة محورية وهي الاستثمار في النساء بصورة تسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً، على أن تسعى هذه الحركة، عبر عمليات التعبئة الاجتماعية وأنشطة الضغط والتأثير إلى رفض كل صور الشرذمة والانقسام وإلى مواجهة تداعيات الحصار والعدوان، وفق منظور نسوي وطني حقوقي، ويشترط بناء هذه الحركة العمل على زيادة التشبيك والتنسيق بين المؤسسات النسوية وزيادة الوعي في أوساط النساء وبناء الضمير الجماعي وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية تطوعية وتنموية تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله العائلية والفئوية السياسية، وعن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي الأعمى، وتحضهم على القيام بمبادرات سلمية لحماية السلم الأهلي والدفاع عن قضايا المرأة وحقوقها ومصالحها، والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح بكل صوره ضد الحصار والاحتلال

وممارساته كما وتمكنهم من التفاعل مع قضاياهم الإنسانية، وكذلك توفر سبل واستراتيجيات مواجهة تداعيات الحصار والعدوان والانقسام السلبية على النساء والمجتمع الفلسطيني.

ثانياً: محطات رئيسة في تطور العمل النسوي المؤسسي

لا يمكن رؤية وضع المرأة الفلسطينية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية والعامّة وفي مواقع صنع القرار ونقلد المناصب العامّة إلا من خلال الغوص عميقاً في الظروف المجتمعية التي تحيط بها. وإذا كان الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي فهذا لا ينفي عنه بعض الخصوصية، إذ لا يمكن مقارنة وضع مجتمع يعيش حالة من الاستقرار، ولو بالمعنى النسبي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمع لا يزال يزرع تحت الاحتلال، ولم تتحدد معالمه بصورتها الكاملة بعد، وبالرغم من معاناة المرأة الفلسطينية من اضطهاد الاحتلال الإسرائيلي وتميز المجتمع إلا أن ذلك لم يمنعها من أن تكون جزءاً حيويّاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، بل إنها استغلت العملية النضالية ضد الاحتلال من أجل تحسين مواقعها، فأسست جمعياتها ومؤسساتها الخاصة منذ عشرينات القرن الماضي.

ولعل الانطلاقة الحقيقية في مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية حصلت بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، والذي أعقبه تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلا إن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لم يكن له دور هام أو ملموس بصورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة، ومع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل "لجنة العمل النسائي" في الضفة الغربية في آذار 1978، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من كافة الفصائل والانتماءات السياسية ولكن بصورة نخبوية أيضاً لم تستطع التعبير عن الحالة الوطنية العامة كحركة اجتماعية، وبعد أقل من عامين، سرعان ما أدت الخلافات والمواقف الفئوية إلى تفكك هذه اللجنة، وانتهى الأمر بتشكيل أطر نسوية جديدة مثل "لجنة المرأة العاملة" 1980، و"لجنة المرأة الفلسطينية" مارس 1981 و"لجنة المرأة للعمل الاجتماعي" حزيران 1982، والتي تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية والقضايا الاجتماعية التي تخص المرأة، مثل مساواة المرأة بالرجل من حيث الأجور والعمل وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية كالعناية بأسر المعتقلين والزيارات التضامنية للمعتقلات، وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى.^٦

^٦ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) القاهرة، دار المرأة العربية للنشر، ص ١٠٣.

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر ١٩٨٧، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، مما دفع إلى تشكيل "المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف" لقيادة العمل النسائي، وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية، أو غير الحكومية، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك؛ حيث بدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية غير الحكومية التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي، رغم اختلاف كل منها في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابياً في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي ظلت في معظمها مرتبطة في تلك المرحلة بالتزام معين بأحزاب وفصائل الحركة الوطنية.^{٤٧}

بعد قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، أصبحت المرحلة تشير إلى كونها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، دار حولها جدل كبير من حيث أولوية قضايا التحرر أم قضايا التنمية والمطالب الاجتماعية للإنسان الفلسطيني "رجل، امرأة" كون المرأة الفلسطينية خلال المراحل السابقة شاركت في مسيرة الكفاح الوطني، وأجّلت بصورة طوعية أو إكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل، وقد انعكس هذا سلباً على الحركة النسوية التي وقعت في الارتباك ذاته، والحيرة بين برنامجين، برنامج العمل الوطني، والبرنامج الاجتماعي، فاستمر النقاش طويلاً، في أحيان كثيرة كان نقاشاً عقيماً حول أولويات العمل التي تطرحها طبيعة التغيرات.^{٤٨}

وإن حسم هذا الجدل بشكل واقعي حيث ركزت المنظمات النسوية عملها على قضايا المرأة الاجتماعية والمطلبية، فقد تزايد انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية ما بعد قدوم السلطة الوطنية، بما يزيد عن ألفي منظمة، منها ما لا يقل عن نسبة ١٠% منظمات ترتبط شكلياً أو عملياً بقضايا المرأة.^{٤٩} من المسلم به أن دور المرأة ومشاركتها في المنظمات الأهلية لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة فمن الصعب أن تتطور أدوار المرأة وتتحرك وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلا إذا سمحت مرحلة تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع .

^{٤٧} طلال عوكل- المرأة والحزب السياسي، مجلة تسامح، العدد الخامس حزيران ٢٠٠٤، ص ٦٧-٧٣.

^{٤٨} ريم نزال، (الحركة النسائية الفلسطينية: الأزمة هل هي قدر)، مجلة رؤية أخرى، عدد نيسان ٩٩، ص ١٩، حتى ٢١.

^{٤٩} نيبا الأمل إسماعيل، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١، العدد الخامس ص ٨٠-١٠٠.

ويتمثل النشاط الأهلي للنساء في أنماط متعددة من أقدمها وأكثرها شيوعاً الجمعيات الخيرية النسائية، وهي الجمعيات التي ترتبط بالفلسفة التقليدية للأعمال الخيرية والإحسان وتحاول بالتالي ترميم وإصلاح العيوب ومعالجة المشكلات من موقف إصلاحي وهي أكثر أصناف الجمعيات رواجاً. هي تارة جمعيات خيرية "مختلطة" تساهم فيها النساء مع الرجال، وتارةً أخرى جمعيات خيرية نسائية صرفة لا تعمل فيها إلا نساء، فضلاً عن ذلك، هنالك ظاهرة جديدة بالالتفات، هي ظاهرة الجمعيات النسائية الخيرية التي تحاول وراء ستار المساعدات والخدمات المختلفة أن تثبت أيديولوجياً أنها غير ما تعلنه على الملأ.

وهناك جمعيات واتحادات نسائية مرتبطة بأحزاب في السلطة أو خارجها، فإن كانت هذه الأحزاب خارج السلطة، فإنها قد ترتبط بالحركة الوطنية وترتبط نظرتها للمرأة بموقفها الأيديولوجي، أما تلك المنظمات التابعة لأحزاب في السلطة فهي تتحرك في إطار الحزب وتتسم بدرجة عالية من البيروقراطية .

وتشير البيانات والإحصاءات المتوفرة على صعيد المجتمع الفلسطيني إلى ضعف المشاركة النسائية بصورة عامة في التنظيمات والجمعيات الأهلية، فضلاً عن ضعفها في العمل النقابي، وتواجد المرأة أساساً على المستويات القاعدية دون القيادية، وبالتالي ابتعادها عن مواقع صنع القرار إلا ما نذر.

ويذكر هنا أن حوالي ٢٣% من الموظفين الإداريين في الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة من النساء،^{٥٠} فيما تشير دراسة مولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن المنظمات النسائية أنه في عام ١٩٩٣ كان يوجد حوالي ١٧٤ منظمة في الأراضي المحتلة، منها ٣٤ منظمة فقط في قطاع غزة، وهنا لا يمكن إغفال الدور واسع النطاق الذي لعبته هذه المؤسسات في خدمة قضايا النساء، وتقديم العون لهن خاصة في غياب العائل^{٥١}، كما تأتي هذه المشاركة في هذه المنظمات من فئات اجتماعية معينة ممن يملكن الوقت والمال وكذلك من فئات عمرية متأخرة نسبياً بعد سن الأربعين غالباً، حيث لا يكون لديهن أطفال في حاجة إلى الرعاية، كما تتسم هذه المنظمات في الغالب بالطابع المدني فتستوعب نساء المدن، مما يعني تهميش قطاعات ومناطق وأجيال وطبقات اجتماعية عن المشاركة في العمل الأهلي النسائي وخاصة مشاركة المرأة الفلسطينية في المخيمات الفلسطينية سواء على مستوى الضفة الغربية أو على مستوى قطاع غزة، مما يؤدي ذلك حتماً إلى صياغة مضمون النشاط الأهلي في إطار أنساق فكرية وثقافية وقيمية لا تمثل الغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات.

^{٥٠} دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣

^{٥١} برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩ .

بما يؤكد "أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهيأة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصاً أقل للنساء مما كانت تتيحها الجمعيات الخيرية القديمة، فتلج الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية تضم أحياناً عدداً كبيراً من النساء وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى إلى علاقة Patron-Client خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة".^{٥٢}

ثالثاً: واقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة

في ضوء المؤشرات السابقة حول واقع المرأة الفلسطينية والمتغيرات السياسية التي طرأت على الواقع السياسي للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، من انقسام سياسي وحصار وعدوان احتلالي على القطاع، لا يمكن الحديث عن واقع المرأة الفلسطينية دون التطرق إلى دور المؤسسات النسوية في القطاع، والمهام التي تقوم بها، وطبيعة البرامج التي تقدمها، ومدى استفادة المرأة من برامج هذه المؤسسات، والتغيرات التي طرأت على تلك البرامج في ضوء المتغيرات الجديدة على الساحة الفلسطينية.

تشير الإحصائيات إلى أن عدد المؤسسات النسوية في قطاع غزة بلغ عام ١٩٩٨ نحو ٣٥ مؤسسة نسوية موزعة على كافة أنحاء القطاع، يتركز أكبر عدد منها في مدينة غزة بواقع ٢٠ مؤسسة، وتوزعت باقي المؤسسات ما بين المنطقة الوسطى والجنوبية والشمالية. وقد ازداد عدد هذه المؤسسات خلال السنوات الماضية ليصل إلى قرابة ٧٠ مؤسسة، تتوزع برامجها ما بين الإغاثة والدعم النفسي والتوعية والقضايا القانونية والاجتماعية للمرأة وإقامة الدورات التدريبية، إضافة إلى بعض الأنشطة والخدمات الأخرى الخاصة بالمرأة.

وللوقوف بشكل علمي أمام طبيعة عمل المؤسسات النسوية في المرحلة الحالية تم القيام بتنفيذ سلسلة من المقابلات التي ضمت كافة المؤسسات النسوية العاملة مع النساء والمعنية بقضايا المرأة، وفي قراءة لنتائج المقابلات فقد ظهرت النتائج التالية:

ثالثاً: الدراسة الميدانية

أهمية الدراسة:

^{٥٢} الجهاز المركزي للإحصاء. "التقرير الإحصائي للقوى العاملة رقم ٨٨"، تموز ٢٠٠٠، ص ٣١.

تكمّن أهمية هذه الدراسة في أنها ستوفّر فهماً أفضل لواقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة في الفترة الأخيرة "أي منذ ٢٠٠٧" وذلك من حيث أنواع الخدمات والبرامج التي تعمل عليها والفئات المستفيدة والمعوقات التي تحد من نشاطاتها خاصة بعد الحرب الإسرائيلية وفي ظل الحصار المفروض على القطاع.

اعتمدت هذه الدراسة على البحث الميداني الذي شمل ٥٣ مؤسسة نسوية "٤٤ مؤسسة نسوية أهلية و ٩ مؤسسات أطر نسوية تابعة للأحزاب والحركات السياسية منها ٧ مؤسسات تابعة لأحزاب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتين تابعتين للحركات الدينية (حماس والجهاد الإسلامي)". ويقصد بالمؤسسة النسوية كل مؤسسة أهلية غير حكومية وغير ربحية سواء كانت تسمى جمعية، مركز، ائتلاف، أو اتحاد وتعنى بشكل رئيسي بقضايا المرأة المختلفة وتستهدف فئة أو أكثر من النساء في برامجها.

وقد تم الفصل بين المؤسسات الأهلية النسوية ومؤسسات الأطر النسوية بسبب الاختلاف في الأهداف الأساسية رغم أن هناك تشابه كبير بينهم في طبيعة البرامج والخدمات المقدمة والفئات المستهدفة.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى بحث واقع المؤسسات النسوية وذلك من خلال:
- الاطلاع على البرامج والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات في الفترة الأخيرة ومقارنتها بالبرامج الأساسية وأهداف المؤسسة.
 - وضع اقتراحات عملية من أجل تحسين البرامج والخدمات المقدمة للنساء من خلال تعزيز قدرات الطواقم العاملة فيها.
 - تحديد المشكلات والعقبات التي تواجه المؤسسات النسوية.
 - توفير المعلومات حول مستوى الكفاءات والمهارات والخبرة المتوفرة لدى العاملين ومدى تأثيرهم في تحسين أداء وعمل المؤسسة.
 - تحديد الفئات النسوية الأكثر استفادة من برامج هذه المؤسسات والفئات النسوية الأقل استفادة.
 - قياس مدى التشبيك والتنسيق بين هذه المؤسسات ونوعية البرامج التي يتم فيها التشبيك.

منهجية الدراسة:

أسلوب البحث: تم إعداد استبيان يتضمن أسئلة حول المعلومات المراد الحصول عليها وتوزيعه على المؤسسات المبحوثة بهدف جمع البيانات.

تحديد المؤسسات: تم تحديد المؤسسات المبحوثة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية في الحكومة المقالة بغزة كأساس للدراسة، ووجد أن عدد المؤسسات النسوية المسجلة يصل إلى قرابة ٧٠ مؤسسة نسوية تم إجراء البحث الميداني على ٥٣ مؤسسة منها أي بنسبة ٧٥,٧% من مجتمع الدراسة الأصلي.

استمارة الدراسة: تكونت الاستمارة من ١٧ جزء كالتالي:

- ١- التوزيع الجغرافي للمؤسسات النسوية حسب محافظات غزة.
- ٢- تاريخ التأسيس.
- ٣- الفئات المستهدفة من النساء.
- ٤- البرامج الأساسية التي تعمل عليها المؤسسة.
- ٥- البرامج الحالية التي تعمل عليها المؤسسة
- ٦- التغيير في برامج المؤسسات في الفترة الخيرة.
- ٧- مصادر التمويل.
- ٨- الموظفين الأساسيين "الدائمين".
- ٩- الموظفين على المشاريع "المؤقتين".
- ١٠- المتطوعون.
- ١١- المعوقات الخارجية.
- ١٢- تأثير التمويل الخارجي في الفترة الأخيرة "منذ ٢٠٠٧".
- ١٣- أداء المؤسسة في الفترة الأخيرة "منذ ٢٠٠٧".
- ١٤- تطوير قدرات العاملين في المؤسسة.
- ١٥- التشبيك بين المؤسسات.
- ١٦- نوعية البرامج التي يتم فيها التشبيك.
- ١٧- نظرة إلى المستقبل.

نتائج الدراسة:

- ١- توزيع المؤسسات حسب المحافظات:

أ - المؤسسات النسوية الأهلية:

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
محافظة غزة	٢١	٤٧,٧ %
محافظة الوسطى	٩	٢٠,٥ %
شمال غزة	٦	١٣,٦ %
خانيونس	٥	١١,٤ %
رفح	٣	٦,٨ %
المجموع	٤٤	١٠٠ %

تتوزع المؤسسات النسوية الأهلية التي أجريت عليها الدراسة كالتالي: ٢١ مؤسسة في مدينة غزة من أصل ٤٤ مؤسسة حيث يلاحظ تمركز للمؤسسات النسوية في محافظة غزة وبفارق كبير عن بقية المحافظات يليها محافظة الوسطى بـ ٩ مؤسسات، ثم محافظة شمال غزة بـ ٦ مؤسسات ثم محافظة خانيونس بـ ٥ مؤسسات ومحافظة رفح بـ ٣ مؤسسات.

ب - المؤسسات النسوية التابعة للأطر السياسية:

جميع المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية "التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والحركات الدينية" لديها فرع رئيسي في مدينة غزة وفروع أخرى في بقية المحافظات.

٢- تاريخ التأسيس:

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

تاريخ التأسيس	العدد	النسبة المئوية
قبل ١٩٩٤	٦	١٣,٦ %
١٩٩٤ - ٢٠٠٠	٩	٢٠,٥ %
٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٣	٥٢,٣ %
٢٠٠٦ حتى الآن	٦	١٣,٦ %
المجموع	٤٤	١٠٠ %

أظهرت نتائج الدراسة أن الفترة بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ شهدت تأسيس ٢٣ مؤسسة نسوية من أصل ٤٤ مؤسسة أجريت عليها الدراسة يليها الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ التي تأسست فيها ٩ مؤسسات نسوية يليها الفترتين ما قبل ١٩٩٤ التي شهدت تأسيس ٦ مؤسسات و ما بعد ٢٠٠٦ تأسيس ٦ مؤسسات أيضا من أصل ٤٤ مؤسسة أجريت عليها الدراسة.

ب- المؤسسات النسوية التابعة للأطر السياسية:

تأسست معظم الأطر النسوية قبل قدوم السلطة ولكن بعضها أنشأ مؤسسات تابعة أو محيطة به في الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠.

٣- الفئات المستهدفة من النساء في برامج عمل المؤسسة:

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

الفئات المستهدفة "يسمح بتعدد الإجابات"	العدد	النسبة المئوية
ربات البيوت	٤٠	٩٠,٩ %
النساء المعنفات	٣٩	٨٨,٦ %
النساء الفقيرات	٣٣	٧٥ %
الخريجات الجامعيات	٢٧	٦١,٤ %
زوجات الأسرى والشهداء	٨	١٨,٢ %
الجريحات والمصابات	٦	١٣,٦ %
النساء العاملات	٥	١١,٤ %
الأسيرات المحررات	٣	٦,٨ %

الفنانات والأديبات	٣	٦,٨ %
المطلقات والأرامل	٢	٤,٥ %
النساء المعوقات	٢	٤,٥ %
المتقاعدات والمسنات	١	٢,٣ %
الأجنبيات المتزوجات من فلسطينيين	١	٢,٣ %

أظهرت نتائج الدراسة أن الفئة الأكثر استهدافاً لدى المؤسسات النسوية هي ربات البيوت حيث استهدفت هذه الفئة ٤٠ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة مبحوثة (بنسبة ٩٠,٩%)، يليها فئة النساء المعنفات حيث تستهدفهن ٣٩ مؤسسة (بنسبة ٨٨,٦%)، النساء الفقيرات استهدفتهن ٣٣ مؤسسة (بنسبة ٧٥%)، ثم الخريجات الجامعيات ٢٧ مؤسسة (بنسبة ٦١,٤%)، زوجات الأسرى والشهداء ٨ مؤسسات (بنسبة ١٨,٢%)، الجريحات والمصابات ٦ مؤسسات (بنسبة ١٣,٦%)، والنساء العاملات ٥ مؤسسات (بنسبة ١١,٤%)، ثم كلا من الأسيرات المحررات والفنانات والأديبات ٣ مؤسسات لكل منهما (بنسبة ٦,٨%)، ثم المطلقات والأرامل والنساء المعوقات مؤسستين لكل منهما (بنسبة ٤,٥%)، وأخيراً المتقاعدات والمسنات وأيضاً الأجنبيات المتزوجات من فلسطينيين مؤسسة واحدة لكل منهما (بنسبة ٢,٣%).

ويلاحظ هنا استحواذ فئات معينة من النساء على اهتمام عدد كبير من المؤسسات النسوية بينما توجد فئات مهمشة من النساء لم يتم استهدافهن في برامج المؤسسات النسوية كغيرهن.

ب- المؤسسات النسوية التابعة للأطر السياسية:

الفئات المستهدفة " يسمح بتعدد الإجابات "	المؤسسات التابعة لأطر منظمة التحرير	المؤسسات التابعة للحركات الدينية	المجموع
ربات البيوت	٧	٢	٩
الخريجات الجامعيات	٧	٢	٩
زوجات الأسرى والشهداء	٧	٢	٩
النساء العاملات	٧	١	٨
المطلقات والأرامل	٤	١	٥
الجريحات والمصابات	٥	٠	٥
النساء الفقيرات	٣	٢	٥
النساء المعنفات	٣	٠	٣
المتقاعدات والمسنات	١	١	٢
الأسيرات المحررات	١	٠	١

الفنانات والأديبات	•	•	•
النساء المعوقات	•	•	•
الأجنبيات المتزوجات من فلسطينيين	•	•	•

أظهرت النتائج أن أكثر الفئات المستهدفة من النساء من قبل المؤسسات النسوية التابعة للأحزاب السياسية والحركات الدينية هن ربات البيوت والخريجات الجامعيات وزوجات الأسرى والشهداء حيث استهدفت هذه الفئات جميع المؤسسات المبحوثة يليها فئة النساء العاملات ٨ مؤسسات، يليها المطلقات والأرامل والجريحات والمصابات والنساء الفقيرات ٥ مؤسسات لكل فئة، ويقل الاهتمام بالنساء المتقاعدات والمسنات وبالأسيرات المحررات، فيما غاب اهتمام هذه المؤسسات بالفنانات والأديبات والنساء المعوقات والأجنبيات المتزوجات من فلسطينيين.

٤ - البرامج الأساسية التي تعمل عليها المؤسسة:

أ - المؤسسات النسوية الأهلية:

البرامج الأساسية " يسمح بتعدد الإجابات "	العدد	النسبة المئوية
توعية وتنقيف	٣٦	٨١,٨ %
تدريب وتأهيل	٣١	٧٠,٥ %
رعاية صحية	٧	١٥,٩ %
تنمية اقتصادية	٤	٩,١ %
أبحاث ودراسات	٣	٦,٨ %
إعلام وتوثيق	٣	٦,٨ %
دعم نفسي / مجتمعي	٢	٤,٥ %
إغاثة إنسانية	٢	٤,٥ %
التعبئة والمناصرة/ الضغط والتأثير	٢	٤,٥ %
ثقافة وفنون	٢	٤,٥ %
خدمات واستشارات قانونية	١	٢,٣ %

تتركز البرامج الأساسية التي تعمل عليها معظم المؤسسات المبحوثة في برنامج التوعية والتنقيف وبرنامج التدريب والتأهيل حيث أظهرت النتائج أن ٣٦ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة أجريت عليها الدراسة (بنسبة ٨١,٨ %) من المؤسسات المبحوثة تعمل على برنامج التوعية والتنقيف، ٣١ مؤسسة (بنسبة ٧٠,٥ %) تعمل على برنامج التدريب والتأهيل ويعتبر برنامج التوعية والتنقيف وبرنامج

التدريب والتأهيل من أكثر البرامج المعمول عليها في المؤسسات النسوية كما هو ملاحظ يليهما بفارق كبير برنامج الرعاية الصحية التي تعمل عليه ٧ مؤسسات (بنسبة ١٥,٩ %)، ثم برنامج التنمية الاقتصادية "دعم مشاريع صغيرة للنساء" حيث تعمل عليه ٤ مؤسسات (بنسبة ٩,١ %)، يليها كلا من برنامج الأبحاث والدراسات وبرنامج الإعلام والتوثيق ٣ مؤسسات لكل منهما (بنسبة ٦,٨ %)، ثم برنامج الدعم النفسي / المجتمعي وبرنامج الإغاثة الإنسانية وبرنامج الثقافة والفنون وبرنامج التعبئة والمناصرة / التأثير والضغط بواقع مؤسستين فقط لكل برنامج (بنسبة ٤,٥ %)، وأخيرا برنامج الخدمات والاستشارات القانونية حيث أفادت مؤسسة واحدة فقط بالعمل على هذا البرنامج وبنسبة ٢,٣ % من المؤسسات المبحوثة.

ب- المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

المجموع	المؤسسات التابعة للحركات الدينية	المؤسسات التابعة لأطر منظمة التحرير	البرامج الأساسية " يسمح بتعدد الإجابات "
٩	٢	٧	توعية وتنقيف
٨	٢	٦	تدريب وتأهيل
٦	٠	٦	الضغط والتأثير
٣	١	٢	إغاثة ومساعدات
١	٠	١	تنمية إقتصادية
١	٠	١	خلق فرص عمل

أظهرت النتائج أن ٩ مؤسسات من أصل ٩ مؤسسات تابعة للأطر النسوية السياسية " ٧ مؤسسات تابعة لمنظمة التحرير ومؤسستين تابعتين للحركات الدينية" تعمل على برنامج التوعية والتنقيف يليه برنامج التدريب والتأهيل بواقع ٨ مؤسسات، يليه برنامج الضغط و التأثير لتغيير القوانين تعمل عليه ٦ مؤسسات تابعة لمنظمة التحرير ويلاحظ هنا غياب هذا البرنامج عن برامج عمل المؤسسات التابعة للحركات الدينية يليه برنامج الإغاثة والمساعدات ٣ مؤسسات، ثم يأتي أخيرا برنامج التنمية الاقتصادية "مؤسسة واحدة تابعة لمنظمة التحرير" وبرنامج خلق فرص عمل مؤسسة واحدة أيضا.

٥- البرامج الحالية التي تعمل عليها المؤسسة:

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

البرامج الأساسية	العدد	النسبة المئوية
دعم نفسي / مجتمعي	٣٥	٧٩,٥ %
توعية وتنقيف	٣٣	٧٥ %
تدريب وتأهيل	٢٩	٦٥,٩ %
إغاثة	٢٨	٦٣,٦ %
رعاية صحية	٦	١٣,٦ %
أبحاث ودراسات	٣	٦,٨ %
إعلام وتوثيق	٣	٦,٨ %
ثقافة وفنون	٢	٤,٥ %
التعبئة والمناصرة/ الضغط والتأثير	٢	٤,٥ %
تنمية إقتصادية	١	٢,٣ %
خدمات واستشارات قانونية	١	٢,٣ %

تظهر النتائج أن ٣٥ مؤسسة من أصل ٤٤ تعمل على برنامج الدعم النفسي/ المجتمعي (بنسبة ٧٩,٥%) من المؤسسات المبحوثة "حيث ازدادت نسبة المؤسسات العاملة على برنامج الدعم النفسي/ المجتمعي حاليا مقارنة مع نسبة المؤسسات التي تعتبر هذا البرنامج أساسيا ضمن برامج عمل المؤسسة في الفترة الماضية، وتظهر النتائج أيضا أن ٣٣ مؤسسة تعمل على برنامج التوعية والتنقيف (بنسبة ٧٥%) ويلاحظ هنا أن نسبة المؤسسات العاملة على هذا البرنامج نقصت قليلا مقارنة مع ٣٦ مؤسسة تعتبر البرنامج أساسيا ضمن برامج عملها.

وتظهر النتائج أن ٢٩ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٦٥,٩%) من المؤسسات المبحوثة تعمل حاليا على برنامج التدريب والتأهيل ويلاحظ هنا أيضا انخفاض بسيط في عدد المؤسسات العاملة على البرنامج مقارنة مع ٣١ مؤسسة تعتبر هذا البرنامج أساسيا في الفترة الماضية.

بينما أظهرت النتائج أن ٦ مؤسسات تعمل على برنامج الرعاية الصحية (بنسبة ١٣,٦%)، يليها ٣ مؤسسات تعمل على برنامج الأبحاث والدراسات وأيضا ٣ مؤسسات تعمل على برنامج الإعلام والتوثيق (بنسبة ٦,٨%)، ثم يأتي برنامج الثقافة والفنون الذي تعمل عليه حاليا مؤسستين فقط (بنسبة ٤,٥%)، برنامج التعبئة والمناصرة تعمل عليه مؤسستين أيضا (بنسبة ٤,٥%)، وأخيرا برنامج الخدمات والاستشارات القانونية تعمل عليه مؤسسة واحدة من أصل ٤٤ مؤسسة وبنسبة ٢,٣% من المؤسسات المبحوثة.

من النتائج السابقة يمكننا استنتاج أن معظم المؤسسات النسوية في الفترة الحالية "منذ ٢٠٠٧" أصبحت تركز على برنامجي الدعم النفسي/ المجتمعي والإغاثة الإنسانية مع بقاء العمل على برنامج التوعية والتثقيف وبرنامج التدريب والتأهيل بنفس الأهمية وانخفاض التركيز على بقية البرامج الأخرى.

ب- المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

المجموع	المؤسسات التابعة للحركات الدينية	المؤسسات التابعة لأطر منظمة التحرير	البرامج الأساسية" يسمح بتعدد الإجابات"
٩	٢	٧	توعية وتثقيف
٩	٢	٧	إغاثة ومساعدات
٨	٢	٦	تدريب وتأهيل
٦	١	٥	دعم نفسي ومجتمعي

أظهرت النتائج أن ٩ مؤسسات مازالت تعمل على برنامج التوعية والتثقيف، بالإضافة إلى برنامج الإغاثة والمساعدات الذي تعمل عليه حاليا ٩ مؤسسات أيضا، ويلاحظ هنا ازدياد عدد مؤسسات الأطر النسوية السياسية التي أصبحت تعمل على برنامج الإغاثة والمساعدات في الفترة الحالية مقارنة مع ٣ مؤسسات تضع هذا البرنامج كبرنامج أساسي سابقا.

وأظهرت النتائج أن ٦ مؤسسات من أصل ٩ مؤسسات، أصبحت تعمل على برنامج الدعم النفسي/ المجتمعي بينما لم تكن هذه المؤسسات تعتبر هذا البرنامج برنامج أساسي في الفترة الماضية ويرجع السبب في ذلك إلى محاولة المؤسسات العمل على برامج جديدة ترتبط أكثر بواقع النساء.

تظهر النتائج أيضا إختفاء العمل على برامج أساسية مثل برنامج التنمية الاقتصادية وبرنامج الضغط والتأثير لتغيير القوانين وبرنامج خلق فرص عمل ويمكن تفسير ذلك وإرجاعه إلى الوضع السياسي الداخلي وسيطرة حركة حماس على السلطة في غزة هذا بالنسبة لبرنامج خلق فرص عمل أما برنامج التنمية الاقتصادية فيمكن إرجاع السبب في اختفائه إلى رغبة المؤسسات في تقديم مساعدات سريعة واعتبار هذه الطريقة أفضل من بناء مشاريع صغيرة للنساء تأخذ وقتا طويلا للنمو وعدم جدوى هذه المشاريع في ظل الحصار وعدم توفر المواد الخام والسوق المحلي.

٦- التغيير في برامج المؤسسات في الفترة الأخيرة "منذ ٢٠٠٧":

أ- المؤسسات الأهلية النسوية

البرامج الحالية حدث فيها:	العدد	النسبة المئوية
بقيت البرامج الأساسية كما هي واستحدثت برامج جديدة	٢٨	٦٣,٦ %
تعديل بعض البرامج الأساسية	١٢	٢٧,٣ %

تغيير واستبدال بعض البرامج الأساسية	٣	٦,٨ %
بقيت البرامج الأساسية كما هي دون استحداث برامج جديدة	١	٢,٣ %
المجموع	٤٤	١٠٠ %

أظهرت النتائج أن ٢٨ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٦٣,٦ %) من المؤسسات المبحوثة استحدثت برامج جديدة مع بقاء البرامج الأساسية كما هي بينما أفادت ١٢ مؤسسة (بنسبة ٢٧,٣ %) أنها قامت بتعديل بعض البرامج الأساسية لتواكب احتياجات النساء، ٣ مؤسسات (بنسبة ٦,٨ %) قامت بتغيير واستبدال بعض البرامج الأساسية بينما أفادت مؤسسة واحدة فقط أن برامجها الأساسية بقيت كما هي دون تغيير أو تعديل.

ب- المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

البرامج الحالية حدث فيها:	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	المجموع
بقيت البرامج الأساسية كما هي واستحدثت برامج جديدة	٥	٢	٧
تعديل بعض البرامج الأساسية	١	٠	١
تغيير واستبدال بعض البرامج الأساسية	١	٠	١
بقيت البرامج الأساسية كما هي دون استحداث برامج جديدة	٠	٠	٠
المجموع	٧	٢	٩

أظهرت النتائج أن ٧ مؤسسات من أصل ٩ مؤسسات قامت باستحداث برامج جديدة مع بقاء العمل على البرامج الأساسية للمؤسسة بينما أفادت مؤسسة واحدة فقط أنها قامت بإجراء تعديل في بعض البرامج لتواكب احتياجات النساء، وأفادت مؤسسة واحدة فقط أنها قامت بتغيير واستبدال بعض البرامج الأساسية.

ومن الجدير ملاحظته أن المؤسسات النسوية الأهلية قد تجاوزت مع احتياجات الوضع القائم ومتطلباته، وخاصة بعد فترة الحرب الأخيرة فقد قررت الكثير من المؤسسات النسوية دمج قضية الإغاثة ضمن برامجها ولكنها لم تلغي برامجها الأساسية بل واكبت احتياجات فترة طارئة محدودة خاصة المؤسسات النسوية العاملة في مجال التعبئة والحشد والمناصرة وبناء القدرات حيث يتمثل دورها الأساسي في التأثير على مستوى القوانين من أجل إنجاز أهدافها في انتزاع حقوق النساء

وتمكن المرأة ، ولكن ما طرأ عليها من واقع الحصار والعدوان جعل هذه المؤسسات تضطر للتعامل مع بعض البرامج الإغاثية

٧- مصادر التمويل:

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

مصادر التمويل "يسمح بتعدد الإجابات"	العدد	النسبة المئوية
ذاتي	٢٩	٦٥,٩ %
مانح دولي	٢١	٤٧,٧ %
جهات خيرية	٩	٢٠,٥ %
حكومي / أحزاب	٠	٠ %

أظهرت النتائج أن ٢٩ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٦٥,٩ %) تعتمد على التمويل الذاتي وذلك من خلال برامج تدر دخلا على المؤسسة مثل برامج التدريب والتأهيل، أو من خلال مساهمة أعضاء الجمعية في تمويل التكاليف الأساسية للمؤسسة "كالإيجار وصيانة الأجهزة..الخ".

بينما أظهرت النتائج أن ٢١ مؤسسة (بنسبة ٤٧,٧ %) تحصل على تمويل من مانح دولي، ويلاحظ أن هناك عدة مؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي رغم حصولها على تمويل من مانح دولي يرجع السبب في ذلك أن التمويل الخارجي يأتي لفترة المشروع فقط وبعد إنتهاء المشروع ينتهي التمويل أيضا باستثناء عدد قليل جدا من المؤسسات النسوية الحاصلة على تمويل طويل الأمد "لعدة سنوات" حيث بلغ عددها ٦ مؤسسات من أصل ٤٤ مؤسسة فقط "غير مذكورة في الجدول".

بينما أظهرت النتائج أن ٩ مؤسسات من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٢٠,٥ %) تعتمد على جهات خيرية وتبرعات في تمويلها مع ملاحظة أن التمويل الحكومي للمؤسسات النسوية الأهلية هو (٠ %) ويظهر هنا غياب دور الحكومة في دعم وتمويل المؤسسات النسوية.

ب- المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

مصادر التمويل "يسمح بتعدد الإجابات"	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	المجموع
تمويل من الحزب أو الحركة	٧	2	٩
جهات خيرية	٧	٢	٩
مانح دولي	٣	٠	٣
تمويل ذاتي	٠	١	١

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات المبحوثة ٩ مؤسسات تعتمد في تمويلها على الحزب التابعة له أو الحركة.

أيضا جميع المؤسسات المبحوثة وهي ٩ مؤسسات تحصل على تمويل من جهات خيرية وهي غالبا جهات منتمية لنفس الحزب أو الحركة.

بينما نجد أن هناك فقط ٣ مؤسسات تابعة لمنظمة التحرير حصلت على تمويل مانح دولي ويغيب تمويل المانح الدولي عن المؤسسات التابعة للحركات الدينية، ويلاحظ الفرق بين المؤسسات النسوية الأهلية التي تعتمد كليا على تمويل المانح الدولي والتمويل الذاتي حيث أن الـ ٩ مؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية تعتمد كليا على تمويل الحزب.

٨- الموظفين الأساسيين "الدائمين":

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

الموظفين الأساسيين "الدائمين"	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٢	٢٧,٣ %
لا	٣٢	٧٢,٧ %
المجموع	٤٤	١٠٠ %

أظهرت النتائج أن ١٢ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٢٧,٣ %) من المؤسسات المبحوثة أفادت بوجود موظفين أساسيين يتقاضون راتبا ثابتا في المؤسسة بينما أفادت ٣٢ مؤسسة (بنسبة ٧٢,٧ %) من المؤسسات المبحوثة أنه لا يوجد لديها موظفين أساسيين.

ب- المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

الموظفين الأساسيين "الدائمين"	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	المجموع
نعم	٧	٢	٩
لا	٠	٠	٠
المجموع	٧	٢	٩

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات المبحوثة ٩ مؤسسات أفادت أن لديها موظفين أساسيين يتقاضون راتبا ثابتا في المؤسسة. ويلاحظ هنا الفرق بين المؤسسات النسوية الأهلية حيث أن نسبة المؤسسات التي

لديها موظفين أساسيين "دائمين" قليلة بينما المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية تعتمد كلياً على الموظفين الأساسيين.

٩ - الموظفين على المشاريع:

أ - المؤسسات النسوية الأهلية:

الموظفين على المشاريع	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٠	٤٥,٥ %
لا	٢٤	٥٤,٥ %
المجموع	٤٤	١٠٠ %

أظهرت النتائج أن ٢٠ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة أفادت أن لديها موظفين على المشاريع (بنسبة ٤٥,٥ %) من المؤسسات المبحوثة "أقل من النصف" بينما أفادت ٢٤ مؤسسة (بنسبة ٥٤,٥ %) أنه ليس لديها موظفين على المشاريع حالياً. يمكننا أن نربط عدد المؤسسات التي لديها موظفين على المشاريع "٢٠ مؤسسة" بعدد المؤسسات التي تحصل على تمويل من مانح دولي "٢١ مؤسسة".

ب - المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

أظهرت النتائج عدم وجود موظفين مؤقتين "على المشاريع" في جميع مؤسسات الأطر النسوية السياسية "التابعة لمنظمة التحرير والتابعة للحركات الدينية" جميع المؤسسات المبحوثة "٩ مؤسسات" لديها فقط موظفين أساسيين "دائمين". ويمكن أن نستنتج من ذلك اعتماد المؤسسات النسوية الأهلية كلياً على المشاريع الممولة من جهات مانحة في التوظيف وذلك لعدم وجود تمويل دائم لها أما الأطر النسوية السياسية لا تعتمد على المشاريع المؤقتة وبالتالي ليس لديها موظفين لفترة مؤقتة.

١٠ - المتطوعون:

أ - المؤسسات النسوية الأهلية:

المتطوعون	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٤	١٠٠ %
لا	٠	٠ %
المجموع	٤٤	١٠٠ %

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات المبحوثة وعددها ٤٤ مؤسسة أفادت بوجود متطوعين يعملون في المؤسسة، ويلاحظ هنا اعتماد المؤسسات النسوية الأهلية كليا على المتطوعين في نشاطاتها.

ب- المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

المتطوعون	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	المجموع
نعم	٧	٢	٩
لا	٠	٠	٠
المجموع	٧	٢	٩

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية وللحركات الدينية أفادت أن لديها متطوعين وهي تتشابه في ذلك مع المؤسسات النسوية الأهلية.

١١ - المعوقات الخارجية:

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

المعوقات الخارجية "يسمح بتعدد الإجابات"	العدد	النسبة المئوية
الإنقسام في الصف الفلسطيني	٤٣	٩٧,٧ %
الحصار المفروض على قطاع غزة	٣٩	٨٨,٦ %
التمويل	٣٣	٧٥ %
تعرض المؤسسة لإغلاق أو سطو	١٠	٢٢,٧ %
منع المؤسسة من إنجاز بعض الأنشطة	٧	١٥,٩ %
معوقات أخرى	١٠	٢٢,٧ %

أظهرت النتائج أن ٤٣ مؤسسة من أصل ٤٤ (بنسبة ٩٧,٧ %) من المؤسسات المبحوثة تعتبر أن الإنقسام في الصف الفلسطيني هو المعيق الأكبر لعملها، ٣٩ مؤسسة (بنسبة ٨٨,٦ %)، أفادت عن تأثيرها بالحصار المفروض على قطاع غزة، بينما أفادت ٣٣ مؤسسة (بنسبة ٧٥ %) أنها تعتبر التمويل وصعوبة الحصول عليه معيقا أساسيا في عمل المؤسسة. بينما أفادت ١٠ مؤسسات (بنسبة ٢٢,٧ %)

أنها تعرضت لإغلاق من قبل الحكومة المقالة في غزة أو سطو على موقع المؤسسة وأفادت ٧ مؤسسات (بنسبة ١٥,٩%) أنها منعت من إنجاز بعض الأنشطة من قبل الحكومة المقالة في غزة وتتمثل هذه الأنشطة حسب المصادر في تنظيم مسيرات سلمية أو توزيع مساعدات إنسانية.

بينما أفادت ١٠ مؤسسات من أصل ٤٤ مؤسسة عن وجود معوقات أخرى تم تحديدها في النقاط التالية:

- احتياجات المجتمع أكبر من الإمكانيات المتاحة للمؤسسات.
- استحواذ المؤسسات الكبرى على التمويل وعدم التفات الممول إلى المؤسسات الصغرى والحديثة الناشئة.
- تعامل المؤسسات الكبرى مع مجموعة معينة من المؤسسات الصغرى وعدم بحثها عن مؤسسات أخرى حيث تقوم بتنفيذ جميع مشاريعها مع هذه المؤسسات.
- محاولة بعض النساء "الفئة المستهدفة" تسييس الحوار والأفكار حتى ولو كانت بشكل محايد.
- الفئة المستهدفة من النساء تطمح من وراء مشاركتها في الأنشطة أن تحصل دائما على مقابل "كوبونة مثلا"
- غياب دور الحكومة في التمويل ومساعدة المؤسسات .
- المشاكل التي أفرزتها الحرب والحصار جعل الفئة المستهدفة تحجم عن المشاركة في الكثير من الأنشطة.
- توقف العمل في العديد من المؤسسات بسبب الحرب وانقطاع المواصلات.
- تراجع مؤشرات سيادة القانون وأثر ذلك على النساء ومشاركتهن في أنشطة المؤسسات النسوية.
- العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني ونظرته الدونية للمرأة.
- الوضع الاقتصادي المتدهور جعل قضايا مساواة وحقوق المرأة تتراجع لصالح أولوية توفير متطلبات وأساسيات الحياة.
- نقص كفاءة العاملين واحتياجهم المستمر إلى التطوير في قدراتهم ومهاراتهم.

ب - المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

المجموع	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	المعيقات الخارجية "يسمح بتعدد الإجابات"
٩	٢	٧	الحصار المفروض على قطاع غزة
٧	٠	٧	الإنقسام في الصف الفلسطيني
٣	٠	٣	منع المؤسسة من إنجاز بعض الأنشطة

١	٠	١	تعرض المؤسسة لإغلاق أو سطو
١	٠	١	التمويل
٢	٠	٢	معوقات أخرى

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات المبحوثة تعتبر أن المعيق الأكبر لها هو الحصار المفروض على قطاع غزة، بينما أفادت ٧ مؤسسات أنها تعاني من تداعيات الانقسام ويلاحظ هنا عدم تأثر المؤسسات التابعة للحركات الدينية من الانقسام.

أفادت ٣ مؤسسات أنها منعت من إنجاز بعض الأنشطة من قبل الحكومة المقالة في غزة تمثلت هذه الأنشطة في تنظيم مسيرات سلمية احتجاجاً على الأوضاع بينما أفادت مؤسسة واحدة فقط أنها تعرضت لإغلاق أو سطو عليها ومؤسسة واحدة فقط اعتبرت أن التمويل يشكل عائقاً لعمل المؤسسة. بينما أفادت مؤسستين عن وجود معوقات أخرى تم تحديدها في: التركيز على الأنشطة ذات الطابع الوطني والسياسي واشتراط الفئات المستهدفة من النساء الحصول على مساعدة أو كوبونة مقابل المشاركة في أنشطة المؤسسة.

يلاحظ أن المؤسسات النسوية الأهلية تأثرت بشكل أكبر من ناحية التمويل - كونها تعتمد بشكل شبه كامل على التمويل الخارجي من مؤسسات الأطر النسوية السياسية بسبب اعتماد الأخيرة على التمويل الذاتي وتمويل الحزب التابعة له.

١٢ - التمويل الخارجي في الفترة الأخيرة "منذ ٢٠٠٧":

أ - المؤسسات النسوية الأهلية:

التمويل في الفترة الأخيرة	العدد	النسبة المئوية
لم نحصل على تمويل من قبل	٢٣	٥٢,٣ %
نقص التمويل	٨	١٨,٢ %
ازداد التمويل	٦	١٣,٦ %
لم يتأثر	٥	١١,٤ %
اختفى التمويل	٢	٤,٥ %
يتأخر في الوصول	٠	٠ %
المجموع	٤٤	١٠٠ %

أظهرت النتائج أن ٢٣ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٥٢,٣ %) لم يحصلوا على تمويل خارجي من قبل ، بينما ذكرت ٨ مؤسسات (بنسبة ١٨,٢ %) أن التمويل قد نقص في الفترة الأخيرة، ٦

مؤسسات (بنسبة ١٣,٦ %) أفادت أن التمويل ازداد، بينما ذكرت ٥ مؤسسات (بنسبة ١١,٤ %) أن التمويل لم يتأثر وبقي كما هو، مؤسستين فقط من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٤,٥ %) من المؤسسات المبحوثة ذكرت أن التمويل اختفى تماما في الفترة الأخيرة منذ ٢٠٠٧.

ب- المؤسسات التابعة للأطر النسوية السياسية:

التمويل	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	المجموع
يتأخر في الوصول	٤	٢	٦
لم يتأثر	٢	٠	٢
نقص التمويل	١	٠	١
ازداد التمويل	٠	٠	٠
اختفى التمويل	٠	٠	٠
لم نحصل على تمويل من قبل	٠	٠	٠
المجموع	٧	٢	٩

أظهرت النتائج أن ٦ مؤسسات من أصل ٩ أفادت أن التمويل يتأخر في الوصول في الفترة الأخيرة بينما ذكرت مؤسستين أن التمويل لم يتأثر في الفترة الأخيرة ومؤسسة واحدة ذكرت أن التمويل نقص في الفترة الأخيرة، ولم تذكر أي مؤسسة أن التمويل ازداد أو اختفى تماماً.

١٣- أداء المؤسسة في الفترة الأخيرة :

أ- المؤسسات النسوية الأهلية :

التحسن في أداء المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٢	٩٥,٥%
لا	٢	٤,٥%
المجموع	٤٤	١٠٠%

أظهرت النتائج أن ٤٢ مؤسسة من أصل ٤٤ (٩٥,٥% من المؤسسات المبحوثة) أفادت بأن هناك تحسن في أداء المؤسسة في الفترة الأخيرة بينما أفادت مؤسستين من أصل ٤٤ أي بنسبة ٤,٥ % من المؤسسات المبحوثة بأنه لا يوجد تحسن في الأداء في الفترة الأخيرة (منذ ٢٠٠٧).

ب- مؤسسات الأطر النسوية السياسية :

المجموع	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	تحسن في أداء المؤسسة
٧	٢	٥	نعم
٢	٠	٢	لا
٩	٢	٧	المجموع

أظهرت النتائج أن ٧ مؤسسات من أصل ٩ أفادت بوجود تحسن في أداء المؤسسة في الفترة الأخيرة بينما أفادت مؤسستين عن عدم وجود تحسن في الأداء في الفترة الأخيرة (منذ ٢٠٠٧).

من الملاحظ وجود تحسن فعلي في أداء بعض المؤسسات النسوية وخاصة اتجاه تصدي معظمها لبعض الاحتياجات والقضايا التي تواجهها النساء مثل الحد من ظاهرة الفقر والضغط النفسية التي تفشت أثناء الحصار وبعد الحرب .

١٤- تطوير قدرات العاملين في المؤسسة :

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

النسبة المئوية	العدد	حاجة العاملين إلى تطوير القدرات والمهارات
١٠٠%	٤٤	نعم
٠%	٠	لا
١٠٠%	٤٤	المجموع

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات المبحوثة (٤٤ مؤسسة) أفادت بحاجة العاملين لديها إلى تطوير دائم لقدراتهم ومهاراتهم وتأهيلهم مهنيًا .

ب- مؤسسات الأطر النسوية السياسية:

المجموع	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	حاجة العاملين إلى تطوير القدرات والمهارات
٩	٢	٧	نعم
٠	٠	٠	لا
٩	٢	٧	المجموع

أظهرت النتائج أيضاً أن جميع المؤسسات المبحوثة أفادت بحاجة العاملين لديها إلى تطوير قدراتهم ومهاراتهم وتأهيلهم مهنيًا .

١٥- التشبيك بين المؤسسات :

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

النسبة المئوية	العدد	التشبيك مع المؤسسات "يسمح بتعدد الإجابات"
١٠٠%	٤٤	التشبيك مع المؤسسات النسوية الأهلية
٥٤,٥%	٢٤	التشبيك مع مؤسسات الأطر النسوية التابعة لمنظمة التحرير
٠%	٠	التشبيك مع مؤسسات تابعة للحركات الدينية

أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات المبحوثة (٤٤ مؤسسة) (بنسبة ١٠٠%) أفادت أنها تقوم بتشبيك مع مؤسسات أهلية أخرى بينما يقل عدد المؤسسات التي تقوم بتشبيك مع مؤسسات الأطر النسوية التابعة لمنظمة التحرير ليصل العدد إلى ٢٤ مؤسسة من أصل ٤٤ مؤسسة (بنسبة ٥٤,٥%) من المؤسسات المبحوثة ويختفي التشبيك تماماً (٠%) مع المؤسسات النسوية التابعة للحركات الدينية .

ب - مؤسسات الأطر النسوية السياسية :

المجموع	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	التشبيك مع المؤسسات "يسمح بتعدد الإجابات"
٦	٠	٦	التشبيك مع المؤسسات النسوية الأهلية
٥	٠	٥	التشبيك مع مؤسسات الأطر النسوية التابعة لمنظمة التحرير
٠	٠	٠	التشبيك مع مؤسسات تابعة للحركات الدينية

أظهرت النتائج أن ٦ مؤسسات من أصل ٩ (وجميعها تابعة لمنظمة التحرير) تقوم بالتشبيك مع مؤسسات نسوية أهلية، بينما أفادت ٥ مؤسسات (تابعة لمنظمة التحرير) أنها تقوم بالتشبيك مع مؤسسات شبيهة (أطر نسوية تابعة لمنظمة التحرير) ويختفي التشبيك تماماً مع المؤسسات النسوية التابعة للحركات الدينية

ويلاحظ هنا ضعف التنسيق والتشبيك بين المؤسسات النسوية الأهلية ومؤسسات الأطر النسوية التابعة لمنظمة التحرير من جهة واختفائه تماماً مع المؤسسات النسوية التابعة للحركات الدينية من جهة أخرى ويرجع ذلك إلى عدم التوافق في المبادئ والاختلاف في الأفكار والرؤى .

١٦ - نوعية البرامج التي يتم فيها التشبيك:

أ - المؤسسات النسوية الأهلية

البرامج التي يتم فيها التشبيك	العدد	النسبة المئوية
توعية وتنقيف	٣٠	٦٨,٢%
تدريب وتأهيل	٢١	٤٧,٧%
دعم نفسي/ مجتمعي	١٨	٤٠,٩%
إغاثة	١٥	٣٤,١%
التعبئة والمناصرة / الضغط والتأثير	٢	٤,٥%
أبحاث ودراسات	١	٢,٣%
إعلام وتوثيق	١	٢,٣%

أظهرت النتائج أن أكثر البرامج التي تتم بالتشبيك بين المؤسسات هو برنامج التوعية والتنقيف حيث أفادت ٣٠ مؤسسة من أصل ٤٤ (بنسبة ٦٨,٢% من المؤسسات المبحوثة) بوجود تشبيك مع بعضها في برنامج التوعية والتنقيف يليه برنامج التدريب والتأهيل (٢١ مؤسسة) (بنسبة ٤٧,٧%)، بينما أفادت ١٨ (بنسبة ٤٠,٩%) عن وجود تشبيك في برنامج الدعم النفسي/ المجتمعي، وأفادت ١٥ مؤسسة (بنسبة ٣٤,١%) بوجود تشبيك في برنامج الإغاثة، ومؤسساتين فقط (بنسبة ٤,٥%) بوجود تشبيك في برنامج التعبئة والمناصرة ومؤسسة واحدة فقط (بنسبة ٢,٣%) أفادت بوجود تشبيك في برنامج الأبحاث والدراسات ، كما أفادت أيضاً مؤسسة واحدة فقط (بنسبة ٢,٣%) أفادت بوجود تشبيك مع المؤسسات الأخرى في برنامج الإعلام والتوثيق.

ب - مؤسسات الأطر النسوية السياسية :

المجموع	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	البرامج التي يتم فيها التشبيك
٧	٠	٧	توعية وتنقيف
٣	٠	٣	دعم نفسي / مجتمعي
٢	٠	٢	تدريب وتأهيل
٢	٠	٢	إغاثة ومساعدات

أظهرت النتائج أن ٧ مؤسسات من أصل ٩ وجميعها تابعة لمنظمة التحرير أفادت بأن أكثر البرامج التي يتم فيها تشبيك مع المؤسسات الأخرى هو برنامج التوعية والتنقيف يليه برنامج الدعم النفسي / المجتمعي (٣ مؤسسات)، يليه كلاً من برنامج التدريب والتأهيل (مؤسستين)، وبرنامج الإغاثة والمساعدات (مؤسستين فقط).

ومن الملاحظ أن إحدى المشاكل التي تواجه المؤسسات النسوية أنها تفتقر إلى التنسيق والتشبيك الفعلي الأمر الذي يسبب في إضعافها وإضعاف دورها وبرامجها.

١٧- نظرة إلى المستقبل :

أ- المؤسسات النسوية الأهلية:

هل تعتقد أن المستقبل القريب يحمل واقع أفضل لمؤسستكم؟	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٧	٨٤,١%
لا	٧	١٥,٩%
المجموع	٤٤	١٠٠%

أظهرت النتائج أن ٣٧ مؤسسة من أصل ٤٤ (بنسبة ٨٤,١%) من المؤسسات المبحوثة متفائلة بمستقبل أفضل بينما أظهرت ٧ مؤسسات (بنسبة ١٥,٩%) العكس حيث نظرت إلى المستقبل نظرة متشائمة .

ب - مؤسسات النسوية السياسية:

هل تعتقد أن المستقبل القريب يحمل واقع أفضل لمؤسساتكم ؟	مؤسسات تابعة لأطر منظمة التحرير	مؤسسات تابعة للحركات الدينية	المجموع
نعم	٥	٢	٧
لا	٢	٠	٢
المجموع	٧	٢	٩

أظهرت النتائج أن ٧ مؤسسات من أصل ٩ متفائلة في المستقبل، بينما أفادت مؤسستين بأنهما غير متفائلتين بتحقيق واقع أفضل لها في المستقبل القريب.

استخلاصات وتوصيات:

ساهمت مجموعة من المظاهر والأسباب إلى حد كبير في التأثير على دور المؤسسات النسوية في قطاع غزة يتعلق أبرزها في التالي:

١. أدت ممارسات الاحتلال القمعية، وحصاره للأراضي الفلسطينية وعدوانه وحره البشعة إلى تغيير أجندة النساء والمؤسسات النسوية وترك تساؤلات حول قدرة المؤسسات الأهلية النسوية على الاستجابة للتحديات المتزايدة التي تفرضها هذه الممارسات ومدى استعداد المؤسسات لتغيير خططها وبرامجها للاستجابة للاحتياجات الجديدة.
٢. تركت حالة الانقسام السياسي تداعيات سلبية على فئات المجتمع المختلفة وبالذات النساء ومؤسساتهم الديمقراطية.
٣. ساهمت حالة الإفقر الشديد والبطالة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني بشكل كبير في تغيير علاقات النوع الاجتماعي، وظهرت مهن جديدة لم تكن مقبولة اجتماعياً للنساء، إلا أن الحاجة المادية زادت من هذه الأنماط، "انتشار أعمال الخدمة في البيوت، أو تجار البسطات بين النساء"، أو المساهمة التقديرية للاقتصاد المنزلي في الحفاظ على صمود المجتمع ومواجهته للوضع الراهن. هذه الأعباء جميعها تتحملها النساء وتكرس من دور تقليدي للمرأة يحصرها في إطار الدور الإيجابي ويبعدها عن إمكانات المشاركة في الحياة السياسية.
٤. أدى الحصار والعدوان على القطاع إلى عودة معظم المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني إلى برامج المساعدات الطارئة ذات الطابع الإغاثي، وعلى الرغم من أهمية هذه البرامج في التخفيف من المعاناة الإنسانية الشديدة إلا أن النساء هن الأكثر تضرراً بسبب خروج المؤسسات عن برامجها التنموية المحددة، والتي كانت تتضمن اهتماماً خاصاً بحقوق النساء وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية، فالبرامج الإغاثية تبقى الوضع

على ما هو عليه ولا تتيح المجال أمام أي تغيير في الواقع التقليدي لأدوار النوع الاجتماعي، وتحديداً في مشاركة المرأة السياسية.

٥. تعاني معظم المؤسسات النسوية من صعوبات مالية من حيث عدم توفر تمويل ثابت للمؤسسات، وضعف التمويل المحلي، وصعوبة الحصول على تمويل منتظم .

٦. تردي واقع المرأة الاجتماعي بسبب تراجع مؤشرات الحياة الديمقراطية وانتشار المد الأصولي وضعف التيار الديمقراطي في المجتمع.

٧. صعوبة الوضع الإقتصادي للفئات المستهدفة في برامج المؤسسات مما يؤدي إلى عدم استمرارية بعض البرامج لعدم قدرة النساء على التواصل مع البرامج وأحياناً عدم القدرة على توفير المواد والموارد اللازمة لبعض الأنشطة التنموية الأمر الذي يؤخر أو حتى يفشل بعض البرامج .

٨. سبب ضعف الحركة النسوية الديمقراطية وعدم توحدها، في إضعاف نضال المرأة لتحقيق أهدافها، وأضعف من فرص بلورة دور للحركة النسائية كحركة اجتماعية فاعلة في صفوف الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية العامة.

التوصيات

١- ضرورة تعزيز التنسيق الفعلي والتشبيك بين المؤسسات النسوية، من أجل تحقيق وإنجاز البرامج التي يعملون عليها بشكل أفضل مما يضمن استفادة أكبر عدد من النساء منها.

٢- بناء إطار واسع من منظمات المجتمع المدني النسوية على أساس رؤية سياسية واجتماعية واقتصادية واضحة تعيد بناء الذات الجماعية وتتنصر لوحدة الوطن والمواطن ولحقوق الإنسان الفلسطيني والديمقراطية والتعددية ويقدم النموذج الذي يسهم في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والمشاركة الحقيقية في صنع القرار وإفساح المجال أمام النساء للمشاركة الحقيقية.

٣- أن تعمل المؤسسات النسوية على زيادة قدراتها في تأمين الدعم المالي لصالح برامجها على أن تحسن توظيف هذا التمويل بما يعود بالنفع على قضايا المرأة .

٤- أن تستمر المؤسسات النسوية في مواجهة تداعيات الانقسام السياسي وتفعيل دور النساء في هذا المجال من خلال برامج ضغط مستمرة لوقف مسلسل التراجع في تمتع المواطنين بحقوقهم وضمان الحفاظ على مكتسبات النساء.

٥- الإعداد لبرامج جديدة تستجيب لحاجات المرحلة الحالية والعمل عليها من خلال هذه المؤسسات ووفق صيغ تنموية مثل برامج مكافحة الفقر لدى النساء.

٦- التركيز على الجانب الإعلامي المرئي والمسموع للوصول إلى المرأة في جميع أماكن تواجدها.

- ٧- القيام بدراسات ميدانية لرصد تداعيات الانقسام والحصار والعدوان على المرأة للوصول إلى تحديد احتياجات النساء، وبالتالي وضع خطط عملية لتلبية احتياجات النساء بشكل أكثر فاعلية.
- ٨- تكثيف حملات التوعية والتأثير والضغط، بكل الوسائل الإعلامية والعملية اللازمة لتفعيل المشاركة الحقيقية للنساء في المؤسسات بالمعنى السياسي والاقتصادي والمجتمعي.
- ٩- تعزيز ديمقراطية الإدارة في المؤسسات النسوية والعمل المستمر على تطوير قدرات العاملات فيها وضخ دماء شابة جديدة في بنية هذه المؤسسات.
- ١٠- ضمان وصول المؤسسات النسوية وبرامجها إلى الفئات المهشمة في كافة مناطق القطاع وعدم اقتصر الأنشطة على المدن الرئيسية.